الفصل السادس
علاقاته بالقوى السياسية

تنحصر القوى السياسية التى سنتناول بالدراسة فى هذا الفصل علاقات هيكل بها فى ثلاث قوى رئيسية، هى : الأحزاب ، والقصر، والوزارات غير الحزبية. وقد كان لهذه القوى بلا شك تأثيرها الواضح فى مجرى الأحداث وفى تحديد مسارها، ومن هنا تأتى أهمية دراسة علاقة هيكل بتلك القوى.

أولا : الأحزاب :

لقد شُكلت العلاقة بين هيكل والأحزاب السياسية من خلال المشاركة فى السلطة وفى الحياة البرلمانية،أو الوجود خارج الحكم فى معارضة النظام السياسى القائم، وكان من أهم هذه الأحزاب : الوفد ، والكتلة الوفدية، والوطنى، والاتحاد،والشعب[1]،فضلا عن الجماعات الأيديولوجية التى تمثلت فى :مصر الفتاة، والإخوان المسلمون، والتيارات اليسارية. وسوف نتناول فيما يلى علاقة هيكل بتلك الأحزاب والتنظيمات السياسية كل على حدة .

• حزب الوفد :

تعود العلاقة بين هيكل وجماعة الوفد المصرى إلى نشأة هذه الجماعة عقب لقاء سعد زغلول وعبدالعزيز فهمى وعلى شعراوى بريجنالد ونجت الممثل البريطانى فى مصر فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨، وقد اتسمت تلك العلاقة فى بدايتها بالتأييد من جانب هيكل للوفد فى مساعيه من أجل تحقيق الأمانى القومية لمصر. لكن عندما حدث الخلاف المعروف بين سعد زغلول الذى مثل التيار المتشدد وعدلى يكن ممثل تيار الاعتدال حول كيفية معالجة القضية الوطنية، أخذ هيكل جانب التيار الأخير، ومن ثم كانت مخالفته للوفد[2].

وقد ظهر هذا الخلاف بشكل أكثر وضوحاً بعد تأسيس التيار المعتدل لحزب الأحرار الدستوريين، إذ تولى هيكل الدفاع عن سياسة الحزب والتعبير عن رؤاه فى مواجهة خصومه

---

(١) لم نشر ضمن هذه الأحزاب إلى الهيئة السعدية حيث تم تناول العلاقة بينها وبين هيكل فى الفصول: الثانى ص ص ٥٤، ٥٥، ٨٣ – ١٠١ ؛ الثالث ص ص ١٤٦، ١٤٨، ١٥١ – ١٥٦؛ السادس ص ص ٢٨٣ – ٢٨٥، ٢٨٧ .

(٢) انظر الفصل السابق، ص ص ٢١٦ – ٢٢٠ .

من أطراف العمل السياسى آنئذ، والذين أتى الوفد فى مقدمتهم، فحينما اغتيل حسن عبدالرازق وإسماعيل زهدى قطبى الأحرار الدستوريين على باب الحزب فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٢، أخذ هيكل يوجه انتقاداته إلى الوفد ويحمله مسئولية ما حدث لقطبى الحزب[٣]، كما سخر من البلاغ الذى صدر عنه يعلن فيه أسفه على الحادث، وأشار إلى أن هذا البلاغ لم يكتب إلا أداء للواجب ودرءاً للشبهات[٤]. ومضى هيكل فى تصديه لأعمال الوفد ومزاعمه فى صراعه مع الأحرار الدستوريين، فحينما ادعى زعماؤه أنهم الكثرة المطلقة وأن الأحرار الدستوريين أقلية بجانبهم، أشار هيكل إلى سوء هذا التقدير من جانب الوفد، وأوضح أن الأقلية والأكثرية لا تظهر إلى بعد الانتخاب، كما ذهب إلى أن هذا الادعاء الوفدى ما هو إلا دليل على الخوف من الفشل فى الانتخاب "وماهذا الإشفاق من الفشل فى الانتخاب إذا كنتم تؤمنون حقا بأنكم الكثرة المطلقة؟ فما خوفكم من الأقلية التى لا حول لها ولا طول"[٥].

وتأتى المعركة الانتخابية التى بدأت عقب صدور دستور ١٩٢٣ لتشهد صراعاً حاداً بين الوفد وحزب الأحرار الدستوريين، لعب هيكل خلاله دوراً نشطاً ضد الوفد، فقد أخذ عليه عدم التقدم إلى الأمة ببرنامج انتخابى يحدد فيه سياسته التى يسير عليها إذا ما ولى الحكم، وأشار إلى مخالفة ذلك لما يحدث فى الأمم المتمدنة[٦]، كما أعلن دهشته حينما اعتبر الوفد مطالبة الأحرار الدستوريين له بهذا البرنامج تعسفاً وإحراجاً له، وبين أن هذا الطلب أمر طبيعى ، وضرب مثلاً بسعد زغلول حينما طلب من حكومة عدلى يكن (١٦ مارس - ٢٤ ديسمبر ١٩٢١) أن تعلن على الأمة برنامجاً صريحاً قبل أن يذهب وفدها الرسمى للمفاوضة فى لندن واستجابة الحكومة لذلك الطلب "فكيف تكون مطالبتنا الوفد ببرنامج يبين فيه رأيه فى المسائل المعلقة بيننا وبين إنكلترا أو غير إنكلترا كما يبين برنامجه فى المسائل الداخلية التى ستعرض على البرلمان تعسفاً أو إحراجاً"[٧].

وكان مما أخذه هيكل على الوفد كذلك تهافته على مقاعد البرلمان، مع أن البرلمان أثر من آثار تصريح ٢٨ فبراير الذى يطعن فيه، وعد هيكل هذا تناقضاً غريباً من الوفديين "ألا يكون حينئذ من التناقض الغريب أن يتقدم الواحد منهم لمقاعد البرلمان عملاً لدستور جاء

---

(٣) السياسة، ١٩٢٢/١١/١٩ (القتل السياسى).
(٤) المصدر نفسه، ١٩٢٢/١١/٢٤ (نتائج القتل السياسى).
(٥) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٣/١١ (لمصر وتحت لواء مصر).
(٦) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٥/١٦ (برامج الانتخاب : من لا برنامج له لا عهد له).
(٧) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٥/٢٥ (الناس فى ريبة أن تكون مساومة على حساب مصر).

وفقا لتصريح ٢٨ فبراير ثم تراه يطعن فى الوقت نفسه فى هذا التصريح ...؟"[٨]، وذهب إلى أن ما يتفق مع المنطق هو إما أن يكفوا عن الطعن فى التصريح أو عن ترشيح أنفسهم للانتخاب[٩].

فى هذه الأثناء وبالتحديد فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ كانت عودة سعد زغلول إلى مصر بعد أن سلخ ما يقرب من عامين بعيدا عنها[١٠]، فكتب هيكل مرحبا بمقدمه ، داعيا له لأن يسلك طريقا آخر غير طريق الفرقة الذى سلكه أتباعه فى مصر، حيث إنه لا محل لاستدامة الخصومة إذا كان القصد خدمة مصر وحدها[١١]، غير أن سعد زغلول لم يستجب لتلك الدعوة، فقد أعلن استنكاره تصريح ٢٨ فبراير واعتبره نكبة وطنية كبرى، كما رأى أن الذين يقدرون هذا التصريح أو يحاولون الانتفاع به - وهو يقصد بالطبع الأحرار الدستوريين - يسيئون إلى مصر ويثبتون الحماية البريطانية عليها، وهنا انبرى هيكل له مشيرا إلى أن النكبة الوطنية تكون إذا رفضت مصر إلغاء الحماية أو إعلان الاستقلال أو الحياة الدستورية، فكيف إذن يكون التصريح " نكبة وطنية كبرى وفيه إلغاء الحماية دوليا والاعتراف بالاستقلال دوليا والتخلية بيننا وبين الحياة البرلمانية"[١٢].

ومضى هيكل فى طريقه مهاجماً الوفد وسياسته، فانتقد وسائله غير المشروعة التى لجأ إليها فى انتخابات المندوبين الثلاثينيين، كإجبار الناخبين على انتخاب أشخاص بعينهم وحملهم على القسم بألا ينتخبوا غير المرشحين من قبل لجنة الوفد الانتخابية، وذهب إلى أن هذه الوسائل غير المشروعة دليل على مبلغ الفساد الذى وصلت إليه جماعة الوفد والعمل على قتل الحرية وإثارة الفوضى فى طريق الوصول إلى النظام الدستورى[١٣]، كما انتقد ما أخذ يردده سعد زغلول فى حملته الانتخابية من أن سبب ثقة الأمة به هو احتفاظه بالأمانة التى حملتها له حين وكلته للسعى وراء استقلالها، وعدم خروجه عن حدود هذه الوكالة، على حين خرج زملاؤه فى الوفد - يقصد مؤسسى حزب الأحرار الدستوريين الذين

---

(٨) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٩/٦ (الوفد وتصريح٢٨ فبراير تناقض غريب فى موقفه).
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) كان قد تم اعتقال سعد زغلول للمرة الثانية - كانت المرة الأولى فى ٨ مارس ١٩١٩- فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١، ثم أفرج عنه فى ٣٠ مارس ١٩٢٣، وعاد إلى مصر فى ١٧ سبتمبر من العام نفسه بعد فترة استشفاء قضاها فى أوربا. عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ص ٤٦، ٤٨ ، ١٥٤ - ١٦٤ .
(١١) السياسة، ١٩٢٣/٩/١٧ (عودة سعد باشا زغلول).
(١٢) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٩/٢٣ (سعد باشا وتصريح ٢٨فبراير سنة ١٩٢٢) .
(١٣) المصدر نفسه، ١٩٢٣/١٠/١ (التأثير فى الانتخابات بوسائل غير مشروعة ضارة بالأخلاق).

انشقوا على الوفد - عن هذه الحدود، وأوضح هيكل أن الأمة لم تلتف حول سعد زغلول ثقة منها به بسبب ما أبداه من تمسك بحقوقها، وإنما السبب فى ذلك هو نفى البريطانيين له، مما كان دافعا لعطف الناس عليه كما يعطفون على من تحترق داره أو يموت ولده، وذهب إلى أن سعد زغلول لو خلا إلى نفسه لحمد البريطانيين حمداً كثيراً حيث أن ما يتمتع به الآن من جاه وسلطان وما يحيط به من مظاهر العظمة هو نتيجة نفيهم له[١٤]. والواقع أن ما يذهب إليه هيكل - بخصوص أسباب ثقة الأمة بسعد زغلول - فيه مبالغة زائدة عن الحد، حيث إن سعد زغلول لم يكن يفتقر إلى تأييد الأمة له والتفافها حوله قبل قيام البريطانيين بنفيه.

وتجرى الانتخابات ويفوز الوفد فيها بأغلبية ساحقة[١٥]، عندئذ بدأ هيكل يتبع أسلوب المهادنة معه، فأشار إلى أن الأحرار الدستوريين لن يقفوا من حزب سعد زغلول بعد توليه الحكم موقف المعارض للمعارضة، بل يقولون فيما يقوم به من أعمال ما يعتقدونه الحق، فإذا هو أدى الخدمة الصالحة التى تدنى مصر من استقلالها لقى الموافقة على ما يعمل، وإذا أخطأ " أرشدناه إلى ما نعتقده سبيل الهدى والرشاد"[١٦]. وحفظاً لماء الوجه أشار هيكل إلى أن هذا الموقف من الأحرار الدستوريين ليس بسبب ما يذهب إليه البعض من أن الأقلية لا تستطيع أن تقف فى سبيل الأغلبية، فلا شىء أهون من المعارضة للمعارضة وإثارة الخواطر وإلقاء الشكوك فى الأذهان[١٧].

ومضى هيكل فى تأييد الوفد الذى لم يكن قد تولى السلطة بعد، فلم يذهب مع الرأى القائل وقتذاك بوجوب بقاء وزارة محايدة تقوم بتعيين الشيوخ الذين نص الدستور على تعيينهم بمجلس الشيوخ[١٨] حتى لا يكون قيام وزارة الوفد مؤدياً إلى أغلبية وفدية فى مجلس الشيوخ هو الآخر مما يؤدى إلى عدم التوازن البرلمانى بين المجلسين، وأخذ يدلل على مدى أهمية قيام الوزارة الوفدية صاحبة الأغلبية فى مجلس النواب بعملية التعيين المذكور[١٩].

---

(١٤) المصدر نفسه، ١٩٢٣/١٠/٤ (كيف صار سعد زعيما).
(١٥) مصطفى النحاس جبر، المرجع المذكور، ص ٢٣٥ .
(١٦) السياسة، ١٩٢٤/١/١٤ (الانتخابات لمجلس النواب).
(١٧) المصدر نفسه، ١٩٢٤/١/١٦ (الانتخابات والمسألة المصرية).
(١٨) تنص المادة ٧٤ من الدستور على " يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب". الوقائع المصرية، ١٩٢٣/٤/٢٠ .
(١٩) السياسة، ١٩٢٤/١/٢٥ (الوزارة القادمة وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ).

ولما شكل سعد زغلول وزارته فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ وتقدم ببرنامجها إلى الملك[٢٠]، أعلن هيكل اغتباطه بهذا البرنامج سواء فيما يتعلق بالسياسة الخارجية أو الداخلية، ووصفه بأنه جليل فى مجموعه[٢١].

غير أن هيكل لم يستمر على هذا التأييد الذى أثار أنصار الأحرار الدستوريين بحجة أنه لا يصح أن تقابل الوزارة هذه المقابلة الحسنة بينما كانت تهاجم أثناء الانتخابات، وحاول هيكل عبثاً إقناعهم بوجوب انتظار تصرفات الوزارة لمحاسبتها عليها، وأمام تشبثهم برأيهم كان مقاله الذى كتبه تحت عنوان "يتساءلون"[٢٢]، وأشار فيه إلى خلو برنامج الوزارة من الخطط الكفيلة بتنفيذه، وافتقاده إلى الصراحة الكافية فى بعض المسائل التى تحتمل التأويل، مما دفع البعض إلى التساؤل عما يقصد إليه رئيس الوزراء، وأخذ هيكل يورد أمثلة عديدة من المسائل محل التأويل[٢٣]. وواضح هنا ما وقع فيه هيكل من تناقض مع نفسه - وإن كان قد اضطر إلى ذلك - فهو يمدح برنامج الوزارة ثم يعود فى اليوم التالى لينتقده.

وواصل هيكل معارضته للوزارة، فانتقد قيامها بإحالة العديد من الموظفين إلى المعاش لعدم تعاونهم مع مرشحى الوفد فى الانتخابات الماضية والتزامهم بتعليمات وزارة يحيى إبراهيم، كما أخذ عليها تعيين أنصارها بسكرتارية البرلمان وبذل الرواتب العالية لهم مع أنها كانت قد قررت عدم تعيين موظفين جدد للاقتصاد فى ميزانية الحكومة، وتبذيرها فى أموال الدولة بغير حساب[٢٤].

وكان من نتيجة هذه المعارضة التى حمل هيكل لواءها أن منعت صحيفة السياسة من حضور حفل افتتاح البرلمان فى ١٥ مارس ١٩٢٤[٢٥]. غير أن ذلك لم يقعد هيكل ولم يمنعه من مواصلة هجومه على الوزارة وسياستها، فانتقد هذا التصرف منها مشيراً إلى أن البرلمان لم يكن " بيت أمة هو الآخر"[٢٦]، وأوضح أن ما حدث ليعد إساءة كبيرة إلى

---

(٢٠) الوقائع المصرية، ١٩٢٤/١/٢٩

(٢١) السياسة، ١٩٢٤/١/٣٠ (الوزارة السعدية تشكيلها وبرنامجها).

(٢٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ١٥٠ .

(٢٣) السياسة، ١٩٢٤/١/٣١ (يتساءلون).

(٢٤) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٢/١١ (الوزارة والموظفون)، ١٩٢٤/٢/١٩ (تبرير البطش بالموظفين)، ١٩٢٤/٣/٢ (بين القول والعمل يعدون بالأمس وينقضون اليوم)، ١٩٢٤/٣/٤ (مهزلة).

(٢٥) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ١٥٥ .

(٢٦) السياسة، ١٩٢٤/٣/١٤ (السياسة وحفلة افتتاح البرلمان).

الحرية يوم عيد الحرية[٢٧]، كما عاب على سعد زغلول رئيس الوزراء تناقضه الذى أظهره خطاب العرش، فهو قد أشار فى هذا الخطاب إلى أن البرلمان تأسس على المبادئ العصرية فى حين أنه وصف من قبل لجنة الدستور بأنها لجنة الأشقياء كما و صف الدستور بأنه من عمل الأشقياء[٢٨]. أيضاً أخذ على سعد زغلول عدم إبدائه فى خطاب العرش أى رأى بشأن السودان واكتفائه بالإشارة إلى استعداد حكومته للدخول مع بريطانيا فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان، فلم يوضح المقصود بالآمال القومية، وقد بين هيكل أن مسألة السودان من الخطر بحيث لا يصح أن يتلاعب بها رئيس الوزراء على نحو ما جاء بخطاب العرش[٢٩].

وعندما هدد سعد زغلول وفتح الله بركات وزير الزراعة عن طريق الصحف باستقالة الوزارة إذا أدخل النواب أية تعديلات على خطاب العرش[٣٠]، كتب هيكل مبيناً أن فى ذلك مخالفة للروح الدستورية حيث إن المادة ٦٣ من الدستور تعطى للوزراء حق حضور أى من مجلسى البرلمان وتوجب السماع لهم كلما طلبوا الكلام، وذهب إلى أن تحدث الوزراء عن طريق الصحف يدل على أن هناك مناورة يقصد بها تهديد أعضاء البرلمان وإشراك الشعب فى هذا التهديد قبل أن تتاح الفرصة للنواب لمناقشة الأمر وإبداء ملاحظاتهم فيقتنع الجمهور بضرورته ويؤيد النواب فى شأنه[٣١].

وأمام تشبث سعد زغلول برأيه وتمسكه بعدم إدخال أية تعديلات على خطاب العرش خاصة فيما يتعلق بعبارة تحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان فى المفاوضات المقبلة واستبدالها بعبارة تحقيق الاستقلال لمصر والسودان، أخذ هيكل يتساءل قائلاً "ألم يقل رئيس الوزراء فى خطبه الانتخابية أنه لن يقبل دون الاستقلال التام لمصر والسودان؟ ألم يصرح بذلك قبل خطبة العرش وبعد خطبة العرش؟"[٣٢]، وأرجع هذا التشبث من رئيس الوزراء إلى ارتباطه مع ماكدونالد رئيس الوزراء البريطانى بنص ما جاء فى خطاب العوش كأساس للمفاوضات المقبلة بين مصر وبريطانيا، ومن ثم لا يمكن أن ينقض ما اتفق عليه،

---

(٢٧) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٣/١٦ (عبث بالحرية يوم عيد الحرية).
(٢٨) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٣/١٧ (الوفاء بالعهد).
(٢٩) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٣/١٨ (خطاب العرش والسودان).
(٣٠) كان قد تردد أن بعض النواب سيطلبون تفسير بعض عبارات خطاب العرش.
(٣١) السياسة، ١٩٢٤/٣/٢٠ (يعبثون بالروح الدستورية).
(٣٢) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٣/٢٤ (لماذا يهدد سعد باشا بالاستقالة إذا علت خطبة العرش؟).

وإلا لما استطاع المفاوضة التى هى غرضه الأول والأخير من تشكيله الوزارة، وأخذ هيكل يشرح كيفية ذلك(٣٣).

واستمر هيكل فى نقده لأعمال الوزارة سواء السياسية أو الإدارية، كما تعرض لأعمال البرلمان ومراعاة أعضائه لمصالحهم الشخصية فى كثير مما يطالبون به من تشويع، كالمطالبة بتقدير المكافأة البرلمانية لعضو البرلمان بستمائة جنيه فى العام*، وقد كان ذلك سببا فى حرمان صحيفة السياسة من حضور جلسات البرلمان وتعرض هيكل للمساءلة(٣٤).

وتأتى محادثات سعد زغلول مع ماكدونالد، وتفشل هذه المحادثات، وتستمر الخصومة بين الحكومة ومعارضيها، فيوجه هيكل النقد لرئيس الوزراء لما وصلت إليه المحادثات، ويشير إلى أنه - أى سعد زغلول - ذكر بعد فشل مفاوضات عدلى - كرزون أن الحكومة البريطانية لم تجب مطالب عدلى يكن لأنه لم يكن يمثل الأمة فلماذا لم تجبه هو مع أنه يمثل الأمة(٣٥)، ولما ذهب الوفد يمهد لخطة يحمل فيها خصومه السياسيين تبعة فشل المحادثات، وخلاصتها أن البريطانيين فى أوائل عام ١٩٢٢ كانوا فى حالة ارتباك نظراً لما كان فى الهند وأيرلندا من اضطراب، ولما كان يحيط بهم من المشاكل الدولية، ومن ثم فقد اضطروا وقتذاك لمصانعة المصريين، فلما قبل عبدالخالق ثروت الوزارة على أثر تصريح ٢٨ فبراير وآثر إعلان استقلال البلاد، فترت الحركة الشديدة التى كانت قائمة يومئذ، فلما مضى الوقت الكافى لتذليل مشاكل بريطانيا والاتفاق مع أيرلندا وتسوية الأمور فى الهند وذهب سعد زغلول للمفاوضة كانت الحكومة البريطانية مطمئنة وفى حالة كبيرة من الهدوء، فلماذا لا ترفض الجلاء عن مصر ثم لا تهتم بما يحدث من وراء ذلك؟ عندئذ كتب هيكل مفندا تلك الأقاويل، وذهب إلى أن ما دعا الوفديين إلى وضع هذه الخطة الخوف من تعرض

---

(٣٣) المصدر نفسه.

* صدر قانون بهذا فعلاً فى ٢٣ يونية ١٩٢٤ . محمد خليل صبحى، تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا، جـ٥، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٩، ص ٥٤٦ . وقد حدث فى عهد وزارة أحمد زيور الأولى (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥) أن انقضت المكافأة إلى ٣٦٠ جنيه وتقرر هذا الانقاص فى قانون الميزانية. محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٢٣، ١٩٣١/٢/١٩ - ١٩٣٤/١/٢٩، الأحزاب ، حزب الشعب، من خطبة القيت فى إحدى الاجتماعات بالحزب د.ت .

(٣٤) السياسة، ١٩٢٤/٤/١٧ (المكافأة البرلمانية)، ١٩٢٤/٤/٢٨ (حزب الستمائة)، ١٩٢٤/٥/١١ (ضعاف). وعن التحقيق مع هيكل بسبب ما كتبه من نقد للحكومة والبرلمان انظر : الفصل الثانى، ص ص٦٣ - ٦٨ .

(٣٥) السياسة، ١٩٢٤/١٠/٥ (فشل المحادثات أو المفاوضات).

حكمهم للزوال، ووصفها بأنها خطة تردد وهزيمة وقبول لحالة الاحتلال الحاضرة مع السعى عبثاً للفرار من تبعاتها، كما أخذ يكشف عن عدم صدق الوفديين، فذكر أنهم يذمون الماضى بينما خطب سعد زغلول فيما مضى تدل على التفاؤل وليس على التشاؤم، فهو الذى قال من قبل " ومن علامات إذن الله بنجاح سعينا أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة إنجليزية معروفة بالميل إلى مطالبنا الحقة وإلى تسوية الخلاف بيننا و بين الحكومة الإنكليزية باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل"(٣٦)، معنى ذلك أن رئيس الوزراء لم يكن يرى أن مشاكل بريطانيا قد زالت وأن مصر أصبحت المنفردة بجهادها، ومن ثم فإن ما يقوله الوفديون عن أسباب فشل المحادثات ليس سوى حجج واهية(٣٧).

وكان مما لجأ إليه هيكل فى معارضته للوزارة آنئذ محاولة إثارة الأمة عليها بسبب الظلم الذى تفشى بين جميع الفئات، وذهابه إلى أن القيام فى وجه الفساد وعدم الاكتفاء بالشكوى همساً ليس حقا للأفراد بل واجباً عليهم إن قصروا فى أدائه كانوا ملومين(٣٨)، كما رجا الملك أن يستعمل الحقوق والامتيازات الدستورية التى يتمتع بها لحفظ النظام الدستورى الذى يُخشى تزعزعه(٣٩).

وجاء خطاب العرش الثانى فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٤(٤٠)، فأخذ هيكل يبرز مافيه من قصور كإغفال الإشارة إلى الوسيلة العملية لتحقيق استقلال مصر، وعدم ذكر كثير من المسائل الخارجية مع شدة أهميتها وأثرها على مستقبل مصر، كالعلاقة بالحبشة، والخلاف مع الحجاز، والإسهاب فى شئون مصر الداخلية، وخلص هيكل إلى أن ما جاء بخطاب العرش ليس إلا دليلاً على ما وصلت إليه الحكومة من يأس وعجز(٤١).

---

(٣٦) ذكر سعد زغلول ذلك فى حفل تكريم النواب له يوم ٢٥ يناير ١٩٢٤ بفندق شبرد بالقاهرة لمناسبة فوز الوفد فى الانتخابات. محمد إبراهيم الجزيرى، أثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب ، جـ١، ط١، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩١، ص ٤٤ .

(٣٧) السياسة، ١٩٢٤/١٠/٨ (خطة جديدة، فرار من الميدان).

(٣٨) المصدر نفسه، ١٩٢٤/١١/٢ (أين حرية الرأى إذا لم تكن لمصلحة الوطن)، ١٩٢٤/١١/٣ (يأتمرون ليخفتوا صوت الحرية).

(٣٩) المصدر نفسه، ١٩٢٤/١١/٥ (رجاء الأمة فى جلالة الملك).

(٤٠) عن نص خطاب العرش انظر : مجلس النواب، دور الانعقاد الثانى، الجلسة الافتتاحية، ١٩٢٤/١١/١٢، ص ص ٢-٤ .

(٤١) السياسة، ١٩٢٤/١١/١٦ (خطبة العرش يأس وعجز).

واستمر هيكل فى حملته على الوفد حتى بعد استقالة وزارته فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار والإنذار البريطانى المعروف(٤٢)، فقد دعا إلى ضرورة التخلص من سياسة الوزارة السابقة والتماس سياسة أخرى جديدة(٤٣)، وحينما نشرت صحيفة البلاغ **خطابا لحمد الباسل وكيل الوفد يذكر فيه أن رجال حزب الأحرار الدستوريين والحزب** الوطنى - وكان الحزبان قد لبيا الدعوة إلى الاتحاد التى دعا إليها وقتذاك الأمير عمر طوسون بينما رفضها الوفد - فرحون بما وقعت فيه مصر من محنة وأن الذين قامت النهضة على أكتافهم - يقصد الوفديين - لا يمكنهم أن يمدوا أيديهم إلى الذين ينعمون فى شقاء بلادهم، فتح هيكل النار على الوفد قائلاً : "متن أنتم أيها الأشرار...؟ ألستم أنتم الذين بطغيانكم فرقتم بين الناس و أعلنتم بحكمكم الجائر شر إعلان عن كفايتنا؟ ألستم أنتم الذين تغرون الصحف الساقطة ببث سموم الضلالات فى الجمهور الساذج الطيب..."(٤٤)، وعلى أثر حل مجلس النواب الوفدى فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤(٤٥)، كتب هيكل مشيراً إلى زوال عهد الطغيان وبداية عهد جديد تستطيع البلاد أن تتنفس فيه هواء طاهرا لا تفسده جراثيم الأثرة والغطرسة(٤٦).

وظل هيكل على موقفه من الوفد طوال فترة حكم وزارة أحمد زيور الأولى (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥)، ووزارته الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ - ٧ يونية ١٩٢٦) إلى أن خرج الأحرار الدستوريون من السلطة على أثر الخلاف حول كتاب "الإسلام وأصول الحكم"، فبدأ التفاهم بين حزب الأحرار الدستوريين وحزب الوفد وبالتالى كان تحول هيكل عن مهاجمته للوفد والمساهمة فى تدعيم التفاهم والتقارب الذى تم بين الحزبين، واستمر فى القيام بهذا الدور حتى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ والتى كانت بمثابة البداية لاهتزاز أركان الائتلاف القائم بين الوفد والأحرار الدستوريين، ومن ثم نحا هيكل نحوا آخر فى العلاقة مع الوفد(٤٧).

---

(٤٢) يشير هيكل فى مذكراته إلى أن معارضته لسعد زغلول والوفد توقفت بعد مقتل السردار والإنذار البريطانى إلى الحكومة. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ١٧٦ . والواقع عكس ذلك فقد استمر على معارضته للوفد دون توقف كما يتضح فى المتن.

(٤٣) السياسة، ١٩٢٤/١٢/٩ (بعد الهزيمة ماذا يرجى لعلاج المستقبل).

(٤٤) السياسة، ٢٤/ ١٩٢٤/١٢ (الآن حصحص الحق).

(٤٥) الوقائع المصرية، ١٩٢٤/١٢/٢٤ .

(٤٦) السياسة، ١٩٢٤/١٢/٢٥ (انصرفوا).

(٤٧) لمزيد من التفاصيل عن موقف هيكل من حزب الوفد بعد خروجه - أى الحزب- من الحكم فى نوفمبر ١٩٢٤ وحتى عودته إليه فى أوائل عام ١٩٣٠ راجع:الفصل الثانى، ص ص ٢٢- ٤٩ ؛ الفصل الثالث، ص ص ١١١ - ١١٧ .

obeikandl.com

وبعد أن ظهرت نتيجة الانتخابات التى أجرتها وزارة عدلى يكن الثالثة (٣ أكتوبر ١٩٢٩ - أول يناير ١٩٣٠) بما يدل على فوز الوفد وأصبح رئيسه مصطفى النحاس قاب قوسين أو أدنى من تشكيل الوزارة الجديدة، أعرب هيكل عن أمل الأحرار الدستوريين فى نجاح رئيس الوفد فى مهمته، كما أكد على عدم وقوفهم من الوزارة موقف المعارضة مادامت قائمة بما يحقق مصلحة مصر(٤٨). لكن سرعان ما تحول هيكل إلى صفوف المعارضة - وهو يشبه فى ذلك إلى حد كبير موقفه من وزارة سعد زغلول فى أول ما تولت الحكم عام ١٩٢٤ - فعندما أذاعت الصحف فى ١٠ يناير ١٩٣٠ خبر إحالة الوزارة لعدد من كبار الموظفين إلى المعاش بحجة أن الحياة النيابية لا تستقيم مع وجود هؤلاء الموظفين بالحكومة(٤٩)، انتقد هذا التصرف مشيراً إلى أن من تم إحالتهم إلى المعاش كانوا فى مناصب كبيرة أثناء الحكم النيابى عام ١٩٢٤ وبين عامى ١٩٢٦ و ١٩٢٨، ومع ذلك لم يتعرض الحكم النيابى لأى خطر، وعليه فإن الدافع وراء ما تم مع هؤلاء الموظفين إنما هو الحقد الشخصى وليس المصلحة العامة كما تدعى صحف الوزارة(٥٠)، ولما قررت الوزارة إقامة ضريح لسعد زغلول على الطراز الفرعونى واعتماد مبلغ ٥٠ ألف من الجنيهات لعملية التنفيذ، أشار هيكل إلى مخالفة ذلك العمل للشريعة الإسلامية، فضلاً عما فيه من تبديد لأموال الدولة، وذهب إلى أن هذا التصرف من الوزارة اتجار حزبى ليس فيه من الوطنية الصحيحة أى شىء(٥١).

هذا وقد هب هيكل ثائراً على أثر ما أشارت إليه بعض الصحف المتصلة بالسلطة من قيام الوزارة بإعداد قانون خاص بتنظيم الصحافة وتنويه صحيفة الأهرام إلى ما يتضمنه هذا القانون من نص صريح على العقاب الشديد لمن يطعن فى النظام البرلمانى والحكومة الدستورية(٥٢). وقد أشار هيكل إلى أن المقصود بالقانون المشار إليه ليس تنظيم الصحافة كما يقال، وإنما المقصود خلق نظام إرهاب بحيث لا يستطيع أحد انتقاد تصرفات الحكومة وأفراد البرلمان، وذهب إلى أن هذا القانون سيولد ميتاً ولن يقف أحد من الكتاب أمامه خائفاً(٥٣)، كما أخذ على الحكومة مناخ الإرهاب الذى جرت فيه انتخابات مجالس المديريات فى ٢٦ أبريل ١٩٣٠، وما سبق ذلك من رفت العمد الذين لم يقدموا العون لمرشحى

---

(٤٨) السياسة، ١٩٢٩/١٢/٢٩ (على أبواب عهد جديد).
(٤٩) البلاغ، ١٩٣٠/١/١٠ (الحركة الإدارية لتوطيد نظام الحكم الدستورى).
(٥٠) السياسة، ١٩٣٠/١/١٢ (مقدمات عمل الحكومة النيابية).
(٥١) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١/٢٣ (ضريح فرعونى لسعد أدعاية حزبية أم مسألة قومية).
(٥٢) الأهرام، ١٩٣٠/٢/١٨ (تنظيم حرية الصحافة).
(٥٣) السياسة، ١٩٣٠/٢/١٩ (قانون الصحافة أتنظيم للصحافة أم تنظيم للإرهاب).

الحكومة، وتهديد من بقى منهم بنفس مصير زملائهم، كما بين أن مجالس المديريات التى تسفر عنها الانتخابات التى جرت لا يمكن أن تكون معبرة بأية حال من الأحوال عن إرادة الناخبين(٥٤).

ويواصل هيكل معارضته للوزارة وانتقاد سياستها، فحينما نشرت الصحف الوفدية مشروع الاتفاق الذى كان سيوقع بين الحكومة المصرية وبريطانيا إذا ما كانت مفاوضات النحاس - هندرسون قد نجحت، وأخذت تمدح فيه مشيرة إلى تحقيقه لمصر ما لم يحققه مشروع محمد محمود عام ١٩٢٩(٥٥)، قام بنشر مقارنة على صحيفة السياسة بين مشروع النحاس - هندرسون عام ١٩٣٠ ومشروع محمد محمود - هندرسون موضحاً فيها كذب الصحف الوفدية وما يعترى مشروع الوفد من اضطراب يدل على عجز المفاوضين الوفديين(٥٦)، هذا وقد حاول هيكل الإيقاع بين القصر والوزارة منتهزاً فى ذلك الصدام القائم بين الطرفين بسبب تأخر الملك فى توقيع المرسوم بعرض مشروع قانون محاكمة الوزراء الذى رفعته الوزارة إليه لعرضه على البرلمان قبل انتهاء الدورة التشريعية، فأشار إلى أن رفع مشروع القانون المذكور إلى الملك فى وقت اعتكافه بسبب سوء صحته ومطالبته بإصدار المرسوم بعرضه على البرلمان قبل انتهاء الدورة البرلمانية على صورة الإلزام ليس فيه مراعاة لأية نوع من أنواع المجاملة(٥٧). وزيادة فى توسيع الهوة بين القصر والوزارة - وكانت قد قدمت استقالتها فى ١٧ يونية ١٩٣٠ -أخذ هيكل يردد فى صحيفة حزبه عبارة النائب الوفدى عباس العقاد بمجلس النواب فى ١٧ يونية على أثر إبلاغ رئيس الوزراء للمجلس نبأ تقديمه استقالة الوزارة "ألا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى سبيل الدستور وصيانته"(٥٨). وانتهى الأمر بقبول استقالة الوزارة فى ١٩ يونية ١٩٣٠ .

وظلت العلاقة بين هيكل وحزب الوفد تسير على هذه الوتيرة إلى أن حدث التقارب بين الوفد والأحرار الدستوريين لمواجهة حكم إسماعيل صدقى بعد إلغاء دستور ١٩٢٣

---

(٥٤) المصدر نفسه، ١٩٣٠/٤/٢٧ (حياد الحكومة الموهوم فى انتخابات مجالس المديريات)، ١٩٣٠/٤/٣٠ (الانتخابات المخضبة بالدماء نتيجة لسياسة الوفد المخربة).

(٥٥) كوكب الشرق، ١٩٣٠/٥/٢٤ (بين مشروعين).

(٥٦) السياسة، ١٩٣٠/٥/٢٥ (شهادة الكتاب الأبيض تدحض أقوال الكذابين والمزورين).

(٥٧) المصدر نفسه، ١٩٣٠/٦/١٦ (قانون محاكمة الوزراء عدم فائدته والظروف الاستثنائية المحيطة به).

(٥٨) المصدر نفسه، ١٩٣٠/٦/١٨ (استقالة الوزارة وموقف البرلمان منها، نائب وفدى يهدد بالثورة).

وإعلان دستور ١٩٣٠[٥٩]، فبدأت تأخذ شكلاً آخر، فمثلا نجد هيكل فى إحدى خطبة التى ألقاها فى معارضة إسماعيل صدقى فى أواخر عام ١٩٣٠ يؤكد على الوحدة بين الأحرار الدستوريين والوفد " وأناشدكم الوطنية مرة أخرى ألا يقل أحد منكم حزب الأحرار أو حزب الوفد، إن الوحدة المقدسة هى أساس النجاح لدفع الكارثة"[٦٠]. غير أن ذلك لم يستمر طويلاً، فقد ظهرت فكرة الوزارة القومية التى أيدها الأحرار الدستوريون بينما رفضها الوفد، ومن ثم كان التباعد من جديد بين الحزبين[٦١]، وبالتالى عودة الصحف الوفدية إلى شن حملاتها على الأحرار الدستوريين بوجه عام وعلى هيكل بوجه خاص بسبب ما كان يكتبه من أحاديث يرمى من ورائها - كما ذهبت تلك الصحف - إلى فكرة الوزارة القومية والتفاهم مع البريطانيين، وقد قام هيكل بدوره بالرد على تلك الحملات فى صحيفة السياسة[٦٢]. وسارت الأمور على هذا النحو إلى أن حدث الائتلاف من جديد بين الأحزاب وتشكيل الجبهة الوطنية فى ديسمبر ١٩٣٥ وما ترتب على ذلك من إعادة دستور ١٩٢٣ ثم تشكيل وفد المفاوضات لعقد معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا، وأجريت الانتخابات البرلمانية ففاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة، ومن ثم كان تقديم على ماهر لاستقالة وزارته فى ٩ مايو ١٩٣٦ وتشكيل مصطفى النحاس للوزارة النحاسية الثالثة فى اليوم الثانى[٦٣].

ولم يمر على تشكيل الوزارة سوى القليل حتى أخذ هيكل فى معارضتها، فنجده ينتقد برنامجها فى تقدير الضرائب ويصفه بأنه برنامج غير منتج من ناحية العدل، وذلك أثناء نظر مجلس الشيوخ وكان هيكل قد أصبح عضواً به - لتقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٦/ ١٩٣٧[٦٤]، كما اعترض على صياغة مشروع القانون

---

(٥٩) جلال الدين الشاعر، المرجع المذكور، ص ٢٩١ .

(٦٠) السياسة، ١٩٣٠/١٢/٢ (خطبة الدكتور هيكل بك).

(٦١) عن فكرة الوزارة القومية وما ترتب عليها من آثار بشأن العلاقة بين الوفد والأحرار الدستوريين انظر:عبدالعظيم محمد رمضان،تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨- ١٩٣٦،ص ص ٧٥٤ - ٧٥٧ .

(٦٢) السياسة، ١٩٣٣/١٠/٨ (عصير الليمون وكتاب صحف الوفد) ، ١٩٣٤/٨/١٢ (الصراحة أساس التفاهم الخالص فهل من يدلنا صراحة على سبب هذه الحملات)، ١٩٣٤/٨/٢٨ (القوة المعنوية نجاحها فى حسن توجهها)، ١٩٣٤/٩/٣ (الصراحة بين السياسيين).

(٦٣) F.O. 407/221, Enc. in No. 25, Egyptian Personalities, April 16, 1937.؛ عبدالرحمن الرافعى،فى أعقاب الثورة المصرية،جـ٢،ص ص٢١٧ - ٢٣١؛جـ٣،ص ص١٦، ١٨.

(٦٤) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الحادى عشر، الجلسة الخامسة عشرة ، ١٩٣٦/٨/٢٦، ص ٢٣٩ .

الخاص بإصابات العمل عند عرض تقرير لجنة العمال والشئون الاجتماعية عنه على المجلس لمناقشته، مبيناً ما فيه من تناقض واضح مع نصوص التشريع المصرى القائم(٦٥).

بيد أن توقيع معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا جعل هيكل يطرح العلاقة مع الحكومة على نحو جديد، فأدلى بتصريح لمجلة المصور ذكر فيه أن البلاد أصبحت فى عهد جديد يقتضى التفاهم والتعاون فيما تناولته المعاهدة، وأن هذا التفاهم لا يمكن أن يتم مادامت الأحزاب المصرية على حالها من عدم الثقة والإخلاص للمصلحة العامة، لذا يجب أن يعاد النظر فى تكوين الأحزاب حتى يمكنها التعاون(٦٦). غير أنه لم يكن هناك استجابة لذلك من الوفد، بل على العكس سارت وزارته فى الحكم سيرة حزبية، ومن ثم كان سلوك هيكل معها مسلكاً آخر، فوقف فى مجلس الشيوخ يطالب بإلغاء ما ورد بقانون العقوبات الجديد - الذى سن تنفيذا لاتفاق مونترو لتطبيقه فى المحاكم الأهلية والمختلطة - من تشريعات تحد من حرية النشر(٦٧)، كما كتب فى السياسة الأسبوعية مطالباً الوزارة بنشر بيان مفصل عن وقائع مسألة استنباط الكهرباء من مساقط خزان أسوان والخلاف الذى جرى بشأنها فى مجلس الوزراء حتى يتسنى للرأى العام أن يصدر حكماً صحيحاً فيما ترتب عليها من نتائج(٦٨)، هذا وقد انتقد رئيس الوزراء لاعتماده فى حكمه على القمصان الزرقاء، مشيراً إلى منافاة وجودها للنظام الدستورى، كما تعجب مما قيل بأنها وجدت لحماية الدستور ذاكراً أن أحدا لا يستطيع أن يغير الدستور سوى الملك، وهو لا يغيره إلا بأن يضع نظاما محله سواء أفعل ذلك من طريق دستورى أم من طريق الانقلاب "أفيستطيع هؤلاء الميليشيا الزرقاء مقاومة قوات الحكومة المسلحة فى هذا الحال؟ وهل يكون معنى هذا أن فى البلد جيشين أحدهما يتبع رئيس الوزارة الآن ورئيس الوفد والآخر جيش جلالة الملك"(٦٩).

---

(٦٥) المصدر نفسه، الجلسة السابعة عشرة، ١٩٣٦/٩/٧ ، ص ٢٨١ .

(٦٦) المصور، ١٩٣٦/٩/٢٥ (يجب أن يعاد النظر فى تكوين الأحزاب، رأى محمد حسين هيكل بك).

(٦٧) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة الحادية والأربعون، ١٩٣٧/٧/٢٧، ص ص ٨٩٤ - ٩٠١ .

(٦٨) السياسة الأسبوعية، ١٩٣٧/٨/١٤ (استنباط الكهرباء من أسوان وكيف أدى إلى تعديل الوزارة النحاسية). عن تفاصيل المسألة المشار إليها انظر : محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٢٩ .

(٦٩) السياسة الأسبوعية، ١٩٣٧/٩/٤ (القمصان الملونة هل يتفق وجودها مع الدستور).

وقد وجد هيكل فى خلاف القصر مع الوزارة وقتذاك فرصة لمعارضة الوزارة، فهاجم تمسكها بالحق فى أن يكون التعيين فى وظائف الديوان الملكى والخاصة الملكية خاضعاً لإشرافها، مبيناً أن هذه الحركة إنما ترمى إلى تعديل النظام الملكى من أساسه تعديلاً يجعل سلطان الملك ويجعل حقوقه داخلين فى نطاق المسئولية الوزارية، وأوضح أن هذا التعديل يكون غير دستورى، ذلك أن النظام البرلمانى يقوم على أساس فصل السلطات، وكما أن البرلمان والقضاء سلطتان مستقلتان لا يخضعان للسلطة التنفيذية أو يدخلان فى المسئولية الوزارية فالملك كذلك سلطة مستقلة، وهو رئيس السلطات جميعاً وله فى نفس الوقت حقوق ذاتية معدلة لأعمال السلطات المختلفة "فإذا كان البرلمان وكان القضاء لا يخضعان للسلطة التنفيذية ولا يدخلان فى نطاق المسئولية الوزراية فالملك لا يمكن كذلك فى النظام البرلمانى أن يخضع للسلطة التنفيذية أو أن تدخل حقوقه الذاتية فى دائرة المسئولية الوزارية"(٧٠)، واستطرد هيكل ذاكراً أن لكل حق دستورى مظاهره العملية، فالبرلمان هو الذى يعين موظفيه ويقيلهم، ورئيس الوزراء هو الذى يختار رجال مكتبه ممن يكونون موضع ثقته، ومن ثم من الطبيعى أن يكون للملك مثل ما للبرلمان ولرئيس الوزراء من مظاهر السلطان فى استعمال حقوقه وأن يكون له مثل حريتهما فى تعيين موظفى ديوانه وخاصته(٧١). وواضح أن كلام هيكل لا يخلو من مغالطة، لأن الملك ليست له سلطة مستقلة فى الدستور، حيث إنه يتولى سلطاته بواسطة وزرائه(٧٢)، فضلاً عن ذلك فإن موظفى القصر كما هو معروف فى جميع البلاد الدستورية يخضعون لسلطان الحكومة وتعيينهم يجب أن يكون بموافقتها لأنهم يتناولون مرتباتهم من الميزانية العامة وصميم عملهم يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية التى تسأل عنها الحكومة أمام البرلمان(٧٣).

وذهب هيكل لأبعد من ذلك حينما كتب عن الأساس الصحيح الذى يقوم عليه الحكم الديمقراطى، فذكر أن القول بأن الحقوق المستمدة من الأمة والتى جعلها الدستور للملك بالذات حقوق اسمية يجب أن تخضع للمسئولية الوزارية وذلك عملاً بقاعدة أن الملك يملك ولا يحكم - وبالطبع كان النحاسيون هم القائلين بذلك - إنما هو سفسطة يساويها القول بأن ثقة الأمة برجل معناها خضوع الكل لرأيه، وأخذ يوضح المقصود الحقيقى - من وجهة نظره - من عبارة أن الملك يملك ولا يحكم، أما القول بأن معناها أن يكون صورة تشريفية

---

(٧٠) البلاغ، ١٩٣٧/١٠/٢٥ (تضييق حقوق الملك تعديل للنظام الملكى فى مصر).
(٧١) المصدر نفسه.
(٧٢) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ٢٩٣ .
(٧٣) محمد زكى عبدالقادر، محنة الدستور، ص ٩٥ .

خاضعة لرأى السلطة التنفيذية حتى فى الحقوق الذاتية التى له كى يراقب عدم اعتداء هذه السلطة التنفيذية على غيرها أو على الحقوق والحريات العامة " فكلام لا يدخل العقل لأن نتيجته أن تنتقل سلطة الأمة إلى الهيئة التنفيذية وحدها دون رقيب عليها إلا من أغلبيتها هى فى البرلمان، فإذا تبين الملك أن هذه السلطة تعدت حقوقها لم يكن له أن ينصحها، لأنها هى التى تعين له من توجب عليه أن يثق بهم ولأنه يجب ألا يرى إلا بعينيها، وألا يسمع إلا بأذنها، مع أنه هو رئيس الدولة الأعلى، أى رئيس الأغلبية والأقلية على سواء"(٧٤).

واستمر هيكل فى طريقه لتعميق الخلاف بين الوزارة والقصر، فحينما أخذت تتردد نغمة المؤامرة على الدستور أمام استمرار الملك فى عدم تلبية مطالب الوزارة، كتب هيكل مشيراً إلى أن من يزعمون المؤامرة على الدستور - يقصد الوزارة - هم الذين يأتمرون على الدستور لكى يطلقوا أيديهم فى شئون البلاد دون حسيب ولا رقيب، أما الملك فلا يمكن أن يكون هو الذى يأتمر على الدستور حيث " أشهد الناس على حرصه على النزاهة فى الحكم وعلى حبه لخير بلاده وتقدمها وعلى احترامه لأحكام دستورها"(٧٥)، وعندما قيل إن الوزارة تفكر جدياً فى إصدار قانون محاكمة الوزراء بحجة صيانة الدستور، أشار إلى عدم وجود ما يدعو للتفكير فى بعث هذا القانون*، طالما إن الحياة البرلمانية تسير طبيعياً،كما أن فى إصداره إثارة للظنة فى نوايا الملك من ناحية الدستور، حيث إن الثورة على الدستور من جانب الشعب لا تدور بفكر أحد(٧٦)، وظل هيكل يسير على هذا النمط فى معارضة الوزارة إلى أن تقرر إقالتها فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وتكليف محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين بتشكيل الوزارة الجديدة.

ويبدو أن هذه الطريقة فى معارضة الوفد قد راقت هيكل، فظل سائراً عليها أثناء الحملة الانتخابية التى سبقت انتخابات مجلس النواب فى أبريل ١٩٣٨، فنجده فى خطابه بالمنوفية فى ٧ مارس ١٩٣٨ يشرح قصة الأزمة الدستورية التى أقيلت على أثرها الوزارة الوفدية(٧٧)، ويؤيد الملك فى موقفه، كما أخذ يفند ما تحجج به الوفديون فى تلك

---

(٧٤) السياسة الأسبوعية، ١٩٣٧/١٠/٣٠ (الحقوق والسلطات الدستورية كيف يجب أن تفهم فى البلاد الديمقراطية).

(٧٥) المصدر نفسه، ١٩٣٧/١١/٢٧ (المؤامرة على الدستور هى المؤامرة على الحكم الصالح النزيه).

* كان هذا القانون موضع خلاف من قبل فى عام ١٩٣٠ بين وزارة الوفد والملك فؤاد كما سبق أن أشرنا فيما مضى.

(٧٦) السياسة الأسبوعية، ١٩٣٧/١٢/١١ (صيانة الدستور وقانون محاكمة الوزراء).

(٧٧) عن الأزمة الدستورية بين الوزارة والملك انظر : الفصل الثانى ، ص ٥٢ .

الأزمة، وذكر أن مبدأ (الملك يملك ولا يحكم)، فى بريطانيا يعطى الملك حق مناقشة وزرائه فى أعمالهم وإسداء النصيحة إليهم وتوجيه اللوم لهم إذا أخطأوا وإبداء الرأى فى المسائل كلها، فإما أن يقنعوا الملك برأيهم ويوقع بذلك ما يطلبون منه توقيعه، وإما أنه لا يقتنع ويأبى التوقيع، وعندئذ يكون الخلاف قد بلغ حداً يجب معالجته بالوسائل الدستورية التى تتمثل فى أن يتفاهم رئيس الوزراء مع زعيم المعارضة فإن اتفق على الرأى الذى قدمته الوزارة للملك كان اتفاقهما معبراً عن رأى البلاد فيقبله الملك، وإن لم يتفقا حل مجلس العموم ورجع الأمر إلى الأمة لإبداء رأيها فيه عن طريق الانتخاب[٧٨]، وقد اعتبر هيكل ما عرضه القصر حلاً للأزمة من تشكيل لجنة تحكيم تكون المرجع فى الأمر تصرفاً دستورياً حكيماً، وأخذ يتساءل مظهراً الإشفاق على الملك قائلاً : "هل فى الدنيا كلها رجل يقبل هذا الموقف الذى أراده هؤلاء الناس لرئيس الدولة الأعلى؟ هل فى الدنيا رجل يقبل أن يوقع كل ما يعرض عليه وإن خالف رأيه وخالف عقيدته وخالف ضميره وخالف الحق والعدل وكان ضاراً أبلغ الضرر بوطنه؟"[٧٩]، وانتهى هيكل إلى أن هذه الأزمة ليست فى الحقيقة خلافاً فى الرأى بين الوزارة والملك على مسائل بذاتها، بل هى حلقة من سلسة مدبرة أراد بها النحاسيون أن يكون لهم كل شىء فى البلاد[٨٠].

أيضا انتقد هيكل فى خطابه ببنها فى ١٢ مارس ١٩٣٨ اعتراض الوزارة الوفدية - وزارة مصطفى النحاس الثالثة (٩ مايو ١٩٣٦ - ٣١ يولية ١٩٣٧) - على أداء فاروق لصلاة الجمعة بالجامع الأزهر فى اليوم الثانى من أيام الاحتفال بتتويجه[٨١]، مشيراً إلى أن ملك بريطانيا وهو رأس الملوك الدستوريين يتوج فى الكنيسة وتراعى فى تتويجه داخل البرلمان مراسيم وطقوس دينية " فإذا أراد ملك مصر - لا أقول أن يتوج دينياً- بل أن يذهب غداة تتويجه إلى أكبر مسجد فى القاهرة فيشهد الله على نفسه وعلى شعبه أنه بار بيمينه وفى بقسمه على احترام الدستور والمحافظة على سلامة الوطن إذا أبدى هذه الرغبة

---

(٧٨) عن تفنيد الوفد لوجهة نظر هيكل هذه انظر : الوفد لمصرى، ١٩٣٨/٣/٩ (دستوريات هيكل باشا الملك يملك ولا يحكم).

(٧٩) الأهرام، ١٩٣٨/٣/٨ (خطبة الدكتور هيكل باشا فى اجتماع المنوفية أمس).

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) عن تفاصيل مسألة أداء الملك للصلاة فى الأزهر الشريف واعتراض الوزارة انظر : محمد التابعى، مصر ما قبل الثورة، من أسرار السياسة والسياسيين، دار المعارف، ١٩٧٨، ص ٧٦؛ لطيفة محمد سالم، المرجع المذكور، ص ٤٨ .

فأى وجه للاعتراض عليه"[٨٢]، وخلص هيكل إلى أن الهدف مما حدث إنما هو الحرص على الاقتصاد فى مجاملة الملك[٨٣].

هكذا ركز هيكل على إيهام أفراد الشعب بأن الوفديين كانوا يعملون على إظهار الاستخفاف بحق الملك، وقد عرضه هذا الأسلوب لهجوم الصحف الوفدية التى رأت أنه من عدم اللياقة الرج باسم الملك فى كل شىء وهو ليس طرفا فى الخصومة حيث إنه أكبر من ذلك وأرفع مقاماً"[٨٤].

واستمرت العلاقة بين هيكل والوفد تسير فى هذا الإطار من عدم التفاهم حتى كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ووصول مصطفى النحاس إلى الحكم مرة أخرى[٨٥]، ورغم انتقاد هيكل لموقف رئيس الوفد من الأزمة[٨٦]، نجده يطلب من سمارت السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية بعد استصدار الوزارة مرسوماً بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة أن تتوسط بريطانيا لدى الوفد لتخصيص عدد من المقاعد البرلمانية للمعارضة[٨٧]، ولما رفض النحاس النسبة التى أرادها الأحرار الدستوريون - ثلث مقاعد النواب - عادوا ليقترحوا رفع الأحكام العرفية أثناء الانتخابات ليقول المرشحون ما شاءوا، غير أن ذلك لم يلق استجابة من الوفد، وأراد هيكل أن يسجل عليه الموقف فأرسل إلى رئيس الوزراء كتاباً يطلب إليه فيه التصريح بحرية الخطابه والنشر والاجتماع خلال فترة الانتخابات، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل، حيث رفض النحاس رفضاً قاطعاً، متهماً أحزاب المعارضة بمحاولة إيقاظ الفتنة، وهو ما اضطر الأحرار الدستوريين إلى الإعلان عن مقاطعة الانتخابات[٨٨]، وواضح من ذلك أن المصلحة الحزبية كانت هى الأساس لدى هيكل والأحرار الدستوريين، بغض النظر عما وقع فى ٤ فبراير من أحداث سبق أن أعلنوا استنكارهم لها.

---

(٨٢) البلاغ، ١٩٣٨/٣/١٣ (الوزراء فى بنها، خطبة لمعالى الدكتور هيكل باشا).
(٨٣) المصدر نفسه.
(٨٤) الوفد المصرى، ١٩٣٨/٣/١٥ (الذوق شئ ليس فى الكتب!).
(٨٥) عن العلاقة بين هيكل والوفد خلال الفترة السابقة على حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ - وهى الفترة التى شارك فيها هيكل فى الحكم - انظر : الفصل الثانى، ص ص ٤٩-٥٣ ؛ الفصل الثالث، ص ص ١٢٨ - ١٤٠ .
(٨٦) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ٢٠٠ - ٢٠٢ .
(٨٧) محمد صابر عرب، حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية، ص ٢٦٨ .يذكر هيكل فى مذكراته أنه لم يشترك فى السعى لأى تفاهم مع الحكومة. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٢١٣ .
(٨٨) محمد صابر عرب، حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية، ص ص ١٩١، ١٩٢ .

وأخذ هيكل فى معارضة الوزارة الوفدية، فحينما منع محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ على ماهر عضو المجلس من الكلام عندما أراد الأخير الإشارة إلى انتهاك حصانته بما تعرض له من اعتقال، انتقد هيكل هذا التصرف من رئيس المجلس، كما اعترض على ما جاء فى رد رئيس الوزراء على الاستجواب الذى قدمه مصطفى الشوربجى عضو المجلس عن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة ضد على ماهر من أن رئيس الوزراء ليس ملزماً بذكر الأسباب التى أدت إلى القبض على على ماهر، خاصة وقد يكون فى إفشائها ما يمس سلامة الدولة، وأشار إلى أن المجلس لابد من أن يعرف تلك الأسباب حتى يستطيع أن يقرر الثقة أو عدم الثقة بالوزارة، وذهب إلى أنه فى إمكان رئيس الحكومة أن يعلن عن هذه الأسباب فى جلسة سرية، أما إذا كان هناك إصرار على عدم إطلاع المجلس عليها فهذا معناه عدم الثقة به، وفى هذه الحالة لا يستطيع المجلس أن يمنح الحكومة الثقة، وخالف هيكل رئيس الحكومة فيما ذهب إليه من أنه لا حصانة برلمانية إبان الحكم العرفى وأن السلطة التنفيذية هى التى تعطل أحكام الدستور أثناء قيام هذا لحكم(٨٩).

أيضاً انتقد هيكل أثناء مناقشة مجلس الشيوخ فى ٩ يونية لمشروع الرد على خطاب العرش ما نشرته سكرتارية مجلس الوزراء عما تراه الحكومة من أن يكون الاستثناء بين الموظفين سياسة لها، مشيراً إلى ضرر هذه السياسة بالأداة الحكومية وبحزب الوفد نفسه، كما أشار إلى ارتفاع الأسعار، وقلة الخبز الذى ينتظره أفراد الشعب ساعات طويلة، والرقابة الشديدة على الصحف، وذهب إلى أن السياسة القومية هى خير سياسة يمكن أن تستفيد بها البلاد، وقد رد صبرى أبو علم وزير العدل على هيكل مفنداً ما أخذه على الحكومة، كما ذكر أن الكلام عن الحكومة القومية من فوق منصة مجلس الشيوخ ليس مسموحاً به، وإنما المسموح به الكلام عن الحكم القومى، وهو ما تطبقه الوزارة فى حكمها(٩٠). هذا وقد عاب هيكل فى خطابه فى ذكرى عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٢ على الوزارة عدم دراستها للتطور المتوقع بعد الحرب وتهيئة الأسباب لمواجهته(٩١).

ورغم ما كان يقابل به هيكل من ردود من قبل الحكومة فى مجلس الشيوخ، فإن ذلك لم يقعده عن الاستمرار فى معارضتها، فعند مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش

---

(٨٩) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السابع عشر، الجلسة السادسة عشرة، ١٩٤٢/٥/٥، ص ص ٢٣٣ - ٢٣٥ .

(٩٠) المصدر نفسه، الجلسة الحادية والعشرون، ١٩٤٢/٦/٩، ص ص ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٥٩-٣٦٣ .

(٩١) أوراق د. هيكل، الملف الأول، خطبة صاحب المعالى محمد حسين هيكل باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢، ص ٤ .

بالجلسة المنعقدة فى ٨و ٩ ديسمبر ١٩٤٢ نوه إلى التطبيق الصارم للأحكام العرفية وأثره على الحريات الدستورية مع أنها نظام استثنائى -كان ذلك بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية - يجب أن يطبق فى أضيق الحدود، كما أشار إلى تفاقم مسألة الاستثناءات غير العادلة بين الموظفين، وتجاوز الرقابة على الصحف للحدود المسموح بها(٩٢)، وقد بلغ من شدة تلك الرقابة وازديادها يوماً بعد يوم أن تقدم هيكل إلى المجلس باستجواب لرئيس الوزراء ووزير الداخلية عن حدود هذه الرقابة، ودلل فى شرحه للاستجواب بالعديد من الأمثلة على حد الحكومة من حرية الصحافة(٩٣).

وبمناسبة انتخاب هيكل رئيساً للحزب فى ١٠ يناير ١٩٤٣(٩٤)، أدلى بحديث لمندوب صحيفة الأهرام يدعو فيه من جديد إلى الوحدة القومية وتغليبها على نزعات الخصومة الحزبية، وقد علقت صحيفة المصرى الوفدية على ذلك بأن هذه الدعوة ظنية لأن صاحبها جعل الاتهام بتغليب المسائل الحزبية عاماً يشمل المعارضة والحكم على السواء، وذكرت أن هيكل لو كان جريئاً لاتجه بدعوته إلى المعارضة وحدها حيث إن موقفها منذ بداية الحكم الحاضر يتنافى مع نزاهة القصد(٩٥).

وتأتى مسألة الاتهامات التى وجهها مكرم عبيد للحكومة فيما يعرف بـ "الكتاب الأسود فى العهد الأسود"(٩٦)، فينتهزها هيكل فرصة للهجوم على الوزارة وكشف مساوئها، وتقدم لذلك باستجواب لرئيس الوزراء عن البيان الذى ألقاه الأخير بمجلس الشيوخ فى ١٢ أبريل ١٩٤٣ رداً على سؤال محمد عبدالمجيد العبد عضو المجلس عن السبب فى تجاوز الحكومة عن محاكمة مكرم عبيد أمام القضاء(٩٧)، وكان مما جاء فى بيان النحاس أن مكرم عبيد كان فى وسعه مواجهة الحكومة فى البرلمان بما يريد، غير أنه لم ير أن يسلك هذا الطريق الكفيل بإظهار الحقيقة فى أسرع وقت لما يعلمه من عدم صحة ما اشتملت عليه

---

(٩٢) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثامن عشر، الجلسة الثانية، ٨ و ٩ /١٢/١٩٤٢، ص ص ٤١ - ٤٤ .

(٩٣) المصدر نفسه، الجلسة الحادية والثلاثون، ١٩٤٣/٤/٢٨، ص ص ٥٨٠، ٥٨٢، ٥٨٦ .

(٩٤) الأهرام، ١٩٤٣/١/١١ (حزب الأحرار : انتخاب هيكل باشا رئيساً له).

(٩٥) المصرى، ١٩٤٣/١/١٨ (الدعوة إلى القومية فى حديث رئيس الأحرار الدستوريين).

(٩٦) عن تفاصيل قصة الكتاب الأسود انظر : جلال الدين الدين الحمامصى، المرجع المذكور؛ يونان لبيب رزق، الوفد والكتاب الأسود، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨ .

(٩٧) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثامن عشر، الجلسة التاسعة والعشرون، ١٩٤٣/٤/٢٢، ص ص ٥٤٠ ، ٥٤١ .

عريضته، وأخذ يوزعها مشيراً إلى استعداده لأن يحاكم على ما كتب أمام القضاء، وبين رئيس الوزراء أن قصد مكرم عبيد من ذلك واضح، فمثل هذه الوقائع تقتضى فترة طويلة للتحقيق فيها قد تمتد إلى أعوام تبقى الوزارة خلالها لا تستطيع تكذيب ما اتهمت به بنشر البيانات حتى لا تتهم بالتأثير فى القضاء، كما يُقطع على البرلمان التعرض للأمر تحقيقاً لمبدأ فصل السلطات، وانتهى رئيس الوزراء إلى أنه على استعداد لكشف القناع عن محتويات الكتاب المذكور أمام نواب البرلمان، مبيناً أن ذلك هو الوضع الطبيعى للموضوع(٩٨).

وقد أشار هيكل فى شرحه للاستجواب إلى أن الرد الطبيعى الذى كان ينتظر من رئيس الوزراء على سؤال عبدالمجيد العبد هو أن ما احتواه الكتاب غير صحيح، ولذلك أحيل كاتبه إلى القضاء للتحقيق معه، باعتبار أن القضاء هو المختص بالفصل فى هذه المسألة وليس أى سلطة أخرى، وبين هيكل أن القضاء بعد أن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه لا يستطيع أن يتولى المسألة ويحكم فيها، حيث إنه لا يمكن لشاهد أن يشهد بعد ما سمعه من رئيس الوزراء من أن ماجاء بالكتاب غير صحيح، وبالتالى لا يستطيع القاضى الوصول إلى العدل فى المسألة، والسبب فى ذلك كله يرجع إلى الطريقة غير الدستورية التى سلكتها الوزارة فى تلك المسألة، وأوضح هيكل أنه حتى ولو حكم البرلمان فالنتيجة - وهى إعلان مجلس النواب عدم الثقة بالحكومة - تكون نتيجة سياسية، وانتهى إلى أن الطريق الوحيد الآن هو الرأى العام، وهذا يقتضى رفع قيود الصحافة والرقابة عليها فى هذا الموضوع "فإذا كنتم تريدون الطريق الدستورية الصحيحة فهى واضحة معبدة أمامكم، وإن لم تريدوا أن تسلكوها وأن يظهر الرأى العام رأيه بحرية ووضوح فليس أمامى ما أقوله"(٩٩)، ومع ذلك صمم النحاس على رأيه مشيراً إلى أن ما فعلته الحكومة هو المتفق مع الدستور وتقاليده(١٠٠).

واستمر هيكل فى مناوأته للوزارة، فتقدم مع أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية - التى كونها بعد فصله من الوفد - إلى الملك فى أبريل ١٩٤٣ بمذكرة التمسوا فيها التخلص من الوزارة(١٠١)، كما بعثوا بمذكرة أخرى إلى لامبسون السفير البريطانى يحملون فيها بريطانيا تعضيد النظام الفاسد ويشيرون إلى استمرارها فى

---

(٩٨) المصدر نفسه، الجلسة الرابعة والعشرون، ١٩٤٣/٤/١٢، ص ص ٤٢٥، ٤٢٦ .
(٩٩) المصدر نفسه، الجلسة التاسعة والعشرون، ١٩٤٣/٤/٢٢، ص ص ٥٤١ - ٥٤٥ .
(١٠٠) المصدر نفسه، ص ص ٥٤٥ - ٥٤٩ .
(١٠١) يونان لبيب رزق، الوفد والكتاب الأسود، ص ١٠٣ .

التدخل فى شئون مصر الداخلية[١٠٢]. ووالى الزعماء الثلاثة اجتماعاتهم لتنظيم خططهم فى مواجهة الحكومة، وأصبح هيكل داعية إلى ائتلاف أحزاب المعارضة[١٠٣].

وفى ٢٦ يولية ١٩٤٣ بعث هيكل من مصيفه فى رأس البر برسالة إلى النحاس يحتج فيها على تعيين خبير بريطانى للشئون الاقتصادية لما فى ذلك من مساس باستقلال مصر ومنافاته لأحكام معاهدة ١٩٣٦، وأوضح أن قبول هذا الطلب البريطانى فى تلك الظروف التى تمر بها مصر - ظروف الحرب العالمية الثانية - " سابقة خطيرة لم يكن لرجل يحترم بلاده واستقلالها وسيادتها أن يتورط فيه متأثراً بظروف تعيينه رئيساً للوزارة وبتصرفاته فيها"[١٠٤]، كما احتج على فصل مكرم عبيد من مجلس النواب بقرار من الأغلبية تحقيقاً لرغبة رئيس الوزراء، وبين أن هذه هى الأخرى سابقة خطيرة فى حياة البلاد النيابية تمس استقلال الهيئة التشريعية"[١٠٥].

وفى احتفال حزب الأحرار الدستوريين بذكرى عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ حمل هيكل على الوزارة حملة شرسة، فانتقد رفضها طلب الهيئات المعارضة لها إقامة سرادق بميدان عابدين للاحتفال بذكرى الجهاد بحجة المحافظة على الأمن، ولأن الأحرار الدستوريين جرت عادتهم على الاحتفال بهذه الذكرى داخل الحزب، وأشار إلى أن السبب الحقيقى وراء رفض الحكومة هو خوفها من أن يبدو للعيان أن الأمة غير راضية عنها، وأوضح أن الحكومة أخطأت فى تقديرها، إذ إنه لن يغيب عن أحد أنها تريد ستر مظالمها، وذهب إلى أن شأنها فى ذلك شأن النعامة حين تخفى رأسها وتحسب أنها أصبحت بذلك عن الصياد بمنجاة بينما كل جسمها مكشوف أمامه، وتناول هيكل بالحديث سياسة الوزارة فى المحسوبيات والاستثناءات فى التعيينات والترقيات بين الموظفين، ونسيان رئيس الوزراء للمطالب التى تضمنتها مذكرة الوفد إلى السفير البريطانى فى أبريل ١٩٤٠ بعد أن كان متمسكاً بها أشد التمسك قبل أن يلى الحكم على أثر حادث ٤ فبراير ١٩٤٢،ووجه نقده للنحاس لعدم استغلاله فرصة عقد حكومته مع الحكومة الأمريكية للمعاهدة التى تعفى القوات الأمريكية الموجودة بمصر من اختصاص المحاكم المصرية أسوة بالقوات البريطانية فى ضم

---

(102) F. O. 371- 35532,J 1901– 2–16, Lampson– F.O.Cairo,April 19, 1943, No. 777.

(١٠٣) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ٤٣٧ .

(١٠٤) أوراق د. هيكل، الملف السادس، رسالة من هيكل إلى مصطفى النحاس فى ٢٦ يوليو ١٩٤٣، ص ١ .

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ص ١،٢ .

مصر لميثاق الأطلنطى وإشراكها فى مؤتمر الصلح غير مقتصرة من هذا الاشتراك على الأمور التى تمس مصالحها مباشرة دون غيرها من الأمور، كما انتقده كذلك لعدم إطلاعه الأمة عما يجرى فى مفاوضاته بشأن الوحدة العربية وعلى أى أساس تدور*، واختتم هيكل خطابه بما نعت به الوزارة من أنها وزارة الظلام من بدءها إلى منتهاها(١٠٦).

وكان من الأساليب التى اتبعها هيكل وزعماء المعارضة فى معارضة الوزارة توجيه النداءات ضدها للمسئولين البريطانيين وللشعب المصرى، وكانت هذه النداءات توزع سرا، وقد صدر منها ثلاثة كتبها هيكل فى ٣١ يناير، ٢٣ مارس، أول مايو ١٩٤٤، وقد امتلأت كلها بالحديث عن فساد الحكم وكارثة ٤ فبراير، وربطت بين فساد الحكومة وحماية البريطانيين لها، ونعتت رئيس الوزراء بالعمالة لبريطانيا، وبررت بقاء الأحكام العرفية مع زوال كل ضرورة لها على اعتبار أنها درع تحتمى به الحكومة فى مفاسدها، ثم أشارت إلى الرغبة الملكية فى إقالة الحكومة ووقوف بريطانيا دون ذلك، ودعت فى النهاية المصريين للقيام بواجبهم إنقاذاً للوطن مما حل به فى عهد الحكم القائم(١٠٧).

وبشكل عام لم يكف هيكل عن معارضته للوزارة والعمل ضدها حتى إقالتها فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ .وقد ظلت العلاقة بينه وبين الوفد بعد ذلك على غير ما يرام طوال فترة ابتعاد الوفد عن السلطة - وإن كانت قد شهدت بعض المحاولات من جانب هيكل للتفاهم بدافع المصلحة الحزبية - وحتى عودته إليها بعد فوزه فى انتخابات ٣ يناير ١٩٥٠(١٠٨).

وقد شهدت العلاقة بين هيكل والوفد بعد تشكيل النحاس لوزارته السابعة فى ١٢ يناير ١٩٥٠ بعض التحسن، غير أن ذلك التحسن كان قصير الأجل، فقد تقدم مصطفى مرعى

---

* المقصود المفاوضات التى انتهت إلى وضع ما سمى "بروتوكول الإسكندرية" الذى تم التوقيع عليه فى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ .

(١٠٦) أوراق د. هيكل، الملف الثالث، خطبة هيكل فى عيد الجهاد ١٣ نوفمبر ١٩٤٣، ص ص ١ -١٣ .

(١٠٧) F.O. 141/ 937, Political Situation, B.E. نقلاً عن أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ٤٣٨ . ويوجد بين أوراق د. هيكل نص النداء الثانى وعليه توقيعات أحمد ماهر ، ومحمد حسين هيكل، ومكرم عبيد، وحافظ رمضان. أوراق د.هيكل الملف السادس .

(١٠٨) عن بعض صور العلاقة بين هيكل والوفد فى الفترة بين خروجه من السلطة فى عام ١٩٤٤ وعودته إليها عام ١٩٥٠ انظر : الفصل الثانى، ص ص ٨٤ - ٨٧، ٩٣، ٩٦، ٩٩ .

عضو مجلس الشيوخ باستجوابه المعروف الذى أدان فيه الحكومة [١٠٩]،وكان من أثر ذلك إقصاء هيكل عن رئاسة مجلس الشيوخ، ومن ثم كان انقلابه على الحكومة وشن الحملات عليها، فأذاع مع زعماء المعارضة[١١٠] بياناً فى ٢٣ يونية ١٩٥٠ احتجوا فيه على مراسيم مجلس الشيوخ فى ١٧ يونية ١٩٥٠ ووصفوها بعدم الدستورية، وأضافوا أن الوزارة لم تترك ناحية من نواحى الحكم يتعزى الناس بها عن فساد سواها، فالذى يجرى فى الإدارة يجرى فى السوق المالية وسوق القطن وفى القضية الوطنية[١١١]، وأشار هيكل فى تصريح له إلى أن ما حدث بمجلس الشيوخ فيه معنى واضح للدكتاتورية المستترة وراء البرلمان، وذهب إلى أن الحكومة التى تعجز عن مواجهة المعارضة خير لها أن تواجه البلاد بحكم دكتاتورى سافر بدلاً من التمويه على الرأى العام، وأوضح أن الذى دفع الحكومة إلى ما قامت به هو ضيقها بعدد المعارضين فى المجلس وحرصاً على أن يكون لها أغلبية تمكنها من إخماد أنفاس المعارضة فتسير الأمور حسب ما تشتهى، ودلل على صحة هذا الرأى بما لجأت إليه الحكومة بعد صدور المراسيم من جراء انتخابات تكميلية فى ٢٢ دائرة مع أنه لم يبق على الانتخابات النصفية سوى ستة أشهر[١١٢]. وقد أعقب هيكل هذا التصريح ببيان أصدره بالاشتراك مع حافظ رمضان ومكرم عبيد فى ٢٦ يوليو ١٩٥٠ أعلنوا فيه امتناعهم عن الاشتراك فى انتخابات مجلس الشيوخ القادمة معللين ذلك بعدم دستوريتها كما أنها لا يمكن أن تكون مكفولة النزاهة[١١٣].

ومضى هيكل فى طريق معارضته للحكومة، فعلى أثر ما رد به فؤاد سراج الدين وزير الداخلية على سؤال وجه إليه بمجلس الشيوخ بشأن الأسلحة الفاسدة التى كان التحقيق جارياً بشأنها من أن سرية التحقيق تحول دون الإجابة عن السؤال وإنه لولا هذه السرية لتبين المجلس والرأى العام أن التحقيق يشرف الحكومة، على أثر ذلك وجه هيكل خطاباً مفتوحاً إلى وزير العدل والنائب العام يطلب فيه رفع السرية عن التحقيقات بعد أن طال أمدها أكثر مما يلزم مما أدى إلى قلق الرأى العام وتساءله عن السبب الصحيح لبقاء السرية، وأشار ضمن خطابه إلى ما يعتقده الكثير من أنه لولا هذه السرية لكان فى السجن أناس يتمتعون بالحرية فى مصر وخارجها ويتوهمون أن يد العدالة لن تستطيع الاقتراب منهم

---

(١٠٩) سبق أن تعرضنا لتفاصيل هذا الاستجواب فى الفصل الثالث.

(١١٠) هم : حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى، وإبراهيم عبدالهادى رئيس الهيئة السعدية، ومكرم عبيد رئيس الكتلة.

(١١١) المقطم، ١٩٥٠/٦/٢٤ (بيان المعارضة بشأن مراسيم الشيوخ).

(١١٢) روزاليوسف، ١٩٥٠/٧/٢٥ (هيكل باشا يتكلم).

(١١٣) الأساس، ٢٦ /١٩٥٠/٧ (موقف المعارضة من انتخابات الشيوخ المقبلة).

"فليرفع حجاب السرية ولترد إلى الصحف حرية النشر"(١١٤)، وأتبع هيكل ذلك - بالاشتراك مع زعماء المعارضة والمستقلين - بتقديم عريضة إلى الملك فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٠ تضمنت الحديث - فيما يخص الوزارة - عن مراسيم مجلس الشيوخ والقضاء على حرية الرأى بالمجلس، وتزييف انتخابات البرلمان، وسكوت الوزارة على فساد الحاشية الملكية ضماناً لبقائها فى الحكم وستراً لما افتضح من تصرفاتها وغير ذلك من الأعمال الأخرى غير المشروعة(١١٥).وقد منعت الوزارة نشر هذه العريضة وصادرت ما نشرها من الصحف(١١٦)، وأذاع رئيس الوزراء بياناً رداً عليها أشار فيه إلى أن العريضة جانبها الصواب سواء من ناحية الشكل أو الموضوع، فقد اختار الموقعون عليها لرفعها إلى الملك اليوم السابق لعودته من رحلته بأوربا، كما أنها قدمت على ورق وبخط غير لائقين، وفضلاً عن ذلك فإنها حوت كلاماً لا يستند إلى أساس من الصحة فى شأن الانتخابات البرلمانية ومراسيم الشيوخ، وذكر النحاس فى نهاية البيان أن الحكومة لن تسكت بعد ذلك عن الإجرام السافر فى حق البلاد(١١٧)، وقد انتقدت المعارضة من جانبها هذا البيان مشيرة إلى أن التعرض للشكل وحده فرار من الموضوع، ومخالفة الوزارة لأحكام الدستور فى مصادرتها للعريضة فى الوقت الذى تولت الرد على ما جاء بها(١١٨). كما رد هيكل على ما جاء بالبيان من أن الحكومة لن تسكت بعد ذلك عل الإجرام السافر فى حق البلاد متحدياً رئيس الوزراء بالقول " إذا كان لديه قانون يحاكمنا به فلينفذه"(١١٩).

وفى خطابه بنادى حزب الأحرار الدستوريين فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٠ أخذ هيكل يوجه سهام نقده لسياسة الوزارة الخارجية والداخلية، فألمح إلى ما نتج عن سوء تصرفها بالنسبة للسياسة الخارجية من الفشل فى إحلال دولة عربية محل مصر فى عضوية مجلس الأمن بعد خروج مصر منه، وعدم نجاح مصر فى الحصول على عضوية المجلس الاقتصادى، هذا إلى جانب ترك القضية الوطنية دون إجراء أى تقدم بشأنها. أما عن

---

(١١٤) السياسة، ١٥/١٠/١٩٥٠ (خطاب مفتوح من هيكل باشا إلى وزير العدل والنائب العام).
(١١٥) F.O. 371-80349,JE 1016-56, Stevenson – F.O, Cairo , Oct. 18, 1950, No.720.؛
محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ٣٠٢ - ٣٠٤ .
(١١٦) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ٣٣٣ .
(١١٧) الأساس، ٢٢/١٠/١٩٥٠ (رد رئيس الحكومة).
(١١٨) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣، ص ٢٠٨ .
(١١٩) الأساس، ٢٣/١٠/١٩٥٠ (رد هيكل باشا).

السياسة الداخلية فقد أشار إلى السلوك الحزبى للحكومة فى تصريف شئون الحكم وسوء الحالة الاقتصادية للبلاد، واهتمام الوزراء بأنفسهم وإهمال شئون الشعب(١٢٠).

وفى خطابه بدار الحزب فى الاحتفال بذكرى عيد الجهاد فى ٧ نوفمبر ١٩٥٠ ذهب هيكل يتحدث عن مضاربات القطن فى صيف ١٩٥٠ والمكاسب الهائلة التى حصلها المتصلون بالحكم من ورائها، وانتشار الغلاء، والتحقيقات التى تجرى فى صفقات الجيش وفى تهريب مواد التموين لإسرائيل، والرقابة العرفية المفروضة على الصحف من غير أن يكون فى البلاد حكم عرفى، وسفر بعض الوزراء إلى الخارج للاصطياف فى أوربا رغم أنه لم يمض على توليهم مناصبهم سوى ستة أشهر، وألوف الجنيهات التى ينفقونها من أموال الدولة والبضائع التى يحملونها عند عودتهم والتى تقدر بعشرات الألوف من الجنيهات فى الوقت الذى يطحن فيه الغلاء الشعب طحنا. وقد أخذ هيكل يبين فى نهاية خطابه كيف يكون الإصلاح، وهو ما حصره فى : أولاً- إلغاء كل التشريعات المقيدة للحرية وفى مقدمتها النص الذى يسمح بسرية التحقيقات والقيود التى فرضت على حرية الصحافة. ثانياً- تصحيح الأوضاع الدستورية بأن يجرى الحكم فى مصر على نحو ما يجرى فى بريطانيا وغيرها من البلاد البرلمانية، فيحرم على الوزراء ترقية أقاربهم من طريق الاستثناء، ويكون لرئيس الوزراء مقابلة الملك مباشرة لعرض الأمور المهمة من شئون الدولة، أما أن تجرى الأمور على النحو الذى تسير عليه فيكون بين رئيس الوزراء والملك وسطاء غير مسئولين وأن يكون لهؤلاء الوسطاء بحكم اتصالهم بالملك مركز مميز، فذلك قلب للأوضاع الدستورية التى تجعل الوزراء مسئولين أمام مجلس النواب وحده. ويلاحظ هنا اختلاف موقف هيكل عن موقفه عام ١٩٣٧ فى شرحه لحقوق وسلطات الملك أثناء خلاف وزارة الوفد وقتها مع القصر، والسبب واضح وهو اختلاف الظروف والعلاقة بين هيكل والقصر فى عام ١٩٥٠- بعد مراسيم الشيوخ- عن عام ١٩٣٧ . ثالثاً- سن التشريعات التى تكفل نزاهة الحكم وفى مقدمتها قانون محاكمة الوزراء وقانون من أين لك هذا، إذ إن الحكم يجب أن يكون لمصلحة المحكومين لا لمنافع الحاكمين(١٢١).

---

(١٢٠) السياسة، ٢٥/ ١٠/١٩٥٠ (الرئيس هيكل باشا يتحدث إلى الجماهير فى سياسة مصر الداخلية والخارجية وموقف المعارضة منها)؛ المصرى، ١٩٥٠/١٠/٢٥ (هيكل باشا يشرح موقف المعارضة فى حديث سياسى).

(١٢١) أوراق د. هيكل ، الملف الثانى، خطبة هيكل باشا بدار حزب الأحرار الدستوريين فى ٧ نوفمبر ١٩٥٠؛ السياسة، ١٩٥٠/١١/٨ (خطاب الموسم السياسى لزعيم الأحرار الرئيس الدكتور هيكل باشا).

وكان مما اتخذه هيكل على الوزارة واستغله ضدها الوثائق السياسية التى تشير إلى وجود صلة بين الوفد والمفوضية الروسية، ولما علمت الحكومة بهذه الوثائق عن طريق القصر تقدم النحاس وإبراهيم فرج ببلاغ إلى النائب العام يتهمان فيه هيكل ,وأحمد علوبة - وهما اللذان كان قد تحدثا إلى القصر بشأن الوثائق - بتزوير الوثائق المذكورة واستخدام أوراقا مزورة، وأجرى التحقيق وانتهى بحفظ بلاغ الحكومة ضد المتهمين (١٢٢). ويعلق هيكل على ما حدث بأن الحكومة لم تكن تقصد من اتهامها بأنهما تقدما بمستندات مزورة متعمدين، ولكنها عملت كالفلاحين الذين يتقدمون بأمثال هذه البلاغات قائلين " والله العظيم ودناهم النيابة... ثم يتباهون أمام الناس بذلك"(١٢٣).

وفى اليوم التالى لقرار النيابة ببراءة هيكل وأحمد علوبة من تلك القضية، ألقى هيكل خطاباً كشف فيه الستار عن مساوئ الحكومة فذكر أنها تردد كثيراً أنها اشتراكية ومع ذلك فقد فرضت من الضرائب على أفراد الشعب ما أثقل كاهلهم بحيث أصبح ما يدفعه الشعب المصرى يكاد يتساوى مع ما يدفعه الشعب البريطانى الذى يضرب به المثل فى كثرة ما يدفعه من ضرائب. كما انتقد طول أمد المفاوضات التى تقوم بها مع بريطانيا بشأن القضية المصرية(١٢٤).

ورغم هذه المعارضة الواضحة من هيكل للحكومة على طول الخط نجده يعلن تأييده غير المتحفظ لها حينما أعلنت على البرلمان قرار إلغاء معاهدة ١٩٣٦(١٢٥)، وأشار فى خطابه فى ذكرى عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر ١٩٥١ إلى أن الأمر فى تلك الظروف يجب أن

---

(١٢٢) عن قصة الوثائق السياسة كاملة انظر : محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣، ص ٢١٤ وما بعدها.

(١٢٣) الأساس، ١٩٥١/٦/٢٦ (خطبة خطيرة لهيكل باشا يناقش فيها الحكومة النحاسية الحساب). جدير بالذكر أن هيكل يذكر فى مذكراته عكس ما ذكرناه فى المتن حيث يشير إلى أن النحاس أراد ببلاغه وما ترتب عليه من التحقيق مع هيكل وأحمد على علوبة وحسن عبدالوهاب - وكان الأخير له صلة هو الآخر بموضوع الوثائق - أن يعتقد الناس أن النضال السياسى يسمح لمثل هؤلاء الثلاثة مع مالهم من مكانة فى البلاد أن يستعملوا أوراقاً مزورة مع علمهم بتزويرها. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣، ص ٢٣٣ .

(١٢٤) الأساس، ١٩٥١/٦/٢٦(خطبة خطيرة لهيكل باشا يناقش فيها الحكومة النحاسية الحساب).

(١٢٥) أوراق د. هيكل، الملف الأول، كلمة الرئيس هيكل باشا فى احتفال الأحرار الدستوريين بعيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥١، ص ١٣ . كان هيكل يذكر قبل إعلان الحكومة لقرار إلغاء المعاهدة أنها لن تقوم بإلغائها وإن كررت القول بإلغائها عشر المرات فلا يصدقها أحد . الأساس، ١٩٥١/٩/٢٧ (تصريحات هامة لهيكل باشا)؛ الأهرام، ١٩٥١/٩/٢٧ (هيكل باشا يرى أن المعاهدة غير باقية).

يترك للحكومة فيكون لها وحدها توجيه كل حركة سرية أو علنية وأن ينفذ الجميع أوامرها لمصلحة البلاد[١٢٦]، ومع ذلك انتقد الحكومة لفضها الدورة البرلمانية غداة إقرار البرلمان تشريعات إلغاء المعاهدة - وكان رئيس الوزراء قد عاهد مجلسى البرلمان على إبلاغهما خطوات الحكومة العملية لتنفيذ قرار الإلغاء كل خطوة فى حينها - مشيراً إلى أن برلمانات الدول الغربية ظلت تعقد اجتماعاتها بل وضاعفتها طوال سنوات الحرب العالمية الثانية حتى يكون إشرافها على تصرفات السلطة التنفيذية فى شئون الحرب أدق من إشرافها العادى فى كل وقت آخر[١٢٧]. وما لبث هيكل أن عاد إلى سيرته الأولى فى معارضة الوزارة، واستمر على ذلك حتى إقالتها فى ٢٧ يناير ١٩٥٢[١٢٨].

كانت تلك علاقة هيكل بحزب الوفد، اتسمت بالخصومة التى ظل أوارها محتدماً، وإن كان قد هدأ هذا الأوار فكان ذلك لفترات قصيرة أدى إليها فى الغالب المصلحة الحزبية التى كانت تهيئ الأجواء للتقارب بين الوفد والأحرار الدستوريين، وهو ما وضح لنا جلياً من استعراضنا لتطور العلاقة بين هيكل وحزب الأغلبية. غير أنه من اللافت للنظر أن الخصومة الحزبية لم تترك أثراً فى نفس هيكل، فبعد أن زال العهد الملكى ودعى - أى هيكل - للشهادة أمام محكمة الثورة فى محاكمة فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد نجده يشهد له لا عليه على غير ما كان متوقعاً من قادة الثورة والرأى العام، فذكر حينما سئل عما كان يلاحظه وهو رئيس للشيوخ على فؤاد سراج الدين العضو بالمجلس، ذكر أنه كان رجلاً لطيفاً ومهذباً، كما كان يدرس الموضوعات ولا يتكلم ارتجالاً إلا فى النادر، وأنه ويوسف الجندى يشرفان مصر كبرلمانيين[١٢٩]، وقد حيت صحيفة المصرى - وفدية - هيكل فى اليوم التالى لشهادته بهذه الشهادة[١٣٠].

---

(١٢٦) المصدر نفسه، ١٩٥١/١١/١٤ (خطاب رئيس حزب الأحرار).

(١٢٧) أوراق د. هيكل، الملف الثانى، خطاب حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين الذى ألقاه بدار الحزب مساء ١٣ نوفمبر ١٩٥١، ص ٤٣ .

(١٢٨) كتب هيكل فى صحيفة "أخبار اليوم" فى اليوم السابق لإقالة الوزارة تحت عنوان "نعيش فى الظلام" ينتقد سياستها بشأن القضية الوطنية وإخفاء أمر بعض المسائل المتعلقة بها عن الشعب.

(١٢٩) المضبطة الرسمية لجلسات محكمة الثورة، الجلسة الحادية والأربعون، ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣، محاكمة السيد محمد فؤاد سراج الدين، ص ص ١٠ ، ١١ ، ١٩ . يذكر فؤاد سراج الدين أن أقوال هيكل أمام محكمة الثورة جاءت على عكس ما توقع تماماً. الوفد الأسبوعى، ١٩٩٩/٤/١٥ (من ذكريات فؤاد سراج الدين فى محكمة الثورة شهد الخصوم لصالحى).

(١٣٠) صلاح عيسى، محاكمة فؤاد سراج الدين باشا، جـ١، ط١، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٨١ .

• **حزب الكتلة الوفدية :**

على أثر تشكيل مكرم عبيد ما أسماه "الكتلة الوفدية المستقلة" بعد خلافه مع مصطفى النحاس وفصله من الوفد فى يولية ١٩٤٢[١٣١] بدأ التعاون بينه وبين أحزاب المعارضه، ذلك التعاون الذى تركز حول توحيد الجهود فى مواجهة حكومة الوفد، وقد ظل هذا التعاون قائما حتى إقالة تلك الحكومة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤[١٣٢]. وعندما كلف أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية بتشكيل الوزارة الجديدة، وبدأت المشاورات بين زعماء الأحزاب - ماعدا الوفد - حدث الخلاف حيث أراد مكرم عبيد أن يكون له من الكراسى الوزارية ما للأحزاب الأخرى رغم صغر حجم حزبه بمقارنته بتلك الأحزاب، كما أصر على تولى وزارة المالية التى رغب الأحرار الدستوريون فيها، فرأى هيكل أمام ذلك التراجع عن الاشتراك فى الحكم، غير أن الخلاف تم تسويته وتشكلت الوزارة بما أرضى الجميع[١٣٣].

وظلت العلاقة بين هيكل ومكرم عبيد تسير فى إطار من الود والتفاهم، وقد حدث فى عهد حكومة إسماعيل صدقى (١٦ فبراير - ٩ ديسمبر ١٩٤٦) أن بدأ يشوبها نوع من عدم الصفاء وذلك على أثر ما وقع من خلاف بهيئة المفاوضات المصرية فى وجهات النظر بين مكرم عبيد وإسماعيل صدقى، وقد أخذ هيكل جانب رئيس الوزراء، فشرعت صحيفة الكتلة عندئذ فى شن هجومها على الحكومة القائمة، وكان هيكل أحد المقصودين من هذا الهجوم حيث كان مشتركا بحزبه فى الحكم، ثم بدأت الصحيفة فى الهجوم عليه صراحة حينما كتبت تحت عنوان " الخطيب والخاطب!!" على أثر اتصال إسماعيل صدقى به فى الولايات المتحدة - حيث كان يرأس وفد مصر فى الجمعية العامة للأمم المتحدة - يدعوه للمشاركة فى بحث مشروع معاهدة صدقى - بيفن مشيرة فى ردها على سؤال لأحد القراء عن كيفية موافقة هيكل على مشروع المعاهدة فى الوقت الذى حمل فيه فى خطبه بالأمم المتحدة على نظام المفاوضات فى ظل الاحتلال إلى أن هيكل إذا كان فى الولايات المتحدة خطيباً فقد يكون فى مصر خاطباً[١٣٤]، وهو ما يعنى أن موقف هيكل فى الولايات المتحدة شىء وفى مصر شىء آخر. وسار الهجوم على هيكل من قبل الصحيفة فى طريقه، فحينما أذيع أنه صرح فى الولايات المتحدة قبل مجيئه إلى مصر فى رده على سؤال للصحفيين

---

(١٣١) عن الخلاف بين مكرم عبيد ومصطفى النحاس وما ترتب عليه انظر : يونان لبيب رزق، الوفد والكتاب الأسود، الفصل الثالث؛ مجلة الطليعة أبريل ١٩٦٥ .

(١٣٢) انظر هذا الفصل، ص ص ٢٨٢ - ٢٨٥ .

(١٣٣) انظر الفصل الثانى، ص ٨٣ .

(١٣٤) الكتلة، ١٩٤٦/١١/١٢ (الخطيب والخاطب).

عما إذا كان يتوقع أن يتولى رئاسة الوزارة القادمة بأن ذلك لن يدهشه حيث إنه رئيس ثانى الأحزاب البرلمانية الكبرى فى مصر، نوهت الكتلة إلى تلهفه على رئاسة الوزارة، وأوضحت أن ما ذكرته من قبل من أن هيكل قد يكون فى مصر خاطباً بدأ يتحقق، فهو يذكر الآن مؤهلات الخطوبة مباهيا بأنه رئيس ثانى الأحزاب البرلمانية فى مصر(١٣٥)، وبعد أن شكل النقراشى بالاشتراك مع الأحرار الدستوريين وزارته الثانية فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ عقب استقالة إسماعيل صدقى أخذت الصحيفة تنتقد رئيس الوزراء وهيكل مشيرة إلى عدم صلاحيتهما للحكم، وذهبت بشأن هيكل إلى أن ماضيه شاغراً " أبيض من كل خير أو سوء"(١٣٦)، وأشارت فى كلمة لها تحت عنوان " هوان" إلى أن الحوادث الهازلة هى التى شاءت له أن يطفو حتى صار رئيسا لأحد الأحزاب، وبينت أنه " إذا كان لبعض الفضلاء من أعضاء هذا الحزب أن ينعوا تعاسة حظهم وشقاءهم برياسة هذا الرجل، فإن بلاء رؤساء الأحزاب الأخرى بزمالته أتعس وأنحس"(١٣٧)، وقد قدم هيكل على أثر نشر الصحيفة لهذه الكلمة بلاغا إلى النائب العام ضد مكرم عبيد بوصفه صاحب امتياز الصحيفة وأحمد قاسم جودة رئيس التحرير(١٣٨).

ورغم ما أجرى من تحقيقات مع الصحيفة فإنها لم تكف عن مهاجمتها لهيكل، فأشارت بمناسبة الدعوة التى أخذ فى القيام بها لتشكيل وزارة قومية بعد أن تقرر فى أواخر يناير ١٩٤٧ التوجه بالقضية المصرية إلى مجلس الأمن للاحتكام لديه ضد بريطانيا، أشارت بمناسبة ذلك إلى أن أساس هذه الدعوة هو إبقاء النظام الحاضر على حاله وترك مناصب الحكم لحزبى هذا النظام " وإلا فلا وحدة ولا اتحاد ولا حاجة للتضافر فى خدمة قضية البلاد!!"(١٣٩)، كما اتهمت هيكل فى مقال آخر بأنه يرمى من وراء دعوته إلى أن يكون رئيسا للوزراء خلفا للنقراشى فيما لورئى أن يتخلى عن الحكم(١٤٠).

---

(١٣٥) المصدر نفسه، ١٩٤٦/١١/١٤ (هيكل باشا يتحدث عن أهليته لرياسة الوزارة).
(١٣٦) المصدر نفسه، ١٩٤٧/١/١٥ (عهد زائل ويجب أن يزول).
(١٣٧) المصدر نفسه، ١٩٤٧/٢/٣ (محمد حسين هيكل، هوان).
(١٣٨) السياسة، ١٩٤٧/٢/٦ (بلاغات إلى النيابة). حدث على أثر تقدم هيكل ببلاغه إلى النيابة أن تقدم مكرم عبيد وقاسم جوده هما الآخران ببلاغين ضد هيكل باعتباره مشرفاً على سياسة وتحرير صحيفة السياسة، وضد الصحيفة نفسها لنشرها مقالات تضمنت إهانة وسباً فى حق مكرم عبيد وحزبه . الكتلة، ١٩٤٧/٢/٧ .
(١٣٩) المصدر نفسه، ١٩٤٧/٢/٦ (الدعوى إلى الاتحاد).
(١٤٠) المصدر نفسه، ١٩٤٧/٣/٣ (فشل ١٠٠). سبق أن تعرضنا فى الفصل الثانى ص ص ٩٢،٩٣ لدعوة هيكل إلى الوزارة القومية وموقف الكتلة وغيرها من صحف المعارضة من تلك الدعوة، وأثبتنا رأينا فيما ذهبت إليه تلك الصحف.

وأمسكت الصحيفة بموضوع عضوية هيكل بالشركات الأجنبية واتخذت منه مادة للتشهير به، فأشارت إلى عضويته بشركة نسيج الفيوم وما فى ذلك من مخالفة للاتجاه إلى النص فى قانون الشركات المعروض على البرلمان على منع الوزراء السابقين من عضوية مجالس إدارة الشركات قبل مضى ثلاث سنوات على خروجهم من الوزارة[١٤١]، كما أوردت العديد من الأسئلة المتعلقة بهذه الشركة وطلبت منه أن يجيب عليها، ومنها هل المبلغ الذى ساهم به فى رأس مال الشركة البالغ ٤٠٠ ألف من الجنيهات يتناسب مع المركز الذى يتبوأه باعتباره رئيس مجلس الإدارة؟ وما هى مكافآته التى يتقاضاها عن منصبه؟[١٤٢]. وواضح من هذه الأسئلة الإشارة إلى ما تستفيده الشركة من تسهيلات وخلافه بواسطة هيكل من خلال منصبه الذى يشغله بالدولة (رئيس مجلس الشيوخ) وفى المقابل كان تقلده لرئاسة مجلس الإدارة رغم ضآلة المبلغ المساهم به فى رأس المال، إلى جانب ما يحصل عليه من مكافآت مالية كبيرة. ولما كانت الصحيفة قد أوضحت بعد ذلك أن قيمة ما يساهم به هيكل فى رأس المال هو ١٠٠٠ جنيه وعلقت بأنه مبلغ ضئيل، ردت صحيفة السياسة عليها بأن الضآلة فى نظر الأحرار الدستوريين مفخرة لأنها دليل على أن هيكل لم يقتنص مثل الفرص التى اقتنصها مكرم عبيد فى حياته حتى يستطيع أن يساهم بمبلغ أكبر من هذا المبلغ الذى ساهم به[١٤٣]. وهو رد فى الواقع غير مقنع خاصة و أن هيكل لم يكن فعلاً بالرجل الذى لا يستطيع أن يدفع أكثر من المبلغ المذكور. وذهبت صحيفة الكتلة فى حملتها على هيكل إلى أنه فى عام ١٩٤٦ أثناء حكم إسماعيل صدقى استغل مركزه كشريك فى الحكم ورئيس للشيوخ فى طلب السماح للشركة المذكورة بالحصول على الغزل حتى يعمل مصنعها رغم مخالفة ذلك للقوانين المعمول بها[١٤٤]. وقد تقدم هيكل ببلاغ آخر إلى النيابة بسبب هذه الحملة التى هدفت منها الصحيفة إلى التشهير به[١٤٥].

ورغم ذلك فإن الصحيفة لم توقف حملتها على هيكل، بل دأبت على ما سارت عليه من قبل، بيد أنه بسبب انعقاد المؤتمر البرلمانى الدولى بالقاهرة (٧ - ١٢ أبريل ١٩٤٧) أعلنت عن توقفها عن نشر ما لديها من فضائح تتعلق باستغلال النفوذ خصوصاً وأن هيكل سيرأس المؤتمر باعتباره رئيساً لمجلس الشيوخ[١٤٦]. ولعل ذلك كان استجابة للدعوة التى

---

(١٤١) الكتلة، ١٩٤٧/٣/٦ (رئيس شيوخ وعضو شركات).
(١٤٢) المصدر نفسه، ١٩٤٧/٣/١٤ (شركة هيكل - كانورى أيضاً).
(١٤٣) السياسة، ١٩٤٧/٣/١٩ (تضليل).
(١٤٤) الكتلة، ١٩٤٧/٣/٢٢ (فضيحة سياسية تجارية تتعلق بتراهة الحكم).
(١٤٥) السياسة، ١٩٤٧/٣/٢٣ (بلاغ الرئيس الدكتور هيكل باشا إلى النيابة العامة).
(١٤٦) الكتلة، ١٩٤٧/٤/٥ (هدنة مؤقتة).

وجهها هيكل للصحفيين قبل انعقاد المؤتمر بعدة أيام بأن تبقى الخلافات الحزبية أثناء انعقاد المؤتمر بين المصريين ولا ينظر إلا إلى السياسة القومية الموحدة(١٤٧).

وبعد انتهاء المؤتمر عاودت الصحيفة نشاطها فى الهجوم على هيكل والنيل منه، فأشارت إلى قبوله عضوية مجلس إدارة شركة سكة حديد الدلتا إلى جانب رئاسته لمجلس إدارة شركة نسيج الفيوم، كما نوهت إلى دعوته لوكيل لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب البلجيكى أثناء تواجده بمصر لتناول الشاى معه وما ارتآه - أى هيكل - من دفع نفقات تلك الدعوة من اعتماد المصروفات غير المنظورة مع أنه يصرف له مبلغ كرئيس لمجلس الشيوخ للإنفاق منه على مثل تلك الدعوات(١٤٨). وظلت الصحيفة تسير فى هجومها على هذا النهج.

لكن يلاحظ أن الفترة التى أعقبت صدور مراسيم ١٧ يونية ١٩٥٠ قد شهدت عودة المياه إلى مجاريها بين هيكل وحزب الكتلة الوفدية، حيث كان هناك اتساق فى الموقف بشأن المراسيم، فقد صرح مكرم عبيد بأن ما حدث فى مجلس الشيوخ إجراء خطير يتنافى مع الوضع الدستورى، واقترح استقالة جميع المعارضين من مجلسى البرلمان(١٤٩)، كما شارك فى بيان المعارضة الذى أذيع فى ٢٣ يونية ١٩٥٠(١٥٠)، وحضر اجتماع أقطابها فى ٢٧ يونية ١٩٥٠، وقرر مع المجتمعين تشكيل جبهة وطنية للمعارضة(١٥١)، وحينما منع حسين الجندى وكيل مجلس الشيوخ فى ٣ يولية ١٩٥٠ -وكان يرأس الجلسة- مناقشة مشروع القرار الذى تقدم به حافظ رمضان بإبطال المراسيم، صرح مكرم عبيد بأن الموقف يستدعى انسحاب المعارضة من المجلس انسحاباً نهائياً(١٥٢)، كما شارك مع حافظ رمضان وهيكل فى البيان الذى صدر فى ٢٥ يولية يعلنون فيه امتناعهم عن الاشتراك فى الانتخابات القادمة(١٥٣).

---

(١٤٧) السياسة، ١٩٤٧/٤/٥ (الرئيس الدكتور هيكل باشا يرسم للصحفيين الخطوط الرئيسية للسياسة القومية فى أسبوع المؤتمر البرلمانى).
(١٤٨) الكتلة، ١٩٤٧/٥/١٠ (هيكليات).
(١٤٩) الأساس، ١٩٥٠/٦/١٩ (مكرم عبيد باشا يقترح استقالة المعارضين).
(١٥٠) المقطم، ١٩٥٠/٦/٢٤ (بيان المعارضة بشأن مراسيم الشيوخ).
(١٥١) الأساس، ١٩٥٠/٦/٢٨ (أقطاب المعارضة يجتمعون ويقررون تأليف جبهة للمعارضة).
(١٥٢) المصدر نفسه، ١٩٥٠/٧/٥ (رأى أقطاب المعارضة فى منع مناقشة اقتراح المعارضة بعدم دستورية المراسيم فى مجلس الشيوخ).
(١٥٣) المصدر نفسه، ١٩٥٠/٧/٢٦ (موقف المعارضة من انتخابات الشيوخ المقبلة).

وقد حدث أن شهدت العلاقة بين هيكل ومكرم عبيد خلافاً فى الرأى مرة أخرى على أثر تصريح أدلى به هيكل فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٠ بشأن المفاوضات التى كانت جارية آنئذ بين مصر وبريطانيا والذى أشار فيه إلى أنه يرى أن تكون معاهدة صدقى – بيفن أساساً لتلك المفاوضات، فلم ينل ذلك إعجاب مكرم عبيد الذى بين أن مشروع المعاهدة المذكورة سبق أن رفضته هيئة المفاوضة فلا داعى إذن للعودة إلى المطالبة به(١٥٤)، وتبادل كل من هيكل ومكرم عبيد الرد على الآخر على صفحات الصحف، مما أدى إلى توتر الحالة بين حزبى الأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية، بيد أنه سرعان مازال سوء التفاهم بين زعيمى الحزبين بفضل جهود دسوقى أباظة سكرتير عام حزب الأحرار الدستوريين الذى جمع بينهما فى لقاء انتهى بتصافحهما(١٥٥).

تلك هى العلاقة بين هيكل والكتلة الوفدية، بدأت حسنة حينما كان كل واحد من الطرفين فى حاجة إلى الآخر لمعارضة حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢، واستمر الحال على ما بدأ بينهما بعد إقالة تلك الحكومة – وإن كان قد شابه بعض الخلاف – حيث جمع بينهما الحكم الذى ما أن خرج منه الكتليون* حتى كان هجومهم عليه، وهو ما عبرت عنه صحيفتهم الناطقة باسمهم. وظل هيكل وهم على ذلك الحال إلى أن جمع بينهما الضير الذى لحق بالمعارضة بصدور مراسيم مجلس الشيوخ فكان الاتفاق لفترة ما ثم الاختلاف العارض الذى سرعان ما أمكن القضاء عليه.

- **الحزب الوطنى :**

من المعروف أن هيكل انتمى فكرياً فى بواكير شبابه إلى حزب الأمة وآمن بمبادئه وتشبع بأفكاره، تلك المبادئ والأفكار التى كانت تتعارض مع اتجاهات الحزب الوطنى الذى أعلن مصطفى كامل عن تأسيسه فى أكتوبر عام ١٩٠٧(١٥٦)، فكان من الطبيعى لذلك ألا يكون هناك اتفاق فى الرؤى فيما يشغل الرأى العام المصرى من قضايا تهمه، والتى جاء على رأسها قضية الاحتلال وكيفية التخلص منه، فقد آمن هيكل بسياسة التدرج والاعتدال

---

(١٥٤) الأهرام، ١٩٥٠/١٢/١١ (مكرم باشا يعارض هيكل باشا فى جعل معاهدة صدقى بيفن أساساً للمفاوضة).

(١٥٥) روزاليوسف، ١٩٥٠/١٢/١٩ (عتاب بين هيكل ومكرم ينتهى بالصلح).

* استقال مكرم عبيد ووزراء الكتلة من وزارة النقراشى الأولى (٢٤ فبراير ١٩٤٥ - ١٥ فبراير ١٩٤٦) فى ١٣ فبراير ١٩٤٦، وكان هذا آخر عهد لهم بالحكم.

(١٥٦) لمزيد من التفاصيل عن نشأة الحزب الوطنى انظر: يونان لبيب رزق، تاريخ الأحزاب المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ص ٣٢ – ٣٥ .

فى التعامل مع المحتل وحبذ دائماً سلوك طريق المفاوضات لتحقيق مصر لمطالبها[١٥٧]. أما الحزب الوطنى فكان على العكس من ذلك ميالاً للعنف، كما لم يعترف طيلة فترة وجوده السياسى بأسلوب المفاوضة لتحقيق الجلاء. وظل متمسكاً بمبدئه " ألا مفاوضة إلا بعد الجلاء"، **وبالتالى كانت مهاجمته لكل ما جرى من محادثات أو مفاوضات بين مصر** وبريطانيا[١٥٨]. أيضاً من المسائل الأخرى التى كانت موضع خلاف بين هيكل والحزب الوطنى فى مرحلته الأولى – مرحلة زعامة مصطفى كامل ومحمد فريد – مسألة موقف مصر من الدولة العثمانية فى الحرب الطرابلسية (١٩١١ / ١٩١٢)، فقد قاد الحزب الوطنى الدعوة لتقديم المعونة بكافة أشكالها للدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على مصر[١٥٩]، بينما رأى هيكل الوقوف على الحياد المطلق فى تلك الحرب[١٦٠]، وقد نحا نفس النحو، بل وأشد، تجاه الدولة العثمانية بعد دخولها الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤[١٦١].

غير أن الاختلاف فى مثل هذه المسائل وأسلوب التعامل معها لم يمنع وجود علاقات ودية بين هيكل والحزب الوطنى، فحينما تقرر فى عهد وزارة توفيق نسيم الثانية (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ – ٩ فبراير ١٩٢٣) محاكمة أمين الرافعى رئيس تحرير صحيفة الأخبار لسان حال الحزب الوطنى أمام محكمة عسكرية بريطانية بسبب مخالفته للقانون فى خطاب نشره بالصحيفة، وجه هيكل النقد للحكومة بسبب عدم اعتراضها على إجراء المحاكمة أمام جهة أجنبية، حيث إن القانون المصرى فيه ما يعاقب به على التهمة المنسوبة إلى رئيس تحرير الأخبار[١٦٢]، كذلك لما وقع اعتداء من قبل المتظاهرين فى ٢١ مارس ١٩٢٤ على صحيفة الأخبار، وتم استدعاء رئيس تحريرها لمساءلته عما كتب فى اليوم التالى للمظاهرة دفاعاً عن نفسه، سطر هيكل فى السياسة معلناً عدم رضاه عما تعرضت له الصحيفة، كما انتقد سياسة الحكومة ومساءلتها لرئيس التحرير[١٦٣]. وقد تبادلت صحف الحزب الوطنى هذه العلاقة الودية مع هيكل، وهو ما ظهر بشكل واضح حينما ألغى القضاء أمراً بإقفال مطبعة

---

(١٥٧) لمزيد من التفاصيل عن رؤية هيكل لقضية الاحتلال انظر : الفصل الخامس.

(١٥٨) يونان لبيب رزق، الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٧٨؛ سامى أبو النور، دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧ – ١٩٥٢، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٨ ص ١٩٧ .

(١٥٩) يونان لبيب رزق، الجذور التاريخية للتجربة الحزبية ،بحث منشور بكتاب الأحزاب المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٣، ص ٣٣ .

(١٦٠) محمد حسين هيكل، مذكرا ت فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٤٥ .

(١٦١) الجريدة، ١٩١٤/١٠/١ (منافعنا وعواطفنا).

(١٦٢) السياسة، ١٩٢٣/١/٣١ (محاكمة صحفى مصرى أمام محكمة عسكرية بريطانية).

(١٦٣) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٣/٢٥ (فلتحى الحرية)، ١٩٢٤/٣/٢٦ (حرية الصحافة).

صحيفة السياسة، فقد وقفت اللواء والأخبار موقفاً مشرفاً فى الدفاع عن حرية الرأى وحرية الصحافة[١٦٤].

بيد أن هذا الود فى الواقع إنما كان يرجع إلى وجود حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى فى معسكر واحد خارج السلطة، أما إذا دخل الأول الحكم تبدل الحال بينهما، يوضح ذلك أنه حينما وقعت أزمة كتاب "الإسلام و أصول الحكم" عام ١٩٢٥ – كان حزب الأحرار الدستوريين مشتركا آنئذ فى وزارة زيور الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ – ٧ يونية ١٩٢٦) – هاجمت صحف الحزب الوطنى الأحرار الدستوريين وطالبت بإحراقهم[١٦٥]. ولما ترك الأخيرون الوزارة على أثر الأزمة المذكورة وحدث التقارب بينهم وبين الحزب الوطنى وحزب الوفد ودخلوا معاً فى الائتلاف المعروف، ومنعت الوزارة فى تلك الأثناء الاجتماع الذى دعا الحزب الوطنى إلى عقده فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٥، اعترض الأحرار الدستوريون على هذا الإجراء من الوزارة وهاجمه هيكل مشيراً إلى مخالفته للدستور والقانون[١٦٦].

وفى ضوء هذه القاعدة التى قامت عليها العلاقة بين حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى يمكن تفسير هجوم نواب الحزب الأخير على هيكل فى مجلس النواب حينما كان وزيرا للمعارف عام ١٩٣٩، وانتقادهم ما تقيمه وزارته من حفلات لا تراعى فيها الأخلاق والآداب[١٦٧]، وانتقادهم كذلك مسألة اختلاط البنين والبنات فى الجامعة وما يؤدى إليه ذلك من الإضرار بالمجتمع، والاتجاه القائم فى كلية الآداب من بعض الأساتذة بنشر بعض الكتب التى تدعو إلى الكفر وتطعن فى النبى صلى الله عليه وسلم[١٦٨]. كما يمكن تفسير أيضا الاتفاق بين هيكل وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى فى معارضة حكم الوفد (١٩٤٢ – ١٩٤٤) [١٦٩]، واتفاقهما كذلك عقب مراسيم مجلس الشيوخ فى ١٧ يونية ١٩٥٠[١٧٠].

---

(١٦٤) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣، ص ١١٤ .

(١٦٥) الأخبار، ١٩٢٥/٨/٢٣ (حول الحكم على الشيخ على عبدالرازق)، ١٩٢٥/٨/٢٧ (صحيفة الإلحاد)، (جريدة السياسة تهدد العلماء وتنشر الإلحاد)؛ أحمد بهاء الدين، أيام لها تاريخ، ط١، دار القدسى، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٦٢ .

(١٦٦) السياسة، ١٩٢٥/١٠/٢٠ (الحرية فى خطر).

(١٦٧) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة التاسعة و الستون، ١٩٣٩/٦/٥، ص ٢٤٨١ .

(١٦٨) المصدر نفسه، ص ص ٢٤٧٩ – ٢٤٨٤ .

(١٦٩) انظر الفصل الخامس، ص ص ٢٤٣ – ٢٤٦ .

(١٧٠) انظر الفصل الثالث، ص ١٥٦ ؛ الفصل السادس، ص ص ٢٨٦، ٢٨٧ .

أما عن الموقف بين اللجنة العليا لشباب الحرب الوطنى * وهيكل فنجد أنه موقف حمل طابع العداء لهيكل من جانب اللجنة منذ الأعوام الأولى لظهورها، واستمر على ذلك الحال بعد انفصالها عن الحزب الوطنى، ففى أعقاب الحزب العالمية الثانية كتب فتحى رضوان فى مجلة اللواء الجديد التى كان قد أصدرها ينتقد سياسة هيكل وغيره من زعماء الأحزاب فى معالجة القضية الوطنية واصفاً سياستهم بأنها سياسة العبيد، ورأى أنه يجب عليهم أن يتركوا الساحة لغيرهم مبيناً فى أسلوب تهكمى أن هذا يتيح لهم متابعة أعمالهم الخاصة(١٧١)، وبمناسبة الوثائق السياسية المزورة أشارت المجلة إلى أن هيكل اشترى الوثائق بالمال، وأتت بصورته وسجلت أسفلها عبارة " هيكل باشا اشترى التزييف بالمال"(١٧٢)، وظلت اللواء الجديد سائرة فى طريقها على هذا النهج لا تحيد عنه حيث كان طابعها الذى تميزت به.

بذلك يبدو جليا أن العلاقة بين هيكل والحزب الوطنى حكمتها المصلحة الحزبية المشتركة، أما اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى فلم نشهد علاقتها بهيكل أى نوع من أنواع الود، ولعل ذلك يرجع إلى ما كان يؤمن به أفرادها من أفكار وأساليب جديدة للعمل السياسى تختلف عما لدى رجال الأحزاب القائمة من فلسفات.

- **حزبا الاتحاد والشعب :**

قام حزب الاتحاد ومن بعده حزب الشعب بدافع من الملك فؤاد وتأييده، وكان الهدف من وراء ذلك إرساء دعائم سلطة القصر. ونظراً لما شارك به هذان الحزبان من دور فى السياسة المصرية من خلال وجودهما فى السلطة وتمثيلهما فى البرلمان كان لابد من تناول علاقة هيكل بهما ضمن دراسة موقفه من الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى.

---

* فى عام ١٩٤٤ قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهر تنظيم شبابى جديد بالحزب الوطنى يحمل اسم "اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى" برئاسة فتحى رضوان الذى كان سكرتيراً بجماعة مصر الفتاة ثم انشق عليها، وقد رحب الحزب الوطنى بهذه القواعد الشبابية حيث كان فى حاجة إلى دم جديد بعد أن نال منه الضعف، غير أن هذه الجماعة لم تستمر بالحزب طويلاً حيث انفصلت عنه فى عام ١٩٥٠ لعدم رضاء أفرادها عن أسلوب رجال الحزب الوطنى فى العمل السياسى. زكريا سليمان بيومى، الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ١٩٠٧ - ١٩٥٣، الفاروقية لتوكيلات الطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١، ص ص ٨٩، ٩٦، ٣٠٧.

(١٧١) اللواء الجديد، ١٩٤٥/١٢/٥ (أيها الزعماء : سياستكم سياسة العبيد).

(١٧٢) المصدر نفسه، ١٩٥١/٧/١٠ (موجة من التزييف تجتاح مصر).

أ- حـزب الاتحـاد :

قبيل الإعلان عن إنشاء هذا الحزب فى ١٠ يناير ١٩٢٥[١٧٣] أذيع أن حزباً جديداً يتم تشكيله باسم حزب الاتحاد، وأنه سيكون صديقاً للأحرار الدستوريين، كما قيل إن حسن نشأت وكيل الديوان الملكى هو المشرف على تشكيله وأنه يقوم بالاتصال برجال الإدارة لجلب الأعضاء له بما فيهم رجال الدين وضباط الجيش المتقاعدين، فسأل هيكل فى حزبه عن ذلك وعن المصلحة سواء بالنسبة للأحرار الدستوريين أو البلاد من قيام هذا الحزب الجديد، ولما لم يجد جواباً شافياً اتصل بحسن نشأت والتقى به فى قصر عابدين ليقف منه على حقيقة الأمر، فأخبره الأخير بأن الغرض من الحزب أن يكون حزب موازنة داخل البرلمان ليستطيع القصر به تغليب أحد الحزبين المتنافسين – الوفد والأحرار الدستوريين. على الآخر فيما يرى فيه مصلحة البلاد من غير اللجوء إلى حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة، فاعترض هيكل موضحاً أن النظام النيابى الصحيح هو الذى يقوم على حزبين لا على تعدد الأحزاب، كما أن حقوق القصر الدستورية لا تتعدى إبداء الرأى والنصيحة، فإذا وجد أن الحكومة لم تعد تمثل الأمة حل مجلس النواب وعاد الأمر للأمة، وأمام تمسك هيكل بهذا الرأى لم ير وكيل الديوان متابعة الحديث فى الموضوع فانتقل بهيكل إلى الحديث فى أمور أخرى[١٧٤].

وعلى الرغم من ذلك، فإن الحزب حينما أعلن عن تأسيسه بصفة رسمية أيده الأحرار الدستوريون واستقبلوه استقبالاً طيباً[١٧٥]، ورحبت صحيفة السياسة به – وهيكل كان المسئول عنها – حيث قالت " نرحب بحزب الاتحاد الجديد ونرجو أن يوفق فى عمله وأن يساعد فى دائرته على تنظيم الجهود العامة فى مصر"[١٧٦]. ومضت العلاقة بين الحزبين فى طريق الود والتفاهم، وازدادت توثقاً باشتراكهما معاً فى وزارة أحمد زيور الثانية، وقد مضى هيكل من جانبه فى تأييد الوزارة والدفاع عنها ضد معارضيها، واستمر على ذلك الحال إلى أن بدأت عوامل الشقاق بين الحزبين فى الظهور[١٧٧]، ذلك

---

(١٧٣) عن تفاصيل نشأة الحزب انظر : يونان لبيب رزق، تاريخ الأحزاب المصرية، ص ص ١٥٧ – ١٦١ .وعن برنامجه انظر : محافظ عابدين، محفظة رقم ٢١٩، برنامج حزب الاتحاد.

(١٧٤) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ١٨٨، ١٨٩ .

(١٧٥) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣، ص ٣٣٢ .

(١٧٦) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية سنة ١٩٢٥، ص ٢٥ .

(١٧٧) عن بداية الشقاق بين الحزبين وأسبابه انظر : عبدالعظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٨ – ١٩٣٦ ص ص ٥٨١، ٥٨٢ .

الشقاق الذى بلغ ذروته بصدور كتاب "الإسلام وأصول الحكم" فكانت الأزمة التى على أثرها أن ترك وزراء حزب الأحرار الدستوريين كراسيهم الوزارية وخرجوا من الحكم(١٧٨).

وواصل هيكل هجومه على الوزارة – وكان قد بدأه إثر ما حدث من شقاق بين حزبى الوزارة قبل خروج الأحرار الدستوريين منها –التى أصبحت اتحادية صرفة حيث حل وزراء من حزب الاتحاد محل الوزراء الدستوريين، فانتقد مساعيها إلى التقرب من الوفديين بعد أن كانت صحيفة الاتحاد الناطقة باسمها(١٧٩) تقول عنهم من قبل إن شأنهم شأن الشيوعيين سواء بسواء، وتساءل عن السر فى هذا التقرب قائلاً: "ما معنى اندفاع الاتحاديين إلى مهدهم القديم؟ هل يكون معناه أنهم وجدوا أن السعديين أنصار لهم يعاونونهم فى القضاء على الدستور وأحكامه؟ أم أنهم يريدون أن يعودوا وإياهم شركاء فى السياسة التى أدت إلى الإنذار الإنكليزى المؤرخ فى ٢٢ نوفمبر سنة١٩٢٤؟"(١٨٠). ولما جاءت الأنباء بما يقوم به رجال الإدارة فى المديريات من دعوة كبار الأعيان من الأحرار الدستوريين إلى الانضمام لحزب الاتحاد وإقران تلك الدعوة بالتهديد بمحاربتهم فى مصالحهم إذا لم يستجيبوا، كتب موجها النقد لحلمى عيسى وزير الداخلية مشيراً إلى خطأ ما يعتقده الوزير من أن الجميع يفضلون المصلحة على المبدأ مثله فينتقلون من حزب إلى آخر جرياً وراء هذه المصلحة(١٨١). وبمناسبة المنشور الذى أصدرته حكمدارية العاصمة بشأن دوريات الأمن العام الذى أباحت فيه لضباط البوليس استوقاف أى شخص بالشارع فى حالة الاشتباه فيه وسؤاله عما يريدون من بيانات عن شخصه والتوجه به إلى أقرب قسم من أقسام البوليس فى حالة ما إذا كانت هذه البيانات غير كافية(١٨٢)،أشار هيكل إلى عدم وجود ما يدعو لصدور مثل هذا المنشور كقيام ثورة مثلا، كما ذهب إلى أنه حتى لو وجد ما يدعو لصدوره فإن الوزارة هى المسئولة عن ذلك وليس حكمدارية من الحكمداريات أو وزير من الوزراء،

---

(١٧٨) لمزيد من التفاصيل عن موقف هيكل من الوزارة ووزراء حزب الاتحاد فيها فى فترة الشقاق بين الحزبين وحتى خروج الأحرار الدستوريين من الحكم انظر : الفصل الثانى، ص ص ٢٩ – ٣١ .

(١٧٩) وجدت إلى جانب صحيفة الاتحاد صحيفتين أخرتين نطقتا باسم حزب الاتحاد هما الليبرية والشعب المصرى. يونان لبيب رزق،تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣،ص٢٨٤ .

(١٨٠) السياسة، ١٩٢٥/٩/١٥ (ماذا فى الجو؟).

(١٨١) المصدر نفسه، ١٩٢٥/١٠/١١ (موظفون فى حكومة أم دعاة لحزب سياسى). كان حلمى عيسى حرا دستوريا قبل انضمامه إلى حزب الاتحاد.

(١٨٢) الأخبار، ١٩٢٥/١٠/١٠ (هل أحكام الدستور نافذة).

وأمام عدم وجود سبب واضح يبرر ما حدث، أخذ هيكل يتساءل قائلاً : "إذن ففيما صدر هذا المنشور؟ هل يراد به أن يطمئن السائحون الذين يجيئون كل شتاء إلى أنهم إذا غامروا بالحضور فسيرون فى مصر مشاهد الثورة المتأججة وسيلذ لهم أن يخاطروا بحياتهم بين الثائرين؟ أم هذا هو الإعلان الصالح عن مصر وحكومتها وشدة سهر هذه الحكومة على الأمن والنظام ولو أدى ذلك إلى دوس الحرية بالأقدام ووطئها بالمناسم. أم إنه وسيلة للتنكيل بكل من يراد التنكيل بهم"(١٨٣)، وانتهى هيكل إلى أن الحكومة إنما لجأت إلى إصدار المنشور المذكور لحماية نفسها(١٨٤).

وسارت معارضة هيكل للوزارة فى طريقها دون توقف، فانتقد انصراف الموظفين فى دواوين الحكومة وهيئاتها إلى كل ما يتعلق بحزب الاتحاد وإهمال الشئون العامة، فى الوقت الذى تحتاج فيه البلاد إلى بذل مزيد من الجهود لمواجهة ما تتعرض له من أزمات(١٨٥)،كما وجه اللوم إلى الوزارة لمنعها الاجتماع الذى دعا الحزب الوطنى إلى عقده بدار سينما متروبول فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٥ ليلقى به رئيسه خطاباً فى الأحوال القائمة رغم أن الاجتماع لم يكن اجتماعاً عاماً يخضع لنصوص قانون الاجتماعات المعمول به، وأشار إلى أن هذا التصرف من الوزارة لا يمكن تفسيره إلا بأنها لا تعبأ بقانون أو دستور(١٨٦)، وحينما استصدرت الحكومة فى ٢٧ أكتوبر مرسوماً بقانون سمى بـ "قانون الجمعيات والهيئات السياسة" والذى أرادت به الحد من سلطة الأحزاب(١٨٧)، استنكر هيكل ذلك العمل، مشيراً إلى أنه لم يكن للحكومة فى مجلس النواب من المقاعد النيابية ما يجعلها تقيم من نفسها حكماً على برامج الأحزاب ويعطيها الحق فى حلها، وقد ذهب إلى أنها اعتمدت فى ذلك على تأييد دار المندوب السامى البريطانى وقوة الاحتلال القائمة بالبلاد، كما أشار إلى أن فى هذا القانون ائتمار بالحياة النيابية ودفع بالبلاد إلى الثورة(١٨٨)، ولما ذكرت صحيفة الاتحاد رداً على هيكل أن القانون محل الاعتراض له فى الوزارة مشروع قديم يعود إلى

---

(١٨٣) السياسة، ١٩٢٥/١٠/١٢ (حكومة ضعيفة تسىء سمعة البلاد).

(١٨٤) المصدر نفسه.

(١٨٥) المصدر نفسه، ١٩٢٥/١٠/١٤ (الحكومة الحاضرة ومبلغ اهتمامها بالشئون العامة). كان من الأزمات التى تعرضت لها مصر وقتذاك أزمة القطن وانخفاض أسعاره.

(١٨٦) السياسة، ١٩٢٥/١٠/٢٠ (الحرية فى خطر).

(١٨٧) عن هذا القانون انظر : مذكرات عبدالرحمن فهمى، محفظة رقم ٤، ملف رقم ٢٨، ص ص ٢٩١٣ – ٢٩١٧؛ أحمد عبدالرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٧١ .

(١٨٨) السياسة، ١٩٢٥/١٠/٢٩ (يأتمرون بالحياة النيابية ويدفعون بالبلاد إلى الثورة).

الفترة التى شارك فيها الأحرار الدستوريون فى الحكم، كذب هيكل ذلك مبيناً أن حزبه لم يعرف من أمر هذا القانون شيئاً إلا بعد نشره(١٨٩). وكان من نتيجة معارضة هيكل وغيره من الأحزاب الأخرى لهذا القانون أن منع نشره فى الجريدة الرسمية وبالتالى عدم تنفيذه(١٩٠). وقد علق هيكل من جانبه على ذلك بأن أية وزارة فى العالم لو وقفت هذا الموقف الذى وقفته الوزارة الاتحادية فى شأن القانون المشار إليه لما استطاعت أن تبقى فى مناصب الحكم بعده لحظة(١٩١).

وينتقل هيكل فى معارضته للوزارة إلى موضوع آخر كان الشغل الشاغل للرأى العام المصرى وقتذاك وهو تلكؤها فى عقد مجلس النواب منذ حله يوم اجتماعه فى ٢٣ مارس ١٩٢٥(١٩٢)، فأشار إلى وجوب دعوة الحكومة للبرلمان إلى الانعقاد قبل يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ تنفيذاً للدستور، وذهب إلى أنها إن لم تفعل ذلك تكون قد وقفت فى وجهه – أى الدستور – ويصبح عندئذ على أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب واجب الذهاب إلى البرلمان فى الموعد المحدد له(١٩٣)، ولما لم تستجب الوزارة لتلك الدعوة وظلت على صمتها المعهود، أخذ يطالبها بالخروج عن ذلك الصمت، مشيراً إلى أن إصرارها على موقفها من دعوة البرلمان للانعقاد يؤيد ما يقال عنها من أنها تعمل عامدة للعبث بالحياة النيابية(١٩٤)، وحينما أصدرت قرارها بمنع اجتماع البرلمان باستخدام القوة وذلك بعد أن قررت أحزاب المعارضة دعوة الأعضاء للاجتماع من تلقاء أنفسهم طالما أن الحكومة لم تدعهم إلى ذلك(١٩٥)، كتب مبيناً أن قرار الحكومة إنما هو دليل الضعف والانحلال لا دليل القوة كما تتوهم هى من جانبها(١٩٦)، واستمر هيكل على هذا الأسلوب فى معارضة الوزارة وحزب الاتحاد إلى أن كانت استقالتها فى ٧ يونية ١٩٢٦ بعد فشلها فى الانتخابات النيابية التى

---

(١٨٩) السياسة، ١٩٢٥/١٠/٣٠ (كيف يضللون).
(١٩٠) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢٠٧ .
(١٩١) السياسة، ١٩٢٥/١٢/١٧ (مصير قانون الانتخاب كمصير قانون الجمعيات السياسية).
(١٩٢) كانت الوزارة قد استصدرت فى ٢٦ مارس ١٩٢٥ بعد حلها لمجلس النواب مرسوماً بوقف عمليات الانتخاب بدعوى أنها شرعت فى تعديل قانون الانتخاب الصادر فى عام ١٩٢٤ . عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ٢٧٥ .
(١٩٣) السياسة، ١٩٢٥/١١/١١ (يجب أن ينعقد البرلمان قبل يوم ٢١ نوفمبر الحالى). كان مما استند إليه هيكل فى حديثه نص المادة ٩٦ من الدستور، عن نص هذه المادة انظر : الفصل الثالث، ص١١٢.
(١٩٤) السياسة، ١٩٢٥/١١/١٣ (صمت الحكومة عن دعوة البرلمان للاجتماع).
(١٩٥) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ص ٢٩٨، ٢٩٩ .
(١٩٦) السياسة، ١٩٢٥/١١/٢٠ (علامة ضعف لا علامة قوة).

أجريت فى ٢٢ مايو ١٩٢٦ حيث لم ينل حزبها سوى خمسة مقاعد.

كان ذلك هو حال العلاقة بين هيكل وحزب الاتحاد، بدأت حسنة حيث كان هناك توافق بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين، واستمر على ذلك إلى أن حدث الخلاف بين الحزبين فكان تحولها إلى النقيض كما وضح من الدراسة* .

ب- حزب الشعب :

أما عن حزب الشعب والذى أعلن عن قيامه فى ١٧ نوفمبر عام ١٩٣٠[١٩٧]، فقد استقبله هيكل بالدهشة، وكان الأحرار الدستوريون وقتذاك فى صفوف المعارضة منذ اختلافهم مع إسماعيل صدقى على دستوره قبيل إعلانه فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠، وأسماه بحزب اليأس والمصالح الشخصية، وتساءل : "أى شعب هذا حزبه؟ أهو الشعب ا لمصرى الذى يسومونه الخسف ويرفعون فى وجوهه العصى ويمتهنون حقوقه ولا يرونه أهلاً لأن يكون ذا رأى جد فى شئونه ومصائره؟... أهو الشعب الذى يعاملونه كأنه أمة من الأطفال يخايلهم الرجل بالحلوى أو الألعوبة ليضحك عليهم ويصرفهم عما يريد؟"[١٩٨]، وانتقد هيكل مبادئ الحزب وسخر منها، واتهم إسماعيل صدقى رئيسه بأنه سرق أحد هذه المبادئ ، وهو المبدأ الذى ينص على أن من أغراض الحزب تأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش، من برنامج حزب الأحرار الدستوريين[١٩٩]، ولما صرح إسماعيل صدقى لصحيفة المورننج بوست Morning Post بأن الحزب الجديد لم يشكل وأنه لم يقبل رئاسته بعد، كما أن البرنامج الذى أذيع ما هو إلا على سبيل التجربة فقط، كتب هيكل مبيناً أن الباعث على هذا التصريح هو عدم رضا البريطانيين عما نص عليه برنامج الحزب من الاحتفاظ بسيادة مصر كاملة على السودان، ولما كان لاغنى لإسماعيل صدقى

---

* يلاحظ أننا توقفنا فى دراسة علاقة هيكل بحزب الاتحاد عند ترك الحزب لمقاليد السلطة فى يونية ١٩٢٦ . والسبب هو أن الحزب تحول بعد ذلك التاريخ إلى حزب هامشى فلم يكن له دور سياسى يذكر.

(١٩٧) حول نشأة الحزب ونظامه انظر : عبدالعظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ – ١٩٣٦، ص ص ٧٤٣ – ٧٤٥؛ يونان لبيب رزق، الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ – ١٩٨٤، دار الهلال، ديسمبر ١٩٨٤، ص ص ١٦٦، ١٦٧؛ صفاء محمد شاكر، المرجع المذكور، ص ص ١٣٥-١٤٠ .

(١٩٨) السياسة، ١٩٣٠/١١/١٩ (حزب اليأس والمصالح الشخصية).

(١٩٩) المصدر نفسه.

عن البريطانيين ولا بقاء له فى الحكم بدونهم كان لابد له من إيجاد مخرج مما تورط فيه، ومن ثم صرح بما صرح به، ثم يعود بعد ذلك ويعلن قبوله رئاسة الحزب ويشرح سياسته(٢٠٠)، وقد ذهب هيكل بناء على ذلك إلى أن الحزب لا يعرف لنفسه برنامجا سياسياً ولا يقيد نفسه أمام الأمة بخطة معينة(٢٠١).

ومضى فى مهاجمة الحزب وحكم إسماعيل صدقى بصفة عامة، فانتقد سياسة رئيس الوزراء فى معالجة ما تعانيه البلاد من عجز فى الميزانية فى ظل الأزمة الاقتصادية التى تمر بها(٢٠٢)، وكان صدقى قد لجأ إلى الاقتصاد في بعض أبواب الميزانية التى تتضمن أعمالا إنشائية يترتب عليها تقدم البلاد دون الأخذ بذلك فى جميع الأبواب، كما قام بفرض نفقات جديدة على الفلاحين مع أنهم أكثر فئات الأمة تأثراً بالأزمة، ورفع مصروفات المدارس إلى ما يقرب من الضعف(٢٠٣)، كما أخذ عليه الإسراف فى إنفاق الأموال لمناسبة افتتاح الملك قناطر نجع حمادى بالوجه القبلى فى ديسمبر ١٩٣٠ وتحميل خزانة الدولة مبالغ جسيمة، فى الوقت الذى تعطل فيه المشاريع النافعة بحجة قلة الأموال(٢٠٤)، هذا وقد ندد باعتماده على البريطانيين واستشارتهم فى كل كبيرة وصغيرة فى شئون الحكم(٢٠٥).

وقد كان من نتيجة هذه الطريقة التى سار عليها هيكل فى معارضة إسماعيل صدقى أن أنذرت صحيفة السياسة أكثر من مرة، ثم كان قرار تعطيلها فى ٢١ ديسمبر ١٩٣٠، هذا فضلا عن التحقيقات التى أجريت مع هيكل نفسه(٢٠٦).

ومن الجدير بالذكر أن إسماعيل صدقى حاول جاهداً ضم هيكل إلى حزبه وترك الأحرار الدستوريين(٢٠٧)، وعرض عليه مقابل ذلك عشرين ألفاً من الجنيهات تعطى له دفعة واحدة، بالإضافة إلى مرتب سنوى يزيد أضعافا عن مرتبه فى صحيفة السياسة، غير أن

---

(٢٠٠) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١١/٢٧ (مضطربون).
(٢٠١) محمد حسين هيكل وإبراهيم عبدالقادر المازنى ومحمد عبدالله عنان،المرجع المذكور،ص ١٩ .
(٢٠٢) تعرضنا فى الفصل الثامن من الدراسة للأزمة الاقتصادية ورؤية هيكل لها،ص ص٣٦٨-٣٧١
(٢٠٣) السياسة،١٩٣٠/١٢/٥(الوزارة وسياستها الاقتصادية إلى أية غاية نقصد من هذه السياسة).
(٢٠٤) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١٢/١٩ (نفقات حفلات الطرب ألم يكن الفقراء أولى بها؟).
(٢٠٥) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١٢/٢١ (صدقى باشا يطلب عون الانجليز ويشهر بالأمة المصرية).
(٢٠٦) انظر الفصل الثانى، ص ص ٧٠، ٧١ .
(٢٠٧) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢٨٦ .

هيكل رفض هذا العرض(٢٠٨)، وقد علم بعد ذلك أن البوليس يدبر له لضبط سيارته بعد دس بعض المحرمات بها، مما كان سبباً فى دهشته واحتقاره لهذا الأسلوب "وعجبت لهذا النوع الوضيع من الحرب وإن لم أتأثر به إلا أن أكون قد ازددت عنفا فى مقاومة نظام ينزل إلى هذا الدرك فى الحقوق السياسية"(٢٠٩).

وواصل هيكل طريقه فى معارضة سياسة الوزارة سواء فى الشئون الخارجية أو الداخلية، فحينما أخذت تردد القول باعتزامها بعد الفراغ من ترتيب الشئون الداخلية بالبلاد القيام بالمفاوضة مع بريطانيا لوضع اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية، أعلن هيكل استبعاده حدوث ذلك على يديها حيث إنها لا تحظى بأية تأييد من الأمة فى الوقت الذى يشترط فيه لتمام الاتفاق قبول الأمة له(٢١٠)، كما أنحى باللائمة عليها فى استفحال الأزمة الاقتصادية بالبلاد مشيراً إلى أنه لو وجدت مكانها وزارة أخرى مسلحة بالنزاهة وتحرى المصلحة العامة لاستطاعت أن تقاوم الأزمة أكثر من مقاومتها فى الولايات المتحدة الأمريكية(٢١١)، وقد وصف ما تذيعه الوزارة من أن أية وزارة مصرية لا تستطيع أن تصنع شيئا بإزاء الأزمة أكثر مما تقوم هى به بأنه "لغو من القول لا يمكن سماعه"(٢١٢). أيضا تصدى لما ذهبت إليه صحيفة الشعب لسان حال الحكومة على أثر تقديم المئات من العمد والمشايخ استقالاتهم من مراكزهم لمناسبة البدء فى تحرير جداول الانتخابات من أن الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية جريمة يعاقب عليها القانون وإنه يجب على الوزارة سن قانون لمعاقبة العمد والمشايخ المستقيلين، تصدى هيكل لذلك مبيناً خطأه ، وأوضح أن التجاء الوزارة إلى مثل هذه الوسائل دليل قاطع على ما تعانيه من الاضطراب واليأس(٢١٣).

وأمام الهجوم الحاد والنقد اللاذع الذى دأب هيكل على توجيهه للوزارة، اشتد إسماعيل صدقى فى تعقبه لصحف الأحرار الدستوريين حتى أوقفها جميعا(٢١٤). بيد أن ذلك لم يشكل عائقاً أمام هيكل، فقد اشترك مع زميليه إبراهيم عبدالقادر المازنى ومحمد

---

(٢٠٨) فتحى رضوان، المرجع المذكور، ص ٥٢٨ .
(٢٠٩) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢٨٧ .
(٢١٠) الأحرار الدستوريين، ١٩٣١/١/٤ (الوزارة الحاضرة يستحيل أن تبرم اتفاقا بين مصر وانجلترا).
(٢١١) السياسة الأسبوعية، ١٩٣١/١/١٠ (الأزمة الاقتصادية وموقف الوزارة منها).
(٢١٢) الفلاح المصرى، ١٩٣٠/١٢/٣٠ (لا أمل فى العلاج على يد الوزارة الحاضرة).
(٢١٣) الأحرار الدستوريين، ١٩٣١/١/١١ (أى نظام نعيش فى ظله).
(٢١٤) انظر الفصل الثانى، ص ٧١ .

عبدالله عنان فى إعداد كتيب تحت عنوان "السياسة المصرية والانقلاب الدستورى"[٢١٥] جمعوا فيه كل ما يتصل بعيوب الوزارة ومساوئها فى الحكم، غير أن الوزارة علمت به أثناء إعداده، فاعتزمت مصادرته حين إتمامه[٢١٦]، وبالفعل تمت مصادرته فى ١٢ مارس ١٩٣١ **قبل إصداره، ولما كان ذلك مخالفاً للدستور الذى يكفل حرية الرأى، فقد تقدم هيكل** وزميلاه بشكوى إلى النائب العمومى، وانتهى الأمر بالإفراج عن الكتاب بعد أسبوع من مصادرته[٢١٧].

تعرض الكتاب لدستور ١٩٣٠ وإطاحته بكل الآثار المترتبة على مبدأ أن الأمة مصدر السلطات رغم نصه على هذا المبدأ، وتضييق الوزارة على الصحافة بهدف الحد من الحرية وستر فضائح الحكم وليس بهدف المحافظة على النظام أو الدين أو الآداب كما يزعم، ومنع الاجتماعات العامة سواء كانت لأغراض سياسة أو غير سياسية، وتحول الإدارة فى العهد الصدقى إلى أداة سياسية وظيفتها الكيد لخصوم الحكومة وجمع الأنصار لها حتى صارت الواجبات الأساسية تأتى فى الخلف، والأساليب غير الحميدة التى اتبعها إسماعيل صدقى عند تشكيله لحزب الشعب كإلزام العمد والمشايخ بالإمضاء على أنهم أعضاء بالحزب ودفع اشتراكه واشتراك صحيفته، وإلزام الأعوان بتحرير كشوف بأسماء الذين يرون انضمامهم للحزب سواء عن رغبة أو غير رغبة، ورفع هذه الكشوف إلى الإدارة للقيام بإحصاء هؤلاء الأشخاص، وبذل الوعود لرجال الإدارة برفع رواتبهم وترقيتهم فى حالة حشد أكبر عدد ممكن من الأعضاء، كما تحدث الكتاب عن ازدياد عدد الجرائم فى البلاد واضطراب الأمن العام وعلاقة هذا بتصرفات الحكومة، وازدياد الحالة الاقتصادية سوءاً بسبب سياسة الحكومة التى أدت إلى إثارة الخوف لدى أصحاب رءوس الأموال مما حدا بهم إلى قبض أيديهم فركدت الأسواق وتوقفت حركة التجارة، وانتشار الغلاء ومسئولية الوزارة عنه بتركها العوامل المصطنعة لإحداثه تأخذ طريقها دون مقاومة، فضلاً عن أعمالها التى أسهمت بنصيب وافر فيه كزيادة الرسوم الجمركية على المواد الغذائية الأساسية المستوردة من الخارج وترك الأسواق دون رقابة، واحتلال إيطاليا لواحة الكفرة فى أواخر يناير

---

(٢١٥) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢٧١ .

(٢١٦) محمد حسين هيكل وابراهيم عبدالقادر المازنى ومحمد عبدالله عنان،المرجع المذكور، ص ٤ .

(٢١٧) الوادى، ١٩٣١/٣/٢٢ (صورة شكوى المؤلفين إلى النائب العمومى). يذكر هيكل فى مذكراته أن أمر الإفراج عن الكتاب صدر بعد انقضاء أكثر من شهر على مصادرته وذلك بعد أن خيل إلى الحكومة أن هذا الزمن لا يجعل له من الأثر فى الرأى العام ما كان مقدراً له لو أنه وزع على الناس بعد الانتهاء من طبعه مباشرة. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢٧١ .

١٩٣١ وتولى بريطانيا المفاوضات معها بينما التزمت الوزارة الصمت من جانبها، وغير ذلك من الأمور الأخرى المشابهة التى اقترفتها الوزارة(٢١٨).

ولم يقتصر هيكل على ما قام به أثناء تعطيل إسماعيل صدقى لصحف حزب الأحرار الدستوريين من إعداد كتاب "السياسة المصرية والانقلاب الدستورى"، فقد شارك فى بعض ما قام به زعماء الوفد والأحرار الدستوريون من محاولات زيارة الأقاليم لإثارة الجماهير ضد الحكم القائم وذلك بعد أن وقع الحزبان ميثاق "عهد الله والوطن" فى ٣١ مارس ١٩٣١، وكان هيكل أحد الموقعين على هذا الميثاق، كما كان أحد اثنين مثلا حزب الأحرار الدستوريين فى لجنة الاتصال التى شكلها الحزبان لتنظيم ما اتفق عليه من مقاومة(٢١٩). وما أن بدأت صحيفة السياسة فى الظهور مرة أخرى فى أواخر يوليو ١٩٣١ حتى عاد هيكل سيرته الأولى فى معارضة الوزارة، فقد أخذ عليها تسليمها موارد الثروة فى البلاد لرءوس الأموال الأجنبية، وهو ما يعنى إقامة حكومة أجنبية داخل الحكومة المصرية، والإنقاص بالتالى من سيادة الدولة(٢٢٠)، وحينما وجهت الوزارة الدعوة للمعارضة للتعاون معها فى حل الأزمة الاقتصادية وطرح الخلافات السياسية إبانها جانباً رأى استحالة حدوث ذلك لعدم وجود ثقة بين الوزارة والأمة، وأوضح أن دعوة الوزارة إذا وجدت تأويلاً فليس لها إلا تأويلاً واحداً وهو أن تذعن الأمة خاضعة لما فرض عليها وأن ترضى طائعة التنازل عن كرامتها فى مقابل العمل لتخفيف الأزمة مع وزارة مكثت فى الحكم مدة طويلة وهى لاتفتأ تكرر أنها تعمل لعلاج الأزمة، والأزمة لا تزداد كل يوم إلا تفاقماً، وهذا ما لا يمكن أن تقبله الأمة(٢٢١)، وكان هيكل قد ذهب من قبل إلى أن الوزارة إذا فكرت فى تعاون المعارضة معها لحل الأزمة الاقتصادية فأول واجب عليها أن تستقيل وأن تعلن أنها أخطأت فى حق الأمة، وعندما وجه اللوم للأحرار الدستوريين لعدم تلبية دعوة الوزارة والتقدم إليها بالرأى والمشورة، رد هيكل على ذلك بأن الأحزاب سواء فى مصر أو خارجها غير مكلفة بتقديم المشورة للوزارة التى تعارضها، والسبب فى ذلك هو أن مطالبة الوزارة معارضيها

---

(٢١٨) محمد حسين هيكل وإبراهيم عبدالقادر المازنى ومحمد عبدالله عنان، المرجع المذكور، ص ص ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٧ - ٤٠، ٤٤، ٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٦٤، ٧٠، ٧١، ١٠٠ .

(٢١٩) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ٢٧٤-٢٧٨ . كان العضو الأخر الذى مثل الأحرار الدستوريون مع هيكل فى لجنة الاتصال هو محمد على علوبة.

(٢٢٠) السياسة، ١٩٣١/٨/١ (لحساب من تحكم مصر اليوم، لحساب المصريين أم لحساب رؤوس الأموال الأجنبية).

(٢٢١) المصدر نفسه، ١٩٣١/٨/١٦ (وزارة يستحيل التعاون معها، استقالتها هى الخطوة الأولى لتفريج الضائقة)، ١٩٣١/١١/٨ (إلى الاستكانة لا إلى التعاون دعوة تكررت من غير جدوى ولا فائدة).

بمعاونتها معناه عجزها بمفردها عن معالجة الحالة التى تطلب المعاونة فيها، وهذا يوجب عليها الاستقالة لتقوم مقامها الوزارة التى تستطيع الاضطلاع بالأمر(٢٢٢).

والواقع أن هذا الرأى فيه تشدد ظاهر من جانب هيكل، إذ إن من واجب المعارضة التقدم للوزارة القائمة فى الحكم بالنصح والإرشاد، سواء طلبت ذلك أم لم تطلبه، فإن أخذت به كان بها، وإذا لم تأخذ بهذا النصح كانت معارضتها، أما القول بعدم التقدم بالمشورة وأنه يجب عليها أن تستقيل طالما أنها لا يمكنها معالجة الأزمة لتقوم مقامها الوزارة التى تستطيع القيام بالأمر إنما هو قول من الصعب قبوله، إذ من يدرى أن الوزارة الجديدة قادرة على تحقيق ما لم تقدر الوزارة السابقة على تحقيقه ولا تقف نفس موقفها؟ وهل لو لم تقدر على القيام بالمهمة المطلوبة واستقالت حسب تصور هيكل وحلت أخرى محلها فوقفت الموقف نفسه هل الأمور ستظل سائرة على هذا المنوال فى حالة عدم النجاح فى تحقيق الهدف؟ إن الحل الأمثل فى الواقع هو تعاون المعارضة مع الوزارة خاصة فى الأزمات الكبيرة كالأزمة الاقتصادية التى واجهتها وزارة إسماعيل صدقى والتى لم تكن بالسهولة حيث ألقت بظلالها على العالم كله.

ومهما يكن من أمر، فإن هيكل قد ظل موالياً فى هجومه على الوزارة وتصرفاتها، فحينما منعت وزارة الداخلية الاجتماع الذى أراد حزبا الوفد والأحرار الدستوريين إقامته فى ١٣ نوفمبر ١٩٣١ فى ذكرى عيد الجهاد بحجة المحافظة على الأمن والنظام، كتب مشيراً إلى أن ما تذرعت به الحكومة لمنع الاجتماع المذكور إنما هو يتناقض مع ما قاله إسماعيل صدقى بحزب الشعب فى ٧ نوفمبر ١٩٣١ من أن النظام الذى وضعه قد استقر وأن الأمة اطمأنت إليه وأن حزب الشعب وحكومته حلا من القلوب محل الإيمان والتسليم، ومن ثم فإنها بردها على طلب عقد الاجتماع تكون قد كشفت عن ضعفها، وذهب إلى أن الحكومة إن كانت تستطيع أن تمنع اجتماعا فى ١٣ نوفمبر فهى لا تستطيع منع عيد هذه الذكرى الذى تحييه الأمة كلها(٢٢٣). وعلى أثر ما قامت به الحكومة من هدم السرادق الذى كان قد شرع فى إعداده لإقامة الاحتفال، أخذ هيكل يتساءل فى شدة قائلاً: " أين ما ادعاه رئيس

---

(٢٢٢) السياسة، ١٩٣٢/٦/١٨ (الوزارة القومية، كتاب الأحرار الدستوريين شكلاً وموضوعاً).
جدير بالذكر أن هيكل لم يبخل بآرائه فى علاج الأزمة الاقتصادية سواء قبل توجيه الوزارة الدعوة للمعارضة أو بعدها. راجع الفصل الثامن ص ص ٣٦٩ - ٣٧١ . وإنما الذى كان يرفضه هو طرح الخلافات السياسية جانبا أثناء الأزمة ونسيانها.

(٢٢٣) المصدر نفسه، ١٩٣١/١١/٢٠ (يمنعون اجتماع ١٣ نوفمبر ولكنهم لن يستطيعوا منع عيد الجهاد).

حزب الشعب من أن الأمر استتب له وأن الأمة قاطبة قد أولته التأييد وأنه بهذا مغتبط وعنه راض؟؟ أيعقل أن تكون الأمة قد انتقلت إلى صف الوزارة تشد أزرها وتمنحها الثقة وأن ترى الوزارة مع ذلك داعياً إلى مثل هذا التخوف من اجتماع خصومها الذين أصبحوا فى نظرها قلة لا يعتد بها ولا يؤبه لها؟؟"[٢٢٤]، هذا وقد انتقد ما أخذ رجال الإدارة فى القيام به فى ديسمبر ١٩٣١ من جباية الضرائب والإتاوات من الأهالى لحزب الشعب، وأشار إلى أن هذه الضرائب ليست أقل من إجرام يرتكب ضد الأمة وخيانة لمصالحها وعدوان عليها، وطالب دافعى تلك الضرائب بالامتناع عن دفعها[٢٢٥]، كما وجه سهام نقده أيضاً للحكومة لمنعها الاجتماع الذى أراد حزب الأحرار الدستوريين عقده فى ٢٦ يناير ١٩٣٢ لكى يلقى به رئيس الحزب خطاباً سياسياً[٢٢٦]، وأشار فى تعليقه على محاصرة الحكومة فى ٢٤ يناير ١٩٣٢ لنادى الأحرار الدستوريين وصحيفة السياسة بأمر من إسماعيل صدقى نفسه لمنع الوفود التى أخذت تتوالى على الحزب لإعلان التمسك بمبادئ الحرية والدستور، إلى أن رئيس الوزراء يقدم بذلك كل يوم دليلاً جديداً على ضعفه[٢٢٧].

وكان مما أخذه هيكل على الوزارة كذلك عدم إبدائها أية مقاومة لحوادث التنصير التى انتشرت بالبلاد، وقد أرجع موقفها هذا إلى رغبتها فى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الأجانب حيث إنهم سندها فى الحكم[٢٢٨]، كما تصدى أيضاً لقانون الصحافة الجديد الذى أرادت الحكومة إصداره على أثر حادث قنبلة "طما" فى مايو ١٩٣٢ التى كان الهدف منها نسف القطار المقل لرئيس الوزراء فى طريقه إلى مديرية جرجا، فبين أن إصدار هذا التشريع سيكون عديم الفائدة، كما أنه ليس من شأنه حماية نظام دستور ١٩٣٠ حيث إن الدساتير لا تصان بالقوانين وإنما يثبت صلاحها بما انطوت عليه من القدرة على إرضاء النفوس، هذا فضلاً عن أن الصحافة أقوى من التشريع ومن أية قوة أخرى[٢٢٩]. ورغم بيان هيكل فى صحيفة السياسة ما احتواه التشريع الجديد من شذوذ وذهابه وداود بركات رئيس

---

(٢٢٤) المصدر نفسه، ١٩٣١/١١/١١ (الوزارة وعيد الجهاد).

(٢٢٥) المصدر نفسه، ١٩٣١/١٢/١٦ (حول الضرائب لحزب الشعب/جرائم لابد أن يحاسب مرتكبوها).

(٢٢٦) المصدر نفسه، ١٩٣٢/١/٢٢ (ضعف وخذلان صدقى باشا يمنع اجتماع الأحرار الدستوريين).

(٢٢٧) المصدر نفسه، ١٩٣٢/١/٢٥ (حصار نادى الأحرار الدستوريين دليل ضعف وخذلان لا دليل قوة واطمئنان).

(٢٢٨) المصدر نفسه، ١٩٣٢/١/٣١ (حادث التبشير فى المعادى تبعة مصر وحكومتها ورجال الدين فيها)، ١٩٣٢/٢/٥ (التبشير أيضاً).

(٢٢٩) المصدر نفسه، ١٩٣٢/٦/٢ (حرية الصحافة لن يستطيع التشريع قتلها)، ١٩٣٢/٦/١٥ (الدفاع عن حرية الصحافة دفاع عن حقوق الشعب كله وحرياته).

تحرير صحيفة الأهرام إلى على ماهر وزير الحقانية نيابة عن الصحفيين -الذين كانوا قد اجتمعوا فى ١٤ يونية ١٩٣٢ للاحتجاج على التشريع المذكور - وإبلاغه بما اتخذ من قرارات، ومنها وجوب العدول عن القانون الجديد المراد إصداره(٢٣٠)، فقد صدر القانون.

وأخذت الأحداث تتوالى ويوالى هيكل من جانبه حملاته على الوزارة، فينتقد تصديق البرلمان على اتفاق جغبوب الذى عقد بين مصر وايطاليا فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ فى عهد حكومة زيور الأولى رغم رفض البرلمانات السابقة التصديق عليه، ويذهب لهذا السبب إلى أن هناك ثمناً تقاضته الحكومة الصدقية مقابل ذلك(٢٣١)، وحينما أشارت الأنباء الواردة من أوربا إلى أن إسماعيل صدقى - وكان قد سافر للاستشفاء - سيذهب إلى جنيف ليشهد اجتماعات عصبة الأمم المتحدة فى الفترة بين ١٢ و١٩ سبتمبر ١٩٣٢، رأى هيكل أن هدف رئيس الوزراء من وراء ذلك* محاولة إقناع الساسة البريطانيين بفائدة المفاوضة والاتفاق معه(٢٣٢)، وقد أوضح أن حضور إسماعيل صدقى لاجتماعات العصبة كمشاهد لا كعضو لا يتفق مع كرامة مصر والحكومة المصرية(٢٣٣)، وعندما عاد رئيس الوزراء إلى مصر بعد فشل محادثاته فى جنيف مع سيمون Simon وزير خارجية بريطانيا فى يومى ٢١و ٢٢ سبتمبر ١٩٣٢(٢٣٤)، أشار هيكل إلى أنه من الواجب على رئيس الوزراء التقدم باستقالته من الحكم حيث لم يعد هناك مبرر لبقائه به بعد هزيمته على طول الخط(٢٣٥). ويأتى حادث مقتل مأمور البدارى ويصدر حكم محكمة النقض والإبرام بشأنه فى غير صالح الحكومة(٢٣٦)، فيستغله هيكل كغيره من خصوم الوزارة للتشنيع بها، ويشير إلى أن هذا الحكم وثيقة تاريخية جديرة بأن تلوث عهداً تلويثاً كاملاً، وأنه كاف لأن يهدم وزارة لو أنه صدر

---

(٢٣٠) المصدر نفسه، ١٩٣٢/٦/١٦ (قانون الصحافة الجديد،موقف الصحفيين وموقف الحكومة منه).

(٢٣١) المصدر نفسه، ١٩٣٢/٦/١٤ (إتفاق جغبوب احتجت عليه مصر كلها فى سنة ١٩٢٥ ويبرمه البرلمان لصدقى سنة ١٩٣٢).

* يلاحظ أن مصر لم تكن عضواً بعصبة الأمم وقتذاك.

(٢٣٢) السياسة، ١٩٣٢/٨/٢٨ (صدقى باشا بباب عصبة الأمم).

(٢٣٣) المصدر نفسه، ١٩٣٢/٨/٢٩ (لا تتفق كرامة مصر ووقوف رئيس حكومتها بباب عصبة الأمم).

(٢٣٤) لمزيد من التفاصيل عن محادثات سيمون - صدقى انظر : عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٢، ص ص ١٨٢ - ١٨٥ .

(٢٣٥)السياسة، ١٩٣٢/١٠/٣ (صدقى باشا يعترف بالفشل ويرجو مع ذلك أن يبقى فى الوزارة).

(٢٣٦)عن تفاصيل الحادث والحكم فيه وآثاره انظر : صبرى أبو المجد، سنوات ما قبل الثورة، جـ١،ص ١٥٨وما بعدها؛عبدالرحمن الرافعى،فى أعقاب الثورة المصرية،جـ٢،ص ص١٨٩ ، ١٩٠ .

فى غير عهد مصر الحاضر(٢٣٧)، كما أنه يدل على أن مصر كلها تعيش فى ظل حكم من الرق هو شر أنواعه(٢٣٨).

وظل هيكل ثابتاً على موقفه من إسماعيل صدقى لا يحيد عنه رغم الإجراءات الشديدة التى حاربه بها الأخير(٢٣٩)، ولكن حينما سقط رئيس الوزراء صريع المرض منذ أواخر يناير ١٩٣٣ نهج هيكل وحزبه معه نهجاً آخر، حيث عاملاه بالرفق واللين، وأخيراً كانت استقالته فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ .

وتتشكل وزارة عبدالفتاح يحيى فى اليوم نفسه* ويقف هيكل منها موقف المعارضة منذ البداية، فينتقد الطريقة التى شكلت بها حيث تم اختيار رئيسها وهو فى أوربا كما تم اختيار أعضائها قبل وصوله إلى مصر، مشيراً إلى أن ذلك لا يتفق مع التقاليد الدستورية التى يجب مراعاتها عند تشكيل أية وزارة جديدة(٢٤٠)، كما وصفها – وكان معظم أعضائها وزراء فى الوزارة السابقة فكانت سياستهم معروفة بالنسبة له – بالضعف وعدم القدرة على التغلب على الأزمة الاقتصادية، وبالتالى فهى غير صالحة للبلاد فى ذلك الوقت(٢٤١)، واستمر هيكل فى مقالاته اليومية بصحيفة السياسة ينتقد أحاديث رئيس الوزراء وخطبه التى يبين فيها سياسة وزارته فى الحكم(٢٤٢).

---

(٢٣٧) السياسة، ١٩٣٢/١٢/١٩ (المبدأ الذى قررت محكمة النقض).

(٢٣٨) المصدر نفسه، ١٩٣٢/١٢/٢٠ (العفو الشامل والتحقيق الشامل هما الجواب الطبيعى لطلب محكمة النقض والإبرام فى قضية مقتل مأمور البدارى).

(٢٣٩) سبق أن تعرضنا فى الصفحات السابقة لبعض هذه الإجراءات. وعن بعضها الآخر انظر : الفصل الثانى، ص ص ٧١، ٧٢ .

* تعتبر هذه الوزارة وزارة شعبية هى الأخرى حيث أن رئيسها كان عند تشكيلها نائباً لرئيس حزب الشعب ثم إنه سرعان ما صار رئيساً له بعد ذلك. أضف إلى هذا وذاك أن حزب الشعب كان السند البرلمانى الأوحد للوزارة . راجع : صبرى أبو المجد، سنوات ما قبل الثورة ، جـ٢، ص ص ٢٩٤، ٢٩٩ .

(٢٤٠) السياسة، ١٩٣٣/٩/٢٦ (الوزارة الجديدة والتقاليد التى تجرى فى تشكيلها).

(٢٤١) المصدر نفسه. جدير بالذكر أن رئيس الوزراء فى بداية توليه الحكم طلب – عن طريق بعض الوسطاء – من صحيفة السياسة أن تزن أعمال الوزارة بميزان الإنصاف وإنه مستعد مقابل ذلك أن يرد إليها الحقوق التى حرمت عليها فى إعلانات الحكومة والإعلانات القضائية فى الوزارة السابقة. وحدث أن ردت الحكومة فعلاً إعلاناتها إلى السياسة، ولكنها عندما رأت الصحيفة متابعة لخطتها التى سارت عليها قامت بسحب تلك الإعلانات من جديد. السياسة، ١٩٣٤/١١/١ (خطبة الدكتور هيكل بك فى الاحتفال بمرور اثنتى عشرة سنة على السياسة).

(٢٤٢) المصدر نفسه، ١٩٣٣/١١/٢ (الحظ العاثر وكيف أصاب رئيس الوزراء)، ١٩٣٣/١١/٣ (المسألة السياسية ورأى رئيس الوزراء فيها)، ١٩٣٣/١٢/١٥ (خطاب العرش إهماله المسائل الجوهرية على طوله).

وكان أخطر ما قام به هيكل ضد الوزارة حملة نزاهة الحكم التى أثارها على صفحات صحيفة السياسة بالاشتراك مع حفنى محمود رئيس التحرير آنئذ، وقد تحدثا فيها عن الوقائع المخالفة للنزاهة السياسة والمالية واتصالها بالوزراء والموظفين سواء فى عهد وزارة إسماعيل صدقى أو الوزارة الفتاحية(٢٤٣). وكان من نتيجة تلك الحملة أن شكلت لجان التحقيق وبدأت التحقيقات مع الوزراء وعلى رأسهم عبدالفتاح يحيى نفسه، وقد طالب هيكل الوزارة فى تلك الأثناء بتقديم استقالتها نظراً لأن الوزراء لا يمكنهم وهم مشغولون بقضاياهم أن يباشروا شئون الدولة(٢٤٤). ولم يزل هيكل بالوزارة حتى قدمت استقالتها فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤، فأصبح بذلك حزب الشعب خارج السلطة لينالة الضعف كما نال حزب الاتحاد من قبل عقب خروجه من الحكم عام ١٩٢٦ .

هكذا يبدو جليا أن العلاقة بين هيكل وحزب الشعب لم تشهد يوماً تحسناً ولو بسيطا،فقد ظل طابعها العداء والصراع الذى لم ينته إلا بخروج الحزب من الحكم فى نوفمبر ١٩٣٤ .

• **مصر الفتاة :**

تعود العلاقة بين الأحرار الدستوريين وأحمد حسين* إلى أغسطس عام ١٩٢٩ حينما عاد محمد محمود من لندن بمشروع المعاهدة بعد مفاوضاته مع هندرسن وزير الخارجية البريطانية لاستطلاع رأى الأمة بشأنه، فقد عرض بعض المتصلين بمحمد محمود على أحمد حسين الذى كان قد بدأ آنئذ فى ممارسة نشاطه فى الحياة العامة والاهتمام بالسياسة أن يعمل لمناصرة مشروع المعاهدة، فقبل ذلك وشكل مع بعض الشباب، منهم حافظ محمود، جماعة أسماها "جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة"، وقد أصدرت هذه الجماعة أول بياناتها على صفحات صحيفة السياسة يوم ٢٠ أغسطس ١٩٢٩ مشيرة فيه إلى

---

(٢٤٣) المصدر نفسه، ١٩٣٣/١١/٢٠ (نزاهة الحكم فى مصر وماذا تعتزم الوزارة لإنقاذها)، ١٩٣٤/٣/٤ (نزاهة الحكم والعطاءات التى تمت بلا مناقصة).

(٢٤٤) المصدر نفسه، ١٩٣٤/٤/٢ (استقالة الوزارة أمر تحتمه الذمة ويحتمه الضمير). يلاحظ أن هيكل وحفنى محمود قد حقق معهما بسبب تلك الحملة . عن ذلك انظر: الفصل الثانى، ص ٧٢ .

* يلاحظ هنا أن ما ينطبق على الأحرار الدستوريين ينطبق على هيكل الذى كان عضواً بمجلس إدارة الحزب كما كان رئيساً لتحرير الصحيفة الناطقة باسمه. وعن الظروف التاريخية لنشأة جمعية مصر الفتاة ونشاط أحمد حسين الذى انتهى بإعلان تشكيل الجمعية فى ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ انظر: على شلبى، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ - ١٩٤١ ، جـ١، ط١، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٣- ٤٣، ٤٧ - ٦٨ .

بعدها عن الأحزاب تماماً[٢٤٥]، وقامت صحيفة السياسة من جانبها بنشر أخبار تشكيل اللجان الفرعية للجماعة بالأقاليم[٢٤٦]، ومضت فى تأييدها لأحمد حسين، فحينما شرع فى الترويج لمشروع القرش للنهوض بالصناعات الوطنية على المستوى القومى، رأت فى ذلك حركة مباركة لبث روح التعاون بين الشباب، وراحت تروّج للمشروع وتضرب أمثلة للصناعات التى يمكن أن يقيمها[٢٤٧]، وعندما منعت حكومة الوفد عام ١٩٣٦ جمعية مصر الفتاة من حرية التجول فى الأقاليم لعملها – أى الجمعية – عن طريق الآراء التى تنشر لحساب دولة أجنبية (إيطاليا)، انتقد هيكل هذا التصرف من الحكومة، مشيراً إلى أن اتهام هيئة بأنها تعمل لحساب دولة أجنبية لا يمكن أن يقف عند إبداء رأيها لمصلحة تلك الدولة، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى العمل بالفعل عملاً يتناقض مع ما تقوم به الدولة – أى مصر – فى تنفيذ القوانين، أما إذا وقف الأمر عند مجرد الرأى وإبدائه والدعوة إليه فلا يمكن أن يكون هذا عملاً لحساب دولة أجنبية[٢٤٨]، وواضح هنا تحيز هيكل لجمعية مصر الفتاة، إذا إن الدعوة التى قيل إنها قامت بها من شأنها هى الأخرى أن تؤدى إلى ما تخشى الحكومة حدوثه.

غير أن هذه العلاقة الطيبة بين الأحرار الدستوريين وجمعية مصر الفتاة لم تستمر على هذه الوتيرة، فقد انقلبت إلى النقيض بعد تشكيل محمد محمود لوزارته الثالثة فى ٢٧ أبريل ١٩٣٨ * حيث أخذ أحمد حسين بدافع الوصول إلى الحكم جانب على ماهر رئيس الديوان فى صراعه مع محمد محمود على رئاسة الوزارة ،وبدأ حزب مصر الفتاة فى هجومه على الحكومة، وقد نال هيكل – وكان وزيراً للمعارف– نصيبه من هذا الهجوم،

---

(٢٤٥) عبدالعظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر، جـ٣، ١٩٣٧ – ١٩٣٩، ص ص ١٧٨، ١٧٩؛ على شلبى، المرجع المذكور، ص ص ٥٠، ٥١ .يلاحظ أن رئاسة الجماعة أسندت إلى حافظ محمود . السياسة، ١٩٢٩/٨/٢٠ (جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة).

(٢٤٦) السياسة، ١٩٢٩/٩/١٥ (اللجان الفرعية لجمعية أنصار المعاهدة فى الأقاليم).

(٢٤٧) السياسة، ١٩٣١/١١/١٦ (حركة مباركة، روح التعاون فى شبابنا).

(٢٤٨) السياسة، ١٩٣٦/٦/٢٣ (تصريح حكومى خطير،هيئة مصرية تعمل لحساب دولة أجنبية).

* كانت جمعية مصر الفتاة قد تحولت فى أول يناير ١٩٣٧ إلى "حزب مصر الفتاة"،وقد حدث أن غير أحمد حسين هذا الاسم فى ١٨ مارس ١٩٤٠ إلى "الحزب الوطنى الإسلامى"، لكنه سرعان ما عاد إلى الاسم الأول "حزب مصر الفتاة". وفى عام ١٩٤٨ أسمى الحزب بـ" الحزب الاشتراكى"، وكان قد تم وضع برنامج اشتراكى له، كما أصبحت صحيفته تحمل اسم "الاشتراكية"،وكانت تحمل قبل ذلك اسم "مصر الفتاة" . يونان لبيب رزق، تاريخ الأحزاب المصرية، ص ص ١٨٨، ١٨٩؛ سامى أبو النور، المرجع المذكور، ص ص ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٤٦ . وعن برامج الحزب فى فترة كل تسمية من مسمياته انظر : الطليعة، مارس، أبريل ١٩٦٥ وبهـ برنامجى حزب مصر الفتاة والحزب الاشتراكى؛ سامى أبو النور، المرجع المذكور، ص ٢٤٥، وبـه برنامج الحزب الوطنى الإسلامى.

فكتب فتحى رضوان – أحد أقطاب الحزب – منتقداً قرار وزارة المعارف بتقليل عدد الطلاب السودانيين الذين يتعلمون بالمجان بمدارس الوزارة خلافاً لما كان سائداً من قبل، وغير ذلك من القرارات الأخرى التى ألحقت الضرر ببعض هؤلاء الطلاب، ووصف هذا بأنه "**الفوضى فى أقبح صورها**"، وأشار إلى ضرورة وضع وزير المعارف هذه المسائل فى الاعتبار حيث إنه يتقاضى من الدولة مرتباً ضخماً لخدمتها، كما ذكر أن وزير المعارف فى مصر يركب سيارة حكومية بينما اللورد هاليفاكس Halifax – وزير الخارجية البريطانية آنئذ– لا يعرف فى تنقلاته غير التاكسى(٢٤٩)، وعلى أثر ما حدث من عدم قبول جميع الطلاب الناجحين فى المدارس الصناعية الابتدائية بالمدارس الصناعية الثانوية بحجة ضيق الأماكن، كتبت صحيفة مصر الفتاة تحت عنوان "نريد التعليم يا وزير العلم!"منددة بالسياسة التعليمية للوزارة، ومشيرة إلى أن وزارة المعارف تحتاج إلى ثورة تقلب نظمها ورجالها رأسا على عقب(٢٥٠)، كما أخذت الصحيفة على الوزارة حفلات الرقص التى تقيمها ويرقص فيها الأطفال من الجنسين، والحفلات الأخرى التى يرقص فيها بعض المرشدات الكبيرات ويقمن على الملأ بعمل استعراض كالاستعراض الذى يحدث فى صالات الرقص والخلاعة، وأوضحت أن كل هذا ينذر الأمة بمستقبل وبيل وشر مستطير(٢٥١).

وواصلت الصحيفة هجومها على هيكل، فأشارت فى تعليقها على إحدى خطبه التى ألقاها فى سبتمبر ١٩٤٥ – وكان رئيساً للحزب حينئذ وشريكاً فى الحكم القائم– وتعرض فيها لسياسة مصر مع بريطانيا إنه يجب عليه وعلى أمثاله الذين اقتنعوا بالمفاوضات والمعاهدات أن يتواراوا ليتمكن الشباب القادر على الإنتاج من أن يحل محلهم بعد أن أصبحوا غير صالحين للقيادة(٢٥٢)، وحينما صدرت مراسيم الشيوخ فى يونية ١٩٥٠ كتبت معبرة عن فرحتها فيمن أصابهم الضرر من تلك المراسم " لم يفاجئنا هذا الانقلاب الذى أصبح بموجبه إبراهيم عبدالهادى وحسين هيكل ومصطفى مرعى ومن لف لفهم رجالاً من عرض الطريق بعد أن كانوا رجالاً ذوى حول وطول ونفوذ عريض عرض السموات والأرض أو أكثر قليلاً"(٢٥٣)، كما أثبتت فى العدد نفسه أن سياسة الأحزاب التى أصابها ما حدث بمجلس الشيوخ ليست خدمة الشعب وإنما مجرد الوصول إلى كراسى الحكم، وبينت أن

---

(٢٤٩) مصر الفتاة، ١٩٣٨/١١/١٠ (جمد قلب وزارة المعارف حتى أصبح حجراً).

(٢٥٠) المصدر نفسه، ١٩٣٩/٧/١٧ (نريد التعليم يا وزير العلم!).

(٢٥١) المصدر نفسه (فليسمع الأزواج وليسمع الآباء ولتسمع وزارة المعارف والحكومة).

(٢٥٢) المصدر نفسه، ١٩٤٥/٩/١٩ (هللوا أيها المصريون).

(٢٥٣) الاشتراكية، ١٩٥٠/٦/٢٢ (الرجعية الجديدة تلطم الرجعية القديمة على وجهها فتصاب هذه الأخيرة بالذهول؟!".

كل ما يصدر عن زعماء تلك الأحزاب من بيانات وخطب ملتهبة رداً على ما وقع ليس إلا إجراء مؤقتاً ريثما يتمكنوا من الوصول إلى الحكم، ودعت الصحيفة فى النهاية إلى التخلص من هذه الأحزاب البالية وعدم الانخداع بها مرة أخرى(٢٥٤)، وعلى أثر ما صرح به هيكل لوكالة الأنباء العربية أثناء وجوده فى باريس لحضور المؤتمر البرلمانى الدولى فى يناير ١٩٥١ رداً على سؤال وجه إليه عن رأيه فى المفاوضات بين مصر وبريطانيا من أنه يكون سعيداً لو تم الاتفاق بين أى حكومتين تمثلان الدولتين إذا كان هذا الاتفاق طيباً، وأنه إذا استمرت الأمور دون حل إلى ما بعد خروج الوفد من الحكم فهو على استعداد للاشتراك فى أية مفاوضة تجرى فى المستقبل(٢٥٥)، على أثر هذا التصريح من هيكل وجهت الصحيفة سهام النقد له وسجلت "جنابه مستعد للمقاولة مع الإنجليز إذا لم يستطع المقاول مصطفى النحاس أن يسلم البضاعة، فحسين هيكل مستعد لتسليمها على شريطة أن يقتضى الثمن بطبيعة الحال وهو أن يعود لرياسة الشيوخ أو الوزارة أو حتى مجرد نائب رئيس وزارة"(٢٥٦). وظلت الصحيفة سافرة فى هجومها عليه حتى بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وقد دعت الشعب إلى نزع ثقته منه ومن شركائه فى الحكم فى العهد السابق وأن يسقطهم من اعتباره(٢٥٧).

كانت تلك أهم ملامح العلاقة بين هيكل ومصر الفتاة (ثم الحزب الاشتراكى فيما بعد)، سادها الود والتقارب لفترة من الزمن، ثم كان الخلاف الذى أدى إلى التنافر والتباعد الذى لم يحدث، تقارب بعده للاختلاف البين فى الفكر السياسى والأيديولوجى لدى كل من الطرفين.

- **الإخوان المسلمون :**

نشأ الإخوان المسلمون كجماعة دينية فى الإسماعيلية أقامها حسن البنا عام ١٩٢٨، وفى عام ١٩٣٢ انتقل إلى القاهرة حيث تعددت وجوه النشاط بإلقاء الدروس وعقد الندوات وإقامة الاحتفالات الدينية، وإنشاء شعب الجماعة فى القاهرة والأقاليم، كما أصدرت الجماعة مجلة أسبوعية باسمها، وقد نمت – أى الجماعة – بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٣٦ حيث كسب حسن البنا نتيجة تأييده لثورة فلسطين عطف المفتى الفلسطينى، واتصل بحكام البلاد العربية

---

(٢٥٤) المصدر نفسه .

(٢٥٥) الأهرام، ١٩٥١/١/٢١ (هيكل باشا يعلن استعداده للاشتراك فى أية مفاوضات بين مصر وبريطانيا).

(٢٥٦) الاشتراكية، ١٩٥١/١/٢٦ (هل من يشترى. حسين هيكل برئاسة وزارة أو حتى برئاسة شيوخ؟!!).

(٢٥٧) المصدر نفسه، ١٩٥٢/٩/٢٥ (أعوان فاروق فى سرقة المحروسة).

والإسلامية، وتقرب إليه على ماهر وغيره من الشخصيات الأخرى، مما حدا به إلى اتخاذ قراره بالدخول فى معترك العمل السياسى عام ١٩٣٨(٢٥٨).

وقد بدأ الإخوان عملهم السياسى بالهجوم على الأحزاب السياسية والنظام الحزبى، فجاهروا بعدائهم لتلك الأحزاب واعتبروها نظماً دخيلة على البلاد من الخارج، كما أظهروا نبذهم للدساتير والقوانين الوضعية، وذهبوا إلى أنه لا بديل إلا عن كتاب الله وسنة رسوله(٢٥٩).

ولما كان هيكل واحداً ممن ينتمون إلى أحد هذه الأحزاب السياسية، بل كان من أبرز المفكرين الليبراليين المصريين وقتذاك، فقد كان طبيعياً أن يناصب العداء ويلحق به الأذى من قبل تلك الجماعة *، وقد تركز الهجوم بشأنه على وزارة المعارف التى كان مسئولاً عنها فى ذلك الوقت، فتحدثت مجلة النذير - كانت الجماعة قد أصدرتها فى مايو ١٩٣٨ - عن خروج الطالبات عن حد الاحتشام اللائق بكرامة معاهد العلم، كما تحدثت عن الإلحاد الفكرى بالجامعة، وعن الاختلاط بين الجنسين بها وطالبت بوضع حد له، وأشارت بمناسبة كلمة لهيكل فى ذكرى المولد النبوى ودعوته إلى إحياء التراث الإسلامى إلى أن الوزير لا يفعل شيء مما يدعو إليه، وتعرضت لإجبار الوزير لطالبات مدارس الثقافة النسوية الحديثة على ارتداء ملابس قصيرة الأكمام، وعدم إصلاحه لمناهج التعليم طبقاً لتعاليم الدين الإسلامى، واتهمته بإطلاق يد طه حسين فى تبديل وتعديل مناهج التعليم الثانوى من خلال إشرافه عليها(٢٦٠)، هذا وقد تعرض هيكل للهجوم الشديد من قبل الصحف الأخرى التابعة

---

(٢٥٨) يونان لبيب رزق، تاريخ الأحزاب المصرية، ص ص ١٨٢ ، ١٨٤؛ حماده محمود أحمد إسماعيل، جماعة الإخوان المسلمين ودورها فى تاريخ مصر ١٩٢٨ - ١٩٤٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٥٧ - ٦٣ .

(٢٥٩) سامى أبو النور، المرجع المذكور، ص ص ٢١٨، ٢١٩ .

* كان هيكل قد التقى بحسن البنا لأول مرة عام ١٩٣٦ على ظهر الباخرة حينما كان - أى هيكل - مسافرا إلى الحجاز لأداء فريضة الحج فى العام المذكور. وقد ذكر له حسن البنا فى هذا اللقاء أنه شكل جماعة الإخوان المسلمين لتهذيب الناس تهذيبا إسلامياً صحيحاً، وطلب إليه مساعدته لها بل قبوله رئاستها، غير أن هيكل اعتذر له عن قبول ما دعاه إليه لانشغاله بأعمال التأليف والسياسة. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ٣٣٠ ، ٣٣١ . بيد أن هناك من يرى أن السبب الرئيسى فى اعتذار هيكل هو اختلاف اتجاهه وزملائه فى معالجة الموضوعات الدينية عن اتجاه جماعة الإخوان المسلمين من حيث الإيمان بالثقافة العصرية والمؤثرات والمناهج الأوربية. أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، ص ٤٢١ .

(٢٦٠) النذير، عدد ٤، ٢٢ من المحرم سنة ١٣٥٨هـ (بناتك يا هيكل)، عدد ٦، ٦ من صفر سنة ١٣٥٨هـ (الإلحاد الفكرى بالجامعة المصرية)، عدد ١٠، ٤ من ربيع الأول سنة ١٣٥٨هـ (اختلاط الجنسين)، عدد ١٢، ١٨ من ربيع الأول سنة ١٣٥٨هـ (لمن تقول هذا يا معالى=

للإخوان أثناء المشكلة التى نشأت بين خريجى كلية اللغة العربية بالأزهر ومدرسة دار العلوم حول تدريس اللغة العربية بمدراس الحكومة[٢٦١]، واستغلت هذه الصحف زيارة له لجمعية الشبان المسيحية فى إثارة طلاب الأزهر ضده، الأمر الذى أدى إلى المزيد من الهتافات التى تطالبه بالاستقالة[٢٦٢].

وفى هذا الإطار من العلاقات غير الودية بين هيكل والإخوان المسلمين كانت موافقة الأول على ما تعرضت له الجماعة فى عهد وزارة حسين سرى الأولى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠ - ٣١ يوليو ١٩٤١) من مصادرة لصحفها وتشريد لرؤسائها[٢٦٣]، فلم نجد ما يشير إلى اعتراضه على ذلك، وقد كان وزيراً للمعارف بالوزارة، بل إنه هو الذى أصدر قراراً بنقل حسن البنا الذى كان يعمل مدرساً بإحدى المدارس الابتدائية بالقاهرة إلى قنا ولم يسمح بإعادته رغم ما بذل لديه من وساطة إلا بعد موافقة رئيس الوزراء[٢٦٤].

غير إننا نلاحظ أن العلاقة بين هيكل والإخوان المسلمين دخلت بعد ذلك مرحلة من التفاهم الذى بدا واضحا من خلال صحيفة "الإخوان المسلمون" التى بدأت تصدر باسم الجماعة اعتبارا من مايو ١٩٤٦، فقد حرصت الصحيفة على نقل تصريحات هيكل وخطبه بالأمم المتحدة أثناء رئاسته لوفد مصر فى الجمعية العامة عامى ١٩٤٦، ١٩٤٧، كما أبرزت على صفحاتها استقبال الأحرار الدستوريين له عند عودته فى ديسمبر ١٩٤٧، وخطبه التى ألقاها بعد العودة، وكل ما يتعلق بنشاطه سواء فى الداخل أو فى الخارج[٢٦٥] وكأنها كانت إحدى صحف الأحرار الدستوريين، واستمرت على ذلك الحال حتى كان إصدار محمود فهمى النقراشى أمرا عسكريا فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل الجماعة وشعبها والسؤال الذى يطرح

=وزير المعارف؟)، عد ٢٢ ، ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ (الدكتور محمد حسين هيكل بين الأمس واليوم).

(٢٦١) سبق أن تعرضنا بالتفصيل لهذه المشكلة فى الفصل الرابع، ص ص ١٩١ - ١٩٦ .

(٢٦٢) زكريا سليمان بيومى، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ - ١٩٤٨ ، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٦٥ .

(٢٦٣) لمزيد من التفاصيل عما تعرضت له الجماعة على يد الوزارة السرية انظر : سامى أبوالنور، المرجع المذكور، ص ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٢٦٤) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ١٧٨ .

(٢٦٥) الإخوان المسلمون، ١٩٤٦/١١/٤ (حسين هيكل باشا يدلى بتصريحات هامة عن المفاوضات الإنجليزية المصرية)، ١٩٤٧/١١/١٩(خطبة خطيرة للدكتور هيكل باشا أمام هيئة الأمم المتحدة صباح أمس فى ليك سكسيس)،١٩٤٧/١٢/٢(استقبال هيكل باشا)، ١٩٤٧/١٢/١٥(مصروفلسطين فى خطبة هيكل باشا)، ١٩٤٨/٨/٢٠ (خطاب هيكل باشا للشعبة البرلمانية للدول العربية).

نفسه هنا هو : ما السبب فى هذا التحسن الذى طرأ على العلاقة بين هيكل والإخوان فى هذه المرحلة؟ فى اعتقادى أن ذلك يرجع إلى اقتناع الإخوان المسلمين بجهود هيكل فى تلك الآونة من أجل القضية الوطنية، فضلا عن مواقفه فى الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين التى كانت تستحوذ على مساحة كبيرة من اهتمام الإخوان(٢٦٦).

على أى الأحوال، فقد استأنفت الجماعة نشاطها بعد صدور حكم مجلس الدولة فى ١١ سبتمبر ١٩٥١ بعدم مشروعية قرار حلها(٢٦٧)، ويبدو أن العلاقة بينها وبين هيكل عادت إلى سابق عهدها من عدم التفاهم والعداء المستحكم، وهو ما ظهر جلياً بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومطالبة الأحزاب بتطهير نفسها، فقد أصدر الإخوان المسلمون بياناً أكدوا فيه على ضرورة محاسبة كل من أعان الملك على الشر والفساد، وجعل البيان يحرص قيادة الثورة على الأحزاب السياسية، ووصف قادتها بأنهم أعوان الملك، وإنهم جاوزوا كل حد فى التفريط وتضييع الأمانة، ومن ثم ينبغى أن تمتد إليهم يد التطهير وحرمانهم من النشاط السياسى(٢٦٨). وبالطبع كان هيكل مقصوداً مثل غيره من قادة الأحزاب. من ذلك يتضح أن الخلاف الحاد كان الطابع المميز لعلاقة الإخوان المسلمين بهيكل خلال الأطوار التى مرت بها تلك العلاقة.

- **التيارات اليسارية :**

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى شهدت البلاد تزايدا ملحوظا للنشاط الشيوعى كأثر مباشر لاندلاع الثورة البلشفية عام ١٩١٧، وقيام الاتحاد السوفيتى بالدعوة إلى مبادئها من جهة، فضلا عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التى ظهرت كأثر للحرب من جهة أخرى، وبطبيعة الحال لم تكن مصر بمنأى عن تلك التغيرات(٢٦٩). وقد تشكل أول حزب اشتراكى بها فى عام ١٩٢٠ بالإسكندرية من العناصر الأجنبية بقيادة جوزيف روزنتال الذى أخذ بعد ذلك يفكر فى تأسيس حزب اشتراكى مصرى ينطق باسم نقابات العمال ويدافع عن مصالحهم، وبالفعل تمكن من إنشاء هذا الحزب بالاشتراك مع عدد من العناصر الوطنية المثقفة ومنهم : حسنى العرابى، وعلى العنانى، وسلامة موسى، وعبدالله

---

(٢٦٦) عن دور هيكل بشأن القضية المصرية فى تلك الفترة راجع : الفصل الخامس، ص ص ٢٥٠ - ٢٥٥ . ومواقفه إزاء القضية الفلسطينية فى الأمم المتحدة راجع : الفصل السابع، ص ص ٣٥٥، ٣٥٦ .

(٢٦٧) سامى أبو النور، المرجع المذكور، ص ٢٣٢ .

(٢٦٨) أحمد زكريا الشلق، الأحزاب وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٥٤، ص ٣٤٩ .

(٢٦٩) سامى أبو النور، المرجع المذكور، ص ٢٥٠

عنان، وقد سمى الحزب بـ "الحزب الاشتراكى المصرى" وذلك فى منتصف أغسطس ١٩٢١(٢٧٠).

بيد أن هذا الحزب لم يكد يعلن عن نشأته حتى تعرض للهجوم عليه من العديد من الفئات، وكان هيكل أحد الذين تولوا هذا الهجوم، إذ كتب مقالاً بصحيفة الأهرام مؤداه أن البيئة المصرية لا تصلح على الإطلاق للاشتراكية فى ذلك الحين(٢٧١). وظل هيكل يسير على خط ثابت فى موقفه من هذا الحزب - وكان اسمه قد تحول فى ديسمبر ١٩٢٢ إلى الحزب الشيوعى المصرى - والنشاط الشيوعى بوجه عام، فحينما ألقت حكومة أحمد زيور الثانية فى مايو ١٩٢٥ القبض على أفراد لجنته المركزية، أثنى هيكل على هذا العمل من الحكومة، كما طالبها بمضاعفة اليقظة وتتبع الحركة الشيوعية للقضاء عليها نهائياً(٢٧٢). ولمناسبة القبض فى مايو ١٩٢٨ على عدد من الشيوعيين الأجانب الذين يعملون على ترويج مبادئ البلشفية بمصر، تقدم هيكل على صفحات السياسة بما يراه من أفضل الوسائل لمقاومة المبادئ المتطرفة، وقد تمثلت هذه الوسائل كما ذكرها فى تنظيم الحياة الاقتصادية فى البلاد، وتسهيل وسائل العيش على الطبقات الفقيرة وعلى العاطلين من المتعلمين، وانتهى إلى أن التقصير فى تلك المسألة من شأنه زيادة الاضطراب فى البلاد والعمل على نشر بل وخلق المبادئ الهدامة(٢٧٣).

وقد استمر هيكل على هذا الموقف العدائى من الحركة الشيوعية خلال مرحلتها الثانية التى بدأت منذ مطلع الأربعينيات، فقد تعرضت تلك الحركة لاعتقال قادتها ومصادرة صحفها فى عهد وزارة إسماعيل صدقى(١٦ فبراير - ٩ ديسمبر ١٩٤٦)، كما تكررت الضربات الموجهة لها فى عهد وزارة محمود فهمى النقراشى الثانية (٩ ديسمبر ١٩٤٦- ٢٨

---

(٢٧٠) عبدالعظيم محمد رمضان،تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨- ١٩٣٦، ص ص ٥١٣، ٥١٥ . عن برنامج الحزب انظر : الطليعة، عدد فبراير ١٩٦٥؛ رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥، ط٢، دار الثقافة الحديثة، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ١٨٤ - ١٨٦؛ أحمد عبدالرحيم مصطفى، تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣، ص ص ٩٣ ، ٩٤ .

(٢٧١) الأهرام، ١٩٢١/٩/١٧ (الاشتراكية فى مصر).

(٢٧٢) السياسة، ١٩٢٥/٦/١ (الاشتراكية فى مصر وجوب القضاء عليها). جدير بالذكر أن حكومة الوفد عام ١٩٢٤ قامت بتوجيه ضربة شديدة إلى الحزب قضت عليه، غير أنها لم تجتث النشاط الشيوعى من جذوره، فقد تحول إلى نشاط سرى وتشكلت لجنة مركزية جديدة للحزب فى ٦ أكتوبر ١٩٢٤، واستمر نشاط تلك اللجنة حتى يوم ٣٠ مايو ١٩٢٥ حيث ألقت حكومة أحمد زيور القبض على أفرادها جميعاً. رؤوف عباس، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، ص ٢٦١ .

(٢٧٣) السياسة، ١٩٢٨/٥/ ٩ (محاولات الشيوعيين فى مصر).

ديسمبر ١٩٤٨)، ووزارة إبراهيم عبدالهادى (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ - ٢٥ يولية ١٩٤٩)[٢٧٤]، وبالتأكيد كان لهيكل دور فى ذلك حيث كان مشاركاً بحزبه فى الحكم فضلاً عن رئاسته لمجلس الشيوخ الذى مرت من خلاله التشريعات التى صدرت بهدف ضرب الحركة. ولم يكن موقف هيكل بصفة عامة من تلك الحركة بغريب، إذ إنه كان أحد المنتمين إلى طبقة كبار الملاك المعروفة بكراهيتها للشيوعية ووقوفها ضد مبادئها.

من جانب آخر كان هيكل موضع نقد الصحف التابعة لتلك الحركة، فنجد صحيفة الجماهير تنشر صورة له وهو يمسك بيديه ويحمل فى جيوبه الوظائف العديدة التى يشغلها والأموال التى يتقاضاها، وسجلت أسفل الصورة " كافورى - شركة نسيج الفيوم - شركة الأنباء العربية - شركة جريدة السياسة - حزب الأحرار الدستوريين . و أخيراً.. وأخيراً جداً حتى لاينسى القراء رئيس مجلس الشيوخ"[٢٧٥]، وفى ذلك إشارة إلى ما ينعم به هيكل بينما يقاسى الشعب الفاقة والحرمان فى ظل ظروف ما بعد الحرب. كما تحدثت الصحيفة عن العمال فى شركة كافورى - هيكل للنسيج وما يلاقونه من مشاق كإلزامهم بالعمل أكثر من ١٢ ساعة يومياً وحرمانهم من الأجازات، وطرد العشرات منهم وما يترتب على ذلك من تشريد لعائلاتهم[٢٧٦]، والهدف من ذلك حمل الطبقة العاملة من طرف خفى على التحرك للمطالبة بحقوقها، ودأبت الصحيفة على الهجوم على هيكل فى أعداد مختلفة منها[٢٧٧] .

كان ذلك هو موقف هيكل من التيارات اليسارية وموقفها منه خلال مرحلتيها الأولى والثانية، وكما هو واضح لم يحدث توافق قط بين الجانبين، وكان ذلك أمراً طبيعياً حيث التباين الكبير فى الأفكار والاتجاهات لدى كل منهما.

تلك هى علاقات هيكل بالأحزاب السياسية والجماعات الأيديولوجية، ويتضح من خلالها أن المصلحة الحزبية كانت الأساس الأول فى تلك العلاقات، فلم يكن هناك حقيقة غرض مشترك يسعى إلى تحقيقه كما تقضى الحياة الحزبية السليمة، وهو ما كان سبباً فى كثرة ما شهدته هذه العلاقات من عداوة وشحناء دلا على نقص التجارب السياسية المكتسبة.

---

(٢٧٤) سامى أبو النور ، المرجع المذكور ، ص ص ٢٥٤، ٢٥٨ .
(٢٧٥) الجماهير، ١٩٤٧/٤/٧ .
(٢٧٦) المصدر نفسه، ١٩٤٧/٤/١٤ (جهاد .. واعتصار.. وانتصار).
(٢٧٧) المصدر نفسه، ١٩٤٧/٦/٢٠، ١٩٤٧/١١/٣٠ (حول القضية الفلسطينية)، ١٩٤٨/٣/١٤ (حطموا مؤامرة العهد الحاضر - مارشال).

ثانيا : القصـــــر :

كان انتماء هيكل إلى حزب الأحرار الدستوريين يمثل قاعدة أساســـية فـــى تشـــكيل موقفه من القصر، بمعنى أن أفكاره قد نبعت من اتجاهه الحزبى. وبصفة عامة فـــإن حـــزب الأحرار الدستوريين لم تكن تربطه عند نشأته علاقات طيبة بالقصر نظـــراً لموقـــف رجـــال الحزب فى لجنة الدستور - ولم يكن الحزب قد أعلن عن قيامه بعد - المضاد لسلطة فـــؤاد. وبالتالى كان ضيق الأخير الذى عبر عنه بقيام الحزب عند تأنيبه لمديرى المديريات الذيـــن استخدموا نفوذهم لصالح الأحرار الدستوريين(٢٧٨). وعلى هذا شرع هيكـــل متحدثـــاً باســـم الحزب فى معارضة الملك ، لكن بطريقة هادئة لا تدعو إلى الإثارة، بل يظهر منها الحـــرص على مصلحة القصر، مع أن المقصود فى الواقع لم يكن ذلك، فكتب ينتقد ما أدخلـــه توفيـــق نسيم رئيس الوزراء الأسبق* على مشروع الدستور من تعديلات قصد بها الحد مـــن ســـلطة الأمة وإعطاء الملك حقوقاً ليست له، وأخذ يحلل كيف أن هذه التعديلات ضارة بحقوق الملـــك وذلك على عكس ما أريد منها(٢٧٩). وتابع هيكل سيره على هذه الطريقـــة، فبعـــد أن توجـــه بالشكر إلى الملك على أثر صدور الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ خالياً من كثير من صـــور المسخ التى قام بها توفيق نسيم أخذ يبين ما به من أوجه نقص عن مشروع لجنـــة الدســـتور وما أعطى فيه من حقوق للملك لم تكن له بالمشروع المذكور(٢٨٠).

واستمرت العلاقة بين الأحرار الدستوريين والقصر تسير على هذا النحـــو إلـــى أن كان التقارب بين الطرفين بعد خروج الوفد من الحكم فى نوفمبر ١٩٢٤، وكان هذا التقـــارب من منطلق العداء المشترك لحزب الأغلبية، فأخذ هيكل يشيد بالملك وسياسته ويصفـــه بأنـــه مجد الأمة وشرفها، ويسجل " إنه يصح لكل مصرى أن يقول اليوم عن عرش مصر ما قالـــه مستر إسكويث عن عرش إنكلترا على أثر انتهاء الحرب : لقد ثبت عرش إنكلترا فـــى هـــذه العاصفة التى تهز العروش لأن صاحبه كان حفيظاً أبدا على دســـتور بـــلاده وعلـــى مجـــد دولته"(٢٨١). ولعل من الطريف أن يذكر هيكل تلك المقولة فى وقت كان لا يوجد بالبـــلاد

---

(٢٧٨) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ٣٢٢ .

* كان توفيق نسيم قد استقال من الحكم فى ٩ فبراير ١٩٢٣ وخلفه يحيى إبراهيم.

(٢٧٩) السياسة، ١٩٢٣/٣/١٩ (الرتب والنياشين فى الدستور)، ١٩٣/٣/٢٠ (معاهد التعليم الدينى الإسلامى والأوقاف الخيرية فى الدستور)، ١٢٣/٣/٢٢ (مصدر الســـلطات كلـــها الأمـــة)، ١٩٢٣/٣/٢٣ (السلطة التشريعية وما طرأ على نظامها من المسخ فى الدستور)، ١٩٢٣/٣/٢٦ (تنقيح الدستور كيف أرادوا محو سلطة الأمة).

(٢٨٠) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٤/٢٢، ١٩٢٣/٤/٢٣؛ ١٩٢٣/٤/٢٦ (أوجه النقص فى الدستور).

(٢٨١) المصدر نفسه، ١٩٢٥/١/٦ (ولاؤهم).

مجلس نيابى حيث إن وزارة زيور الأولى كانت قد استصدرت مرسوماً بحله فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ . وتزداد العلاقة بين الطرفين توثقاً، ويشرك الملك الأحرار الدستوريين فى وزارة زيور الثانية مع حزب الاتحاد التابع له، ويوالى هيكل الدفاع عن حزبى الوزارة، ويظل على ذلك حتى كان وقوع الخلاف المعروف بين شركاء الحكم والمشاكل التى كان الملك طرفاً فيها(٢٨٢)،فبدأت علاقة الود تعود إلى سابق عهدها وبخاصة بعد خروج الأحرار الدستوريين من الحكم على أثر أزمة كتاب "الإسلام وأصول الحكم".

ومنذ ذلك الوقت أخذ هيكل فى معارضة القصر، فبمناسبة دعوة الأزهر فى فبراير ١٩٢٦ إلى عقد مؤتمر إسلامى عام بالقاهرة لحل قضية الخلافة*، كتب هيكل مشيراً إلى أن مسألة الخلافة لا تقع فى اختصاص الهيئة الدينية لأن آثارها تنسحب على الحياة العامة لمصر، ورأى أن مصلحة البلاد تقضى بعدم التعجل فى تحديد موعد لانعقاد المؤتمر المذكور وانتظار قيام البرلمان وقيام حكومة مستندة إلى أغلبية للنظر فى هذا الأمر، هذا فضلاً عما رأته بعض الدول الإسلامية من عدم القدرة على الحضور فى الموعد المحدد للمؤتمر (مايو ١٩٢٦) نظرا لظروفها التى تمر بها(٢٨٣). وواضح هنا الوقوف فى وجه الإرادة الملكية. وحينما تقدم مجلس النواب برغبة إلى الملك فى عام ١٩٢٧ بشأن الاقتصاد فى مخصصات الديوان الملكى فى الميزانية العامة للدولة وأن يعهد بأعمال السرايات الملكية إلى الوزارة التى يختارها الملك لتوفير ما هو مرصود لها بالمخصصات الملكية(٢٨٤)، أعلن هيكل عن ثقته فى عناية الملك بهذا الأمر حيث إنه - أى الملك - حريص على أن تتلاقى اتجاهاته مع رغبات نواب الأمة لتقوم الحياة النيابية على أقوى الأسس وأمتنها(٢٨٥). والغرض هنا ظاهر وهو دفع الملك إلى الاستجابة للرغبة البرلمانية وليس الإشادة به وبحرصه على الحياة النيابية، فلم يكن ذلك فى الواقع من طابعه.

---

(٢٨٢) عما يتعلق بالملك من الخلافات والمشاكل التى نشأت بين حزبى الوزارة انظر : أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

* كان الملك فؤاد هو الذى وراء تلك الدعوة حيث كان يتطلع إلى أن يكون خليفة للمسلمين منذ إلغاء الأتراك للخلافة فى مارس ١٩٢٤ .

(٢٨٣) السياسة، ١٩٢٦/٢/٢٣ (الخلافة ومؤتمر الخلافة)، ١٩٢٦/٣/١٦ (الخلافة والدعوة إليها لمناسبة رأى الهنود والأتراك والسوريين).

(٢٨٤) مجلس النواب، الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثانى،الجلسة التاسعة والخمسون، ص ص ٩٧٠، ٩٧٢ .

(٢٨٥) السياسة، ١٩٢٧/٥/١٧ (مخصصات ديوان جلالة الملك قرار مجلس النواب بشأنها).

ومع التطلعات الملكية إلى التخلص من وزارة النحاس الأولى (١٦ مارس - ٢٥ يونية ١٩٢٨) التى كان يأتلف فيها الأحرار الدستوريون مع الوفد، وقلب نظام الحياة البرلمانية، والإيحاء الملكى لمحمد محمود وكيل حزب الأحرار الدستوريين ووزير المالية فى الوزارة بالتعاون فى ذلك، ووعده فى المقابل بتشكيل الوزارة الجديدة، بدأت المياه تجرى من جديد بين القصر والأحرار الدستوريين، وأخذ محمد محمود فى تنفيذ المطلوب، فتصدع الائتلاف وأقيلت الحكومة، وكانت مكافأته التى وعد بها فشكل الوزارة فى ٢٧ يونية ١٩٢٨، وسرعان ما حقق رئيس الوزراء هدف الملك الأساسى من التقارب مع حزبه، فكان الانقلاب الدستورى الشهير وإفساح الطريق للحكم الأوتوقراطى الذى أيده هيكل وتفانى فى الدفاع عنه(٢٨٦).

ورغم خروج محمد محمود من الحكم فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩، فقد ظلت العلاقة بين القصر من ناحية وهيكل والأحرار الدستوريين من ناحية أخرى يسودها الوئام - وإن كان وئاماً ظاهرياً فقط دفع إليه الأحرار الدستوريون أمل العودة إلى الحكم مرة أخرى - فبمناسبة الذكرى الثانية عشرة لجلوس فؤاد على العرش، كتب هيكل مشيداً بجهوده طوال سنى حكمه وما حققه لمصر من تقدم وتطور(٢٨٧)، وحينما حدث صدام وزارة النحاس الثانية (أول يناير - ١٩ يونية ١٩٣٠) معه - أى الملك - بسبب تأخره فى توقيع المرسوم يعرض مشروع قانون محاكمة الوزراء الذى رفعته الوزارة إليه لعرضه على البرلمان قبل انتهاء الدورة التشريعية، وقف هيكل مؤيداً للقصر، وذهب إلى أن القانون المراد إصداره قانون استثنائى، وبالتالى فمن حق الملك قبل أن يصدر المرسوم الخاص بعرضه على البرلمان أن يستوثق من مجاراته لقواعد التشريع فى الأمم الأخرى كما أن من حقه أن يبدى عدم الموافقة عليه(٢٨٨).

واستمرت العلاقة بين هيكل والقصر تسير على هذا المنوال خلال وزارة إسماعيل صدقى حتى بعد خلاف الأحرار الدستوريين معه - أى إسماعيل صدقى - بعد إصراره على إصدار دستور جديد بدلاً من دستور ١٩٢٣ ، ومع علمهم باتفاق رئيس الوزراء مع الملك على كل ما يقوم به*، فكتب هيكل بمناسبة عودة الملك من الإسكندرية إلى القاهرة بعد

---

(٢٨٦) لمزيد من التفاصيل عن موقف هيكل من الانقلاب انظر:الفصل الثانى، ص ص٤٣ - ٤٥ .
(٢٨٧) السياسة، ١٩٢٩/١٠/١٠ (العيد الثانى عشر لجلوس جلالة الملك على العرش).
(٢٨٨) المصدر نفسه، ١٩٣٠/٦/١٦ (قانون محاكمة الوزراء وعدم فائدته والظروف الاستثنائية المحيطة به)، ١٩٣٠/٦/١٨ (استقالة الوزارة وموقف البرلمان منها).
* يشير هيكل فى مذكراته إلى أنه فى لقائه ومحمد محمود ومحمود عبدالرازق ومحمد على علوية مع إسماعيل صدقى قبل إصدار الأخير لدستوره فى محاولة منهم لإثنائه عن إصدار هذا الدستور أخبرهم=

انتهاء فترة الصيف ينتقد ما قامت به الوزارة من حشد قوات الجيش والبوليس ونشر الجواسيس بين الجماهير بهدف حماية الملك، وأشار إلى أن الوزارة إن كانت مكروهة من الشعب، فإن صاحب العرش محبوب والأمة إنما تنظر إلى ما يحيطه من حرس على أنه مظهر تكريم لمقامه السامى لا على أنه احتياط وتأمين له، واستطرد هيكل فى نقده للوزارة قائلا : "كيف استباحت الوزارة أن تحف الاحتفال بتشريف جلالته بهذه المظاهرة؟ كيف تجيز لنفسها أن تترك شعورها الصادق بكره الأمة لها من جراء عدوانها على حقوقها أن يتجاوز هيئتها المسئولة بحق وأن تجيء بهذه القوات كأن هناك من جانب الشعب شعوراً غير مأمون حيال هذا المقام السامى الذى تبذل القلوب دمها فى سبيله؟"(٢٨٩)، وذهب هيكل إلى أن الملك لا يحتمل تبعة الاعتداء الذى وقع على الدستور، حيث إنه فوق المسئوليات والتبعات، وإنما الوزارة هى المسئولة أولاً وأخيراً(٢٩٠). وكان غرض هيكل من ذلك هو محاولة كسب الملك إلى صف الأحرار الدستوريين أو حتى تحييده فى معارضتهم لنظام إسماعيل صدقى مما يفسح أمامهم المجال للقضاء على هذا النظام فى وقت قريب.

على أية حال، فقد ظل هيكل سائراً على هذا الأسلوب غير الواضح والذى كان لا يظهر حقيقة العلاقة بين الأحرار الدستوريين والملك فى تلك الفترة حتى نهاية عهد فؤاد عام ١٩٣٦.

ويرتقى فاروق العرش فى ٦ مايو ١٩٣٦ خلفاً لفؤاد بعد رحيله، وتستقبل الأمة عهده بالترحاب حيث مثلت صورة الملك الشاب الأمل الذى تسعى مصر إلى تحقيقه، وكان هيكل من هذا الاتجاه، وبالتالى كان تأييده لفاروق، فاقترح فى مجلس الشيوخ عند مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش فى ٣ يونية ١٩٣٦ التنويه بفضل الملك فؤاد فى إعادة دستور ١٩٢٣(٢٩١)، كما اعترض على مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بمباشرة مجلس الوصاية للحقوق التى يختص بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة مشيراً إلى أن فى إصداره اعتداء صريحاً على حق ثابت لفاروق " وحاشانا - ونحن حماة

= إسماعيل صدقى بأنه اتفق مع الملك على إصدار الدستور. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢٦٤.

(٢٨٩) السياسة، ١٩٣٠/١١/٩ (فى تشريف جلالة الملك عاصمة ملكه).

(٢٩٠) المصدر نفسه.

(٢٩١) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الحادى عشر، الجلسة الرابعة، ١٩٣٦/٦/٣، ص ٤٧.

حقوق الأفراد- أن نعتدى على حقوق جلالة الملك"[٢٩٢]، وأخذ يوضح بالحجج والأسانيد كيف أن الملك وحده الذى يجب أن يتمتع بالسلطة المراد نقلها إلى مجلس الوصاية[٢٩٣]، وقد كان لذلك بالطبع أثره الإيجابى على العلاقة بين هيكل والقصر.

ويظل هيكل على موقفه المؤيد للملك فيدافع عن حقوقه فى مسائل الخلاف التى وقعت بينه وبين وزارة الوفد عام ١٩٣٧، ويهاجم الوزارة ويشهر بها حتى بعد إقالتها من الحكم[٢٩٤]، وقد كان الهدف واضحاً من اتباع هذا الطريق، وهو المصلحة المشتركة بين الأحرار الدستوريين والملك ضد الوفد[٢٩٥].

وتستمر علاقة الود فى طريقها بعد دخول هيكل السلطة فى نهاية عام ١٩٣٧ فيشيد لمناسبة القران الملكى فى ٢٠ يناير ١٩٣٨ بفاروق لاختيار زوجه من بيت مصرى ومخالفته بذلك لما جرت عليه العادة بين العائلات المالكة فى أوربا حيث يرتبط أفرادها برباط المصاهرة مع بعضهم البعض وإن اختلفت بلادهم، ويبين ما فى هذا من زيادة الرابطة بين الملك وشعبه[٢٩٦]، وأخذ هيكل فى المناسبات الملكية المختلفة يتحدث بما يسر فاروق، فيذكر فى الاحتفال الأول بعيد ارتقائه العرش بعد توليه سلطته الدستورية[٢٩٧] أن البشر يرتسم على وجوه أبناء الشعب جميعاً، ويبين أن مصر على أبواب عصر من عصور النشاط، وقيام فاروق على عرشها أسعد بشير لقوة هذا النشاط "وهل طالع أسعد من قيام مليك شاب ممتلئ إيماناً وعزماً على رأس أمة فتية تبغى مجد الحق وتريد أن تنهض برسالة الحرية؟"[٢٩٨]، ويصف حضوره إلى مبنى المدينة الجامعية لتسلم براءة الدكتوراه الفخرية فى نهاية فبراير ١٩٣٩ - وكان هيكل آنئذ وزيراً للمعارف - بأنه فتح مبين للحياة الجامعية " وأى فتح أعظم من أن تحظى الجامعة بهذه الرعاية السامية من لدن جلالتكم"[٢٩٩].

---

(٢٩٢) المصدر نفسه، الجلسة السابعة، ١٩٣٦/٦/٢٤، ص ص ٨٨ ، ٨٩

(٢٩٣) المصدر نفسه، الجلسة التاسعة، ١٩٣٦/٧/٨، ص ص ١٢٧ - ١٢٩ .

(٢٩٤) لمزيد من التفاصيل عن موقف هيكل فى هذا الصدد انظر:هذا الفصل، ص ص٢٧٧-٢٨٠ .

(٢٩٥) لطيفة محمد سالم، المرجع المذكور، ص ٦٠٠ .

(٢٩٦) الأهرام، ١٩٣٨/١/٢٣ (كلمة الدكتور هيكل بك لمناسبة القران الملكى السعيد)؛ البلاغ، ١٩٣٨/١/٢٣ (كلمة الدكتور هيكل بك بمناسبة الزواج الملكى السعيد).

(٢٩٧) تولى فاروق سلطته الدستورية فى ٢٩ يولية ١٩٣٧ .

(٢٩٨) السياسة، ١٩٤٧/٥/٦ (منذ سنة ١٩٣٨ يبشر زعيم الأحرار برسالة الفاروق).

(٢٩٩) السياسة الأسبوعية، ١٩٣٩/٣/٤ (كلمة الدكتور هيكل باشا).

وتزداد العلاقة بين الطرفين توثقاً، فحينما يخرج هيكل من مجلس الشيوخ عام ١٩٤١ فى التجديد النصفى لأعضائه يعيد القصر تعيينه[٣٠٠]، وعندما يتخذ مجلس الوزراء برئاسة حسين سرى فى ٥ يناير ١٩٤٢ قراراً بقطع العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية من غير أخذ رأى الملك الذى كان غائباً عن القاهرة فى رحلة بالبحر الأحمر، يتصل أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى به - أى هيكل - ويدعوه لمقابلته للتشاور فى إيجاد حل لما وقع فيه مجلس الوزراء، ويقترح هيكل تعديل قرار المجلس من قطع إلى وقف العلاقات، وهو ما يعنى إمكان إعادتها مرة أخرى من غير حاجة إلى مفاوضات جديدة، وقد اغتبط رئيس الديوان بهذا الاقتراح الذى سرعان ما وافق عليه رئيس الوزراء[٣٠١]، ويستمر الاتصال والتشاور حول المسائل العامة بين الجانبين، فحينما كانت الوزارة على وشك الاستقالة بسبب عدم رضاء الملك عنها بعد قرارها بقطع العلاقات مع حكومة فيشى، أشار هيكل على أحمد حسنين بتشكيل وزارة قومية من جميع الأحزاب برئاسة رئيس الوفد أو غيره حيث إن تلك الوزارة ستكون هى القادرة على مواجهة الظروف التى يمر بها العالم - ظروف الحرب العالمية الثانية - من غير أن تتعرض سيادة مصر للخطر، وقد علم فاروق بهذا الرأى فأعجب به وأعرب لهيكل عن سعادته حين التقى به مع زعماء الأحزاب بقصر عابدين فى ٣ فبراير ١٩٤٢ للتشاور فى تشكيل الوزارة الجديدة بعد تقديم وزارة حسين سرى استقالتها، وتوجه هيكل بالشكر إليه ثم انصرف[٣٠٢]، بعد ما دار بينهما من حديث ودى غلب عليه طابع المجاملة من جانب هيكل. ومن هذا يتبين إلى أى مدى وصلت علاقة التقارب بين هيكل والقصر حتى ذلك الوقت.

وواصل هذا التقارب طريقه فى عهد وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢، فيتقدم هيكل مع غيره من زعماء المعارضة بإيعاز من فاروق بمذكرة احتجاج للسفير البريطانى فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٢ بينوا فيها كيف قامت مصر بواجباتها نحو بريطانيا التى خرجت عن الأصول الدستورية وجاءت بحكومة أخذت تساندها ضد رغبة الملك والشعب مما جعل الوضع شائكاً[٣٠٣]، كما تقدموا بإيعاز منه أيضاً بمذكرة أخرى إلى مؤتمر الحلفاء الذى انعقد فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٤٣، أشاروا فيها إلى مطالب مصر من بريطانيا والاعتراف باستقلالها التام بعد الحرب وإلغاء ما فرضته معاهدة ١٩٣٦ من قيود، وأوضحوا ما تعانيه

---

(٣٠٠) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٢١٧ .
(٣٠١) المصدر نفسه، ص ص ١٨٧ ، ١٨٨ .
(٣٠٢) المصدر نفسه، ص ص ١٩٠، ١٩٤، ١٩٥ .
(٣٠٣) لطيفة محمد سالم، المرجع المذكور، ص ٦٣٣ .

البلاد من الحكم العسكرى، وتعرضوا بالهجوم غير الصريح على الحكومة الوفدية[٣٠٤]. وكان الدافع إلى هذا التقارب فى هذه الفترة كما هو واضح العداء المشترك لحكومة الوفد وبريطانيا التى تساندها.

وقد شهدت الفترة التالية لخروج الوفد من الحكم فى أكتوبر ١٩٤٤ مزيداً من تحسن العلاقات بين الجانبين، فنجد هيكل لا يترك فرصة ولا مناسبة إلا وتحدث فيها عن مآثر الملك وما طرأ على مصر من تطور فى عهده بفضل توجيهاته وإرشاداته وتقديره لنظام البلاد الديمقراطى وصيانته للدستور، وأنه رمز البلاد ومحط آمالها ورجائها[٣٠٥]. وكان لذلك بلاشك صداه لدى الملك، ولعل أبرز دليل على ذلك دعوته لأعضاء المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والثلاثين الذى عقد فى القاهرة فى أبريل ١٩٤٧ برئاسة هيكل لزيارة أنشاص وتناول الغداء على المائدة الملكية، وتوجيهه الشكر لهيكل خلال تلك الزيارة على ما قام به من مجهود فى المؤتمر "مبروك... أنا شاكر جدا ما قمت به من مجهود ومقدر ما قمت به من أعمال"[٣٠٦]. ولم يكن غريبا أن تصل العلاقات بين زعيم الأحرار الدستوريين والقصر خلال تلك الفترة إلى هذا الحد من التحسن، بل كان أمراً طبيعياً فى ظل ما استفاده كل طرف من الآخر، فقد شارك الأحرار الدستوريون فى السلطة على مدى سبع وزارات متتالية كان آخرها وزارة حسين سرى الثالثة التى استقالت فى ٣ نوفمبر ١٩٤٩ وهو ما لم يتحقق بنفس هذه الصورة فى تاريخهم من قبل، أضف إلى ذلك إسناد رئاسة مجلس الشيوخ إلى هيكل منذ منتصف يناير ١٩٤٥ وإعادة تعيينه بها كلما انتهت فترة رئاسته. أما ما استفاده الملك فقد تمثل فى تأييد الأحرار الدستوريين لسياسته والتغاضى عن كثير من أخطائه واعتداءاته على الدستور[٣٠٧].

---

(304)F.O. 141-875, 284-7-43 G. Killearn – F.O., Cairo , Nov. 28, 1943.

(٣٠٥) السياسة الأسبوعية ١٩٤٥/٥/١٢ (كلمة زعيم الأحرار الدكتور هيكل باشا فى احتفال الدستوريين بعيد الجلوس المبارك)، ١٩٤٦/٢/١٦ (حفلة الأحرار بالعيد الملكى، كلمة الرئيس الدكتور هيكل باشا)؛ السياسة، ١٩٤٦/٥/٧ (خطاب معالى الدكتور هيكل باشا فى احتفال الأحرار الدستوريين بعيد الجلوس الملكى العاشر)، ١٩٤٦/١١/١٥ (كلمة الرئيس الدكتور هيكل باشا فى عيد الجهاد الوطنى)، ١٩٤٧/٢/١١ (عيد الفاروق عيد لمصر)، ١٩٤٦/٢/١٢ (كلمة الرئيس الدكتور هيكل باشا فى احتفال الأحرار الدستوريين بالعيد الملكى السعيد)، ١٩٤٧/٥/٦ (يوم الملك)؛ المقطم، ١٩٤٨/٤/٢٣ (احتفال حزب الأحرار بذكرى إعلان الدستور)؛ السياسة، ١٩٤٨/٥/٦ (الملك ربان السفينة).

(٣٠٦) المصدر نفسه، ١٩٤٧/٤/١٤ (نطق ملكى كريم لسعادة الرئيس الدكتور محمد حسين هيكل باشا).

(٣٠٧) عن بعض الأمثلة من اعتداءات فاروق على الدستور وتغاضى هيكل وحزبه عنها انظر : الفصل الثانى، ص ١٠١ .

لكن من الجدير بالذكر أن هذا التوافق بين هيكل وفاروق لم يكن يعنى التسليم على طول الخط من جانب الأول للملك، فهناك العديد من المواقف التى تشير إلى مخالفة هيكل له، من هذه المواقف ما حدث عقب اغتيال أحمد ماهر رئيس الوزراء فى فبراير ١٩٤٥، فقد رغب فاروق فى تخويل نفسه مزيداً من الحقوق التى لا يخولها إياه الدستور، والتى بدت فى عزمه على عدم تشكيل وزارة جديدة، وإنما مجرد القيام بتعيين رئيس جديد للوزارة القائمة، فلما استشار هيكل فى ذلك اعترض عليه لعدم وجود سند دستورى يؤيده ، وانتهى الأمر بالعدول عن تلك الفكرة(٣٠٨).

موقف آخر حدث حينما كلف الملك شريف صبرى بتشكل الوزارة عقب استقالة إسماعيل صدقى فى سبتمبر ١٩٤٦، فقد طلب - أى فاروق - إلى هيكل أن يشترك بنفسه فى تلك الوزارة، غير أن هيكل اعتذر عن ذلك قائلاً: "إننى عاهدت الله ونفسى ألا أكون وزيراً أبداً وإننى لا انقض عهد قطعته"(٣٠٩)، وهى إجابة لم تعجب صياغتها الملك(٣١٠).

ومن هذه المواقف أيضاً موقف يتصل بمجلس الشيوخ ، وكان هيكل رئيساً له، ففى عام ١٩٤٦ خرج من المجلس رئيس اللجنة المالية التى أصبحت بدون رئيس، فأراد القصر ترشيح أحد من قبله لرئاسة تلك اللجنة، واتصل حسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة بهيكل لهذا الغرض، فما كان من هيكل إلا أن أخبره بأنه قد تم اختيار رئيس اللجنة، وانتهى الأمر على ذلك(٣١١).

وهذه المواقف بلا شك قد تركت رواسباً فى نفس فاروق تجاه هيكل، ويبدو لنا أنها كانت سبباً أساسياً فى عدم تكليف هيكل قط بتشكيل الوزارة، رغم ما وصلت إليه العلاقة بينه وبين الملك من مكانة سامية.

ومهما يكن من أمر، فبوصول الوفد إلى الحكم مرة أخرى فى يناير ١٩٥٠ وتوثق صلته بالملك انقلبت علاقة هيكل بفاروق من التعاون معه إلى العمل ضده، وهو ما ظهر جلياً بعد مراسيم ١٧ يونية ١٩٥٠ التى أقصى هيكل بمقتضى إحداها عن رئاسة مجلس

---

(٣٠٨) لطيفة محمد سالم، المرجع المذكور، ص ٥٤٥ .
(٣٠٩) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٢٧١ .
(٣١٠) المصدر نفسه.
(٣١١) حسين فوزى النجار،الدكتور هيكل وتاريخ جيل ١٨٨٨ - ١٩٥٦،ص ص ٣٦١، ٣٦٢ .

الشيوخ، فقد اشترك مع باقى رؤساء أحزاب الأقلية فى شجب تلك المراسيم[٣١٢]، كما طالب برفع السرية التى فرضت على تحقيقات الأسلحة الفاسدة والتى لولاها كما يذكر " لكان فى السجن اليوم أناس يتمتعون بحريتهم فى مصر وخارج مصر ويتوهمون أن يد العدالة لن تستطيع أن تمتد إليهم"[٣١٣]، وهو يقصد رجال الحاشية الملكية. أيضاً شارك فى عريضة المعارضة التى رفعت إلى الملك فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٠ وكانت بمثابة إنذار له ينبهه إلى الخطر المحدق به وتطالبه بضرورة تطهير حاشيته وتحمله المسئولية[٣١٤]، وقد غضب فاروق غضباً شديداً على أثر علمه بتلك العريضة ، وبلغ به الحنق على موقعيها أن احتفظ بأصلها فى حافظة جيبه مخافة أن تنازعه يوماً فكرة التسامح معهم فتصدها قراءته عن الاستجابة لذلك[٣١٥].

ورغم غضب الملك واصل هيكل معارضته له، فأشار فى خطابه الذى ألقاه بنادى الحزب فى ٧ نوفمبر ١٩٥٠ إلى ما جاء بعريضة المعارضة، ونادى بضرورة وضع حد لتدخل رجال الحاشية فى شئون الحكم وما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الملك ورئيس وزرائه ووضع الأخير فى الدولة البرلمانية وسلطة الأول التى تنحصر فى الإشارة بالنصيحة، واستنكر وجود وسطاء غير مسئولين بين الاثنين وما لهم من مركز ممتاز بحكم اتصالهم بالملك، ووصف ذلك بأنه قلب للأوضاع الدستورية[٣١٦]. وراح هيكل ينتهز الفرص ليسجل عدم رضاه عن تصرفات الملك. وإجمالاً للقول، فقد استمر الحال بينه وبين فاروق على ما هو عليه حتى كان قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

تلك هى علاقة هيكل بالقصر، بدأت ودية فى عهد فؤاد، ثم أخذت فى التقلب بعد ذلك بين التقارب وعدم الاتفاق بين الطرفين حسب المصلحة المشتركة لكل منهما،وقد كان ذلك طابعها فى عهد فاروق وإن اختلف النمط الذى سارت عليه، فقد غلب عليها طابع الود

---

(٣١٢) انظر الفصل الثالث، ص١٥٦.

(٣١٣) السياسة، ١٥/١٠/١٩٥٠ (خطاب مفتوح من هيكل باشا إلى وزير العدل والنائب العام). كان التحقيق فى قضية الأسلحة الفاسدة قد بدأ على أثر ما نشرته مجلة روزاليوسف فى الأسبوع الثانى من يونية ١٩٥٠ من أخبار عما حدث من توريد الأسلحة الفاسدة للجيش المصرى فى حرب فلسطين . حسن يوسف، المرجع المذكور، ص ٢٨٦ .

(٣١٤) لطيفة محمد سالم، المرجع المذكور، ص ص ٦٣٧ ، ٦٣٨ .

(٣١٥) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٣٠٤؛ حافظ محمود، المعارك فى الصحافة والسياسة والفكر ١٩١٩ - ١٩٥٢،كتاب الجمهورية، أبريل ١٩٦٩،ص ١٧٢ .

(٣١٦) السياسة، ٨/١١/١٩٥٠ (خطاب الموسم السياسى لزعيم الأحرار الرئيس الدكتور هيكل باشا).

فى بدايتها واستمرت على ذلك فترة غير قصيرة، ثم كان تحول هذا الود إلى عداء سافر حينما حدث التباعد بين طرفيها.

ثالثا : الوزارات غير الحزبية :

يقصد بالوزارات غير الحزبية تلك الوزارات التى لم ينتم أعضاؤها إلى أى حزب من الأحزاب السياسية القائمة*، وقد بلغ عددها حتى قيام ثورة عام ١٩٥٢ ثلاث عشرة وزارة ، تبدأ بوزارة عبدالخالق ثروت الأولى (أول مارس - ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) وتنتهى بوزارة أحمد نجيب الهلالى الثانية (٢٢ - ٢٤ يولية ١٩٥٢). وقبل تناول موقف هيكل من هذه الوزارات يجدر التنويه إلى أن إحداها - وهى وزارة زيور الأولى (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥) - كانت ذات طابع وفدى أول تشكيلها حيث دخلها وزيران وفديان، لكنه سرعان مازال هذا الطابع باستقالتهما بعد نحو أسبوع من تشكيل الوزارة[٣١٧]. كما أن وزارة إسماعيل صدقى الأولى (١٩يونية ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) لم تظل غير حزبية إلى نهاية عهدها، وإنما كان ذلك فقط حتى تأسيس حزب الشعب فى نوفمبر ١٩٣٠ .

- **وزارة عبدالخالق ثروت الأولى (أول مارس - ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) :**

عندما أعلن عن تأسيس حزب الأحرار الدستوريين فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ كانت وزارة عبدالخالق ثروت هى الممسكة بزمام السلطة فأيدته وعضددته، وبادلها الحزب هذا التأييد، غير أنه لم يستمر على ذلك وقتاً طويلاً[٣١٨]، فقد بدأت مقالات هيكل بصحيفة السياسة تحمل طابع المعارضة للوزارة، فهو يطالبها بنشر بيانات صحيحة عن كيفية اشتراك مصر فى مؤتمر لوزان[٣١٩]، وأن تصدر الدستور وتأمر بتنفيذه قبل أن يسافر وفدها الرسمى إلى المؤتمر المذكور، حيث إنه لا يجوز أن تقرر فى برنامج المفاوضات عرض

---

* يلزم الإشارة إلى أنه كان من الصعوبة تناول موقف هيكل من تلك الوزارات خلال ماسبق من فصول نظراً للمنهج الذى سرنا عليه فى الدراسة ، ومن ثم كان تناوله فى هذا الفصل على الشكل الموجود به حتى تصبح صورة هذا لموقف من الوزارة كإحدى القوى السياسية كاملة لا نقص فيها.

(٣١٧) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣، ص ٢٨٣ . والوزيران الوفديان هما : أحمد خشبة وعثمان محرم.

(٣١٨) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ص ٣١٩ - ٣٢١ .

(٣١٩) السياسة، ١٩٢٢/١١/٧ (الحكومة والرأى العام، نريد بيانات صريحة). عن مؤتمر لوزان ومما يتعلق به انظر : عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ص ١٠٠ - ١١٤؛ عبدالعظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ص ٤٠٤- ٤١٢ .

الاتفاق على البرلمان من غير أن يكون الدستور الذى يقرر وجود البرلمان قد صدر[٣٢٠]، وحينما استقالت الوزارة تحدثت السياسة عن المشاكل القديمة المتشعبة التى وردت فى برنامجها ولم تنفذها، ثم أخذت تنتقدها بشدة واتهمتها بالمساومة طمعاً فى البقاء فى الحكم حتى يصدر الدستور[٣٢١]. بذلك يتبين أن هيكل أيد الوزارة عند نشأة حزبه، ثم سرعان ما سحب هذا التأييد وراح ينقدها حيث لم يعد الحزب كما يرى البعض[٣٢٢]بحاجة إليها بعد أن شب على قدميه.

- **وزارة توفيق نسيم الثانية (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ - ٩ فبراير ١٩٢٣) :**

حينما وصلت هذه الوزارة إلى الحكم فى آخر نوفمبر ١٩٢٢ خلفاً لوزارة عبدالخالق ثروت استقبلها هيكل فى صحيفة السياسية آملاً أن تؤدى للبلاد مطالبها، وأن تصدر الدستور متضمناً لكل النصوص التى وردت فى مشروع لجنة الثلاثين[٣٢٣]. بيد أنه سرعان ما وقف منها موقف المعارضة لما قيل بعد عدة أيام من تشكيلها أنها ترغب فى الحد من سلطة الأمة فى الدستور، فأخذ يطالبها بإصدار الدستور على الشكل الذى وضعته به لجنته وألا يعتريه أى تغيير، وإلغاء الأحكام العرفية، والعدول عن خطة الصمت التى تسير عليها بشأن الأزمة مع بريطانيا حول النصوص الخاصة بالسودان فى الدستور ، وأن تطلع الأمة على تطورات تلك الأزمة [٣٢٤]، وأثبت ضعف الوزارة فى سياستها الإدارية، لاستعادة الموظفين البريطانيين سلطانهم فى عهدها بعد أن كان قد تم الحد منه بدرجة كبيرة فى عهد الوزارة السابقة[٣٢٥]. ولم يتوقف عن معارضته للوزارة حتى بعد تقديمها لاستقالتها فى ٥ فبراير ١٩٢٣[٣٢٦].

---

(٣٢٠) السياسة، ١٩٢٢/١١/٢٧ (الدستور والمؤتمر).
(٣٢١) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ٣٢١ .
(٣٢٢) المرجع نفسه، ص ٣٢٢ .
(٣٢٣) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ١٣١ .
(٣٢٤) السياسة، ١٩٢٢/١٢/٤ (الدستور)، ١٩٢٣/١/٥ (الدستور والأحكام العرفية)، ١٩٢٣/١/١١ (حول الدستور)، ١٩٢٣/١/١٦ (متى هذا الدستور)، ١٩٢٣/١/٣٠ (حديث الأزمة).
(٣٢٥) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٢/٢ (سياسة الوزارة فى إدارة البلاد).
(٣٢٦) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٢/٦(استقالة غريبة)، ١٩٢٣/٢/٨ (مشكلة السودان)، ١٩٢٣/٢/١١ (إذن فقد استقالوا).

• **وزارة يحيى إبراهيم (١٥ مارس ١٩٢٣ - ٢٧ يناير ١٩٢٤) :**

نظراً لما قامت به الوزارة السابقة من عبث بحقوق الأمة فى الدستور، فقد استقبل هيكل يحيى إبراهيم رئيس الوزراء الجديد بعد تسلمه لمهام منصبه فى ١٥ مارس ١٩٢٣ بالتحذير من القيام بمثل هذا العمل(٣٢٧)، وقد ظل مطلب الدستور ركيزة أساسية فيما كان يطالب به هيكل الوزارة بإنجازه من أعمال حتى صدر الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣(٣٢٨). ثم تعرض هيكل بعد ذلك لسياسة الوزارة فى الحكم، فأخذ عليها سكوتها على ما يقوم به الوفديون من أفعال مخالفة للدستور وقانون الانتخاب فى الحملة الانتخابية التى سبقت انتخابات يناير ١٩٢٤، وانتقد إصدارها لقانون التضمينات وإعدادها لقانون تعويض الموظفين الأجانب للإصدار أيضاً(٣٢٩) قبل انعقاد البرلمان، وما فى ذلك من مخالفة لنص الدستور(٣٣٠)، كما هاجم سياستها المالية ووصفها بأنها سياسة خراب ودمار(٣٣١). وظل هيكل على موقفه العدائى من الوزارة حتى انتهت الانتخابات وجاءت نتيجتها لصالح الوفد، فطالبها بالتخلى عن مناصبها حيث انتهت مهمتها(٣٣٢). وأخيراً كانت استقالة الوزارة فى ٢٧ يناير ١٩٢٤ لتخلفها وزارة سعد زغلول المعروفة بوزارة الشعب.

• **وزارة أحمد زيور الأولى (٢ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٧ مارس ١٩٢٥) :**

اتسم موقف هيكل تجاه هذه الوزارة فى بداية عهدها بالحكم بطابع المعارضة، فقد سألها عن برنامجها فى الشئون الخارجية والداخلية(٣٣٣)، كما انتقد متابعتها السلطات العسكرية البريطانية فى القبض على بعض أعضاء مجلس النواب وغيرهم من غير النواب بحجة ما حام حولهم من شبهات تتعلق بحادث السردار، وعدم الاكتراث بما للنواب من

---

(٣٢٧) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٣/١٦ (الرأى العام ووزارة دولة يحيى إبراهيم باشا).

(٣٢٨) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٤/٣ (اصدروا الدستور ولا تجعلوه رهناً بقانون التضمينات)؛ ١٩٢٣/٤/٤ (عجلوا بإصدار الدستور)، ١٩٢٣/٤/١٣ (الوزارة مسئولة عن حملات التيمس بمطاولتها فى إصدار الدستور).

(٣٢٩) عن هذين القانونين انظر : عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ص ١٦٠ - ١٦٣ .

(٣٣٠) تنص المادة ٢٥ من الدستور على: " لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك". الوقائع المصرية، ١٩٢٣/٤/٢٠ .

(٣٣١) السياسة، ١٩٢٣/٥/٢٣ (الحكومة وحرية الانتخاب: ضعف أم محاباة؟)، ١٩٢٣/٧/٨ (قانون التضمينات تجاوز الحد المشروع)، ١٩٢٣/٧/١٥ (تعويض الموظفين الأجانب معاهدة دولية أخرى)، ١٩٢٣/٧/٨ (سياسة الضعف والاستسلام)، ١٩٢٣/٧/٢٠ (سياسة الحكومة المالية سياسة خراب ودمار).

(٣٣٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ١٤٩ .

(٣٣٣) السياسة، ١٩٢٤/١١/٢٧ (أين برنامج الوزارة؟).

حصانة برلمانية[٣٣٤]، وحينما استقال اثنان من وزرائها ولم يكن قد مضى سوى أسبوع واحد على تشكيلها، اعتبر ذلك دليلا على اضطرابها فى تصرفاتها وأنها لم تفكر يوم أن تشكلت فيما يجب عليها أن تقوم به لخدمة البلاد " وكأنما كان هم كل عضو من أعضائها أن يكون وزيرا، ثم ليكن بعد ذلك ما يكون"[٣٣٥]، هذا وقد أخذ عليها تسليمها بما لم ينفذ من المطالب البريطانية التى وردت بإنذار ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ إلى وزارة سعد زغلول، والنص فى خطاب التسليم على أنها تسلم دون أى قيد[٣٣٦].

وقد جاء تحول هيكل من معارضة الوزارة إلى تأييدها بعد انضمام إسماعيل صدقى إليها - وكان صديقا للأحرار الدستوريين - فى ٩ ديسمبر ١٩٢٤*، وكان من مظاهر هذا التأييد الرد على ما أخذ يتناقله الوفديون ويتحدثون به فى خطبهم من تدخلها فى الانتخابات لصالح أنصارها[٣٣٧]. غير أن ذلك لم يكن يعنى انصراف هيكل إلى الدفاع عن الوزارة على طول الخط، فقد كانت له بعض المآخذ على تصرفاتها، كضعف ردها فى الاحتجاج على ما صرح به حاكم عام السودان فى ١٧ يناير ١٩٢٥ بشأن تشكيل قوة تدين بالولاء له للدفاع عن الأقاليم السودانية بعد انسحاب الجيش المصرى تنفيذاً للإنذار البريطانى[٣٣٨]، وقبولها اقتراح بريطانيا بتشكيل لجنة تكون - أى بريطانيا - عضواً فيها لدراسة ما يمكن اتخاذه من إجراءات فى توزيع مياه النيل بين مصر والسودان[٣٣٩]. وبصفة عامة، ظل هيكل مؤيدا للوزارة حتى استقالت فى ١٣ مارس ١٩٢٥ لتخلفها وزارة أحمد زيور الثانية التى اشترك فيها الأحرار الدستوريون.

---

(٣٣٤) المصدر نفسه، ١٩٢٤/١٢/١ (الموقف الحاضر وجوب سياسة الحزم).

(٣٣٥) المصدر نفسه، ١٩٢٤/١٢/٢ (الوزارة وبرنامجها).

(٣٣٦) المصدر نفسه، ١٩٢٤/١٢/٣ (الخطوة الأخيرة فى التسليم بالمطالب البريطانية). عن المطالب البريطانية التى سلمت بها الوزارة ونص كتاب التسليم الذى بعث به رئيسها إلى المندوب السامى البريطانى انظر : عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ص ٢٥١ - ٢٥٣ .

* يلاحظ أن هيكل لم يكن مستريحا فى البداية لانضمام إسماعيل صدقى إلى الوزارة . عن أسباب ذلك وكذا أسباب تغير موقفه - أى هيكل - من معارضة الوزارة إلى تأييدها انظر : الفصل الثانى، ص ص ٢٣، ٢٤ .

(٣٣٧) السياسة، ١٩٢٥/١/٢٠ (مالهم يشكون؟ فهل نسوا ما كانوا يعملون؟)، ١٩٢٥/١/٢٩ (الانتخابات فى عهد سعد باشا).

(٣٣٨) المصدر نفسه، ١٩٢٥/١/٢٦ (السودان بين مصر وانكلترا).

(٣٣٩) المصدر نفسه، ١٩٢٥/١/٢٨ (مياه النيل بين مصروالسودان).

بذلك يتضح أن هيكل عارض الوزارة حينما لم تكن هناك مصلحة لحزبه فى تأييدها، ولما لاحت تلك المصلحة - وهى الإيحاء للحزب بالاشتراك فى الحكم كما سبق أن بينا فى الفصل الثانى - كان تحوله إلى موقف المساندة والتعضيد.

- **وزارة عدلى يكن الثالثة (٣ أكتوبر ١٩٢٩ - أول يناير ١٩٣٠) :**

بعد أن قدم محمد محمود استقالة وزارته فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ على أثر رفض الوفد إبداء رأيه فى مشروع معاهدة محمد محمود - هندرسن قبل وجود برلمان منتخب، كلف عدلى يكن بتشكيل الوزارة، فشكلها فى ٣ أكتوبر ١٩٢٩، وقد تحددت مهمتها فى إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات لمجلس النواب(٣٤٠).

أما عن موقف هيكل من تلك الوزارة فنجد أنه كان أقرب إلى المعارضة منه إلى التأييد، رغم ذهابه فى صحيفة السياسة إلى أنه إذا كان أحد أولى بتأييد الوزارة فالأحرار الدستوريون أحق بهذا من سواهم على أساس أن رئيسها كان أول رئيس لحزبهم وكان يحمل لواءهم فى الجهاد فى سبيل الاستقلال التام، فضلاً عن أن معظم وزرائها أصدقاء سياسيون للأحرار الدستوريين(٣٤١). فبعد هذا نجده ينادى ببطلان القرار الذى أصدره وزير الداخلية - وكان هو نفسه عدلى يكن رئيس الوزراء - بتحديد الدوائر الانتخابية، مشيراً إلى أن المادة التى تخول وزير الداخلية هذا الحق والتى وردت فى قانون الانتخاب الأول الصادر فى عام ١٩٢٣ أصبحت فى حكم الملغاة بعد انعقاد البرلمان فى ١٥ مارس ١٩٢٤ لمخالفتها الدستور*، وطالب الوزارة فى حالة إصرارها على رأيها أن تبين للرأى العام كيفية الاعتماد على حكم وقتى فى قانون صدر لحالة غير الحالة الموجودة آنئذ ثم سقط لأول ما نفذ الدستور(٣٤٢).

---

(٣٤٠) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، ص ص ٣٣٨، ٣٣٩ .

(٣٤١) السياسة، ١٩٢٩/١٠/٩ (لماذا يريدون أن تكون للوزارة معارضة).

* المادة المقصودة والتى وردت فى قانون الانتخاب هى المادة ٩٥ . عن نص تلك المادة انظر : الوقائع المصرية، ١٩٢٣/٤/٣٠ . والسبب فى وضع هذه المادة بقانون الانتخاب رغم مخالفتها للدستور هو أن الدستور كان لا يمكن أن تسرى نصوصه إلا بعد انعقاد البرلمان أول مرة حسب ما تنص عليه المادة ١٦٣ منه فكان لابد من وضع هذه المادة - المادة ٩٥ من قانون الانتخاب- تمهيداً لسريان أحكام الدستور.

(٣٤٢) السياسة، ١٩٢٩/١٠/١٣ (تحديد الدوائر الانتخابية قرار باطل قانوناً لمخالفته نظام الحكم فى البلاد).

أيضاً مما يدل على عدم الاتفاق بين هيكل والوزارة تشكيكه فى نتائج الانتخابات التى جرت فى ٢١ ديسمبر ١٩٢٩ وذهابه إلى أن البرلمان القادم لا يمثل الأمة تمثيلاً حقيقياً[٣٤٣]، فهذا يعد نقداً منه للوزارة - وإن كان غير صريح - حيث إنها هى التى تولت إجراء تلك الانتخابات، وبالتالى فهى مسئولة عن نتائجها غير السليمة من وجهة نظره. وبذلك يتضح كيف كان موقف هيكل من الوزارة أقرب إلى المعارضة منه إلى التأييد.

- **وزارة إسماعيل صدقى الأولى (١٩ يونية ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) :**

قامت خطة الأحرار الدستوريين بعد تشكيل إسماعيل صدقى لوزارته على تأييده فى كل ما يتفق مع سياسة حزبهم. والسبب فى تقرير تلك الخطة كما وضح هيكل يرجع إلى حرص الأحرار الدستوريين على إنصاف رئيس الوزراء لهم بعدما تعرضوا له من ظلم فى عهد الوزارة السابقة[٣٤٤]، وعلى ذلك كان تأييده للوزارة فى صحيفة السياسة فى تصرفاتها ودفاعه عنها ضد خصومها*، فبرر قيامها فى ٢١ يونية ١٩٣٠ بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ، وفضها فى ١٢ يولية من العام نفسه للدورة البرلمانية قبل التقدم إلى مجلس النواب بطلب الثقة بها، واعتزامها تعديل قانون الانتخاب، كما انتقد تحركات النحاس فى الأقاليم وما يقوم به من نشر الدعوة لمقاومة اعتداء الوزارة على الدستور ، وألقى بالمسئولية عليه فيما كان يقع من حوادث دموية أثناء تلك التحركات بسبب الاشتباك بين الجماهير وقوات البوليس[٣٤٥].

---

(٣٤٣)المصدر نفسه، ١٩٢٩/١٢/٢٤ (حول نتائج الانتخابات، إحصاء الأصوات ودلالتها البرلمان لا يمثل الأمة).

(٣٤٤) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢٦٠ . الوزارة السابقة المشار إليها هى وزارة النحاس الثانية (أول يناير - ١٩ يونية ١٩٣٠).

* يذكر محمد زكى عبدالقادر - وكان يعمل مع هيكل فى صحيفة السياسة آنئذ - أنه لما سأل هيكل غداة تشكيل الوزارة عن طابعها أجابه هيكل بقوله : " اعتبرها وزارتنا.. تماماً كوزارة محمد محمود باشا" محمد زكى عبدالقادر، أقدام على الطريق، ص ٢٤٩ .

(٣٤٥) السياسة، ١٩٣٠/٦/٢٣ (تأجيل انعقاد البرلمان ما الذى يحمل الوفد على مناوأة الحكومة بسببه)، ١٩٣٠/٧/٢ (يوم الوفد فى الزقازيق، هل يمهد الوفد للثورة فى مصر)، ١٩٣٠/٧/٤ (موقف الوفد فى الظروف الأخيرة)، ١٩٣٠/٧/٦ (الوسيلة لحماية الدستور ليست الدفع بالناس إلى الثورة وإلى الدماء)، ١٩٣٠/٧/١١ (واجب الحكومة أن تضع حداً لمهازل النحاس باشا الفاجعة)؛ ١٩٣٠/٧/١٣ (ماذا بعد فض الدورة البرلمانية)؛١٩٣٠/٨/٨ (الدستور وقانون الانتخاب وتصريح رئيس الوزراء بشأنهما)، ١٩٣٠/٩/١٩ (الوفد وتعديل قانون الانتخاب).

وقد ظل هيكل على هذا الموقف المؤيد للـوزارة* حتـى كـان خـلاف الأحـرار الدستوريين مع رئيسها بسبب ما أراد إدخاله من تعديلات على الدستور لم تلق قبولاً لديـهم، فكان انتقاله - أى هيكل - على أثر ذلك إلى ميدان المعارضة. وفى هـذا الميـدان الجديـد **تعرض لدستور ١٩٣٠ الذى أتى به رئيس الوزراء، وأبرز ما فيه من تناقضات، وذهب إلـى** أن أى برلمان ينتخب فى ظل هذا النظام الجديد لا يمكن أن يبرم معاهدة مع بريطانيا تقبلـها الأمة أو تكون قابلة للبقاء، وأوضح كيفية ذلك، كما تحدث عن تطلع إسماعيل صدقـى إلـى بريطانيا والأموال تنفق فيها للدعاية للوزارة[٣٤٦]، ورغم إنذار إسـماعيل صدقـى لصحيفـة السياسة مرتين لموقفها من وزارته، فقد استمر هيكل فى طريقه لا يحيد عنـه، بـل ازدادت معارضته ضراوة عن ذى قبل مع ظهور حزب الشعب على مسرح السياسة ليكـون ظـهيراً للوزارة ومسانداً لها فى الحكم.

يتضح مما سبق أنه كان هناك موقفان لهيكل من الوزارة، الأول وقـد اتسـم بتـأييد سياستها وتصرفاتها رغم عدم دستورية بعض هذه التصرفات، كفض الدورة البرلمانية قبـل التقدم إلى مجلس النواب بطلب الثقة بها، واستمر هذا الموقف منذ تشـكيل الـوزارة وحتـى إصدارها لدستور ١٩٣٠ فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠، أما الموقف الآخر فهو موقـف معـارض لسياسة الوزارة بعد اختلاف حزب الأحرار الدستوريين معها حول تغيير الدستور، واسـتمر حتى نهاية عهدها[٣٤٧].

- **وزارة توفيق نسيم الثالثة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ - ٣٠ يناير ١٩٣٦) :**

ظهر فى حزب الأحرار الدستوريين على أثر تشكيل تلك الوزارة اتجاهان بشأن مـا سيكون عليه الموقف منها، الأول : وكان من رأيه الانتظار حتى تتضح سياسة الوزارة، وقـد مثل هذا الرأى محمد محمود رئيس الحزب. أما الاتجاه الثانى فكان صاحباه هيكل ومحمـود

---

* يلاحظ أن هيكل أثناء هذا التأييد للوزارة كان ينتقد بعض تصرفاتها ولكن بما لا يخرج عـن قـرار الحزب بتأييدها. من أمثلة ذلك معارضته إياها فى تعطيل صحف الوفد بالطريق الإدارى (السياسة، ١٩٣٠/٨/٦)، وانتقاد سياسة وزارة المعارف لإيصاد أبواب دور التعليم فى وجه الطلاب بحجـة عدم وجود أماكن خالية بها (السياسة، ١٩٣٠/١٠/٧).

(٣٤٦) المصدر نفسـه، ١٩٣٠/١٠/٢٨ (بعـض متناقضـات واضحـة فى دسـتور الحكومـة)، ١٩٣٠/١١/١٥ (هل يستطيع الحكم العرفى الحاضر إكراه الأمة على قبول نظـام لا ترضـاه وتحقيق اتفاق مقبول بين مصر وإنكلترا)، ١٩٣٠/١١/١٠ (من الذى يتطلع إلى لنـدن ومـن الذى يستند إلى تأييد الإنجليز).

(٣٤٧) عن بعض التناقض الظاهر فى موقف هيكل من الوزارة قبل وبعد المعارضة انظـر : الفصـل الثالث ، ص ص١١٨ - ١٢٩.

عبدالرازق، وقد تمثل فى إظهار الرضا عن تشكيل الوزارة، وأن يكون ذلك عملياً بالذهاب إلى مجلس الوزراء وتقديم التهنئة إلى توفيق نسيم وإبداء الاطمئنان إلى أنه سيستجيب لمطالب الأمة. وكانت حجة هيكل ومحمود عبدالرازق أن يشعر الشعب بأن تغيير الوزارة معناه انتصار سياسة الأحرار الدستوريين فى مقاومة العهد السابق المعروف بعهد صدقى، وأن يعلم أن ما ربما يحدث فى المستقبل من إعادة دستور ١٩٢٣ كان لهم فيه الفضل آخراً كما كان لهم الفضل أولاً فى مقاومة دستور إسماعيل صدقى. وقد انتهى الأمر فى الحزب بالأخذ بهذا الاتجاه الثانى(٣٤٨). وواضح أن الهدف الأساسى من وراء ذلك الاتجاه كان اكتساب الرأى العام إلى جانب الأحرار الدستوريين.

لكن يلاحظ أن هيكل أعلن عن موقفه من الوزارة قبل دراسة الموضوع فى الحزب، فهو فى نفس اليوم الذى كلف فيه توفيق نسيم بتشكيلها، كتب فى صحيفة السياسة راجياً له التوفيق فى مهمة تشكيل الوزارة ووضع برنامجها(٣٤٩)، وهذا التسرع من جانب هيكل فى إعلان موقفه المؤيد للوزارة، إنما يرجع إلى نفس السبب الذى استند إليه هو و محمود عبدالرازق فيما أبدياه من رأى فى الحزب بشأن الموقف من توفيق نسيم.

وبصفة عامة، فقد مضت وزارة توفيق نسيم فى عملها وهى حائزة على رضا هيكل والأحرار الدستوريين. غير أن الحال لم يظل على هذه الوتيرة، إذ لاحظ الحزب ميول الوزارة فى تصرفاتها إلى حزب الوفد، وإسرافها فى ذلك يوما بعد آخر، هذا فضلاً عن إنها لم تحقق من مطالب البلاد فى أمر الدستور* وفى أمر المعاهدة مع بريطانيا شيئاً، ومن ثم كان تحول الحزب عنها وحمل لواء المعارضة ضدها(٣٥٠)، فانتقد هيكل موقفها بشأن دستور ١٩٢٣ واتهمها بالتقصير فى إعادته، كما انتقد موقفها السلبى من النزاع الإيطالى - الحبشى فى صيف ١٩٣٥ وعدم الاشتراك مع بريطانيا بقصد تسويته حسب ما تقضى به مشروعات المعاهدة التى انتهى إليها الرأى من قبل بين مصر وبريطانيا(٣٥١)، وذهب إلى أنها إن ظلت ثابتة على موقفها من هذا النزاع فإن ذلك يعد تسليماً من جانبها لبريطانيا بأنها وحدها

---

(٣٤٨) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٣٠٥ .

(٣٤٩) السياسة، ١٩٣٤/١١/١٤ (بين عهدين).

* كانت الوزارة قد ألغت دستور ١٩٣٠ بعد أسبوعين من توليها شئون الحكم، لكنها لم تعد دستور ١٩٢٣ فظلت البلاد بذلك بدون دستور لها.

(٣٥٠) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ٣٠٧ - ٣٠٩، ٣١١، ٣١٢ .

(٣٥١) المقصود مشروعى معاهدتى محمد محمود - هندرسن والنحاس - هندرسن.

صاحبة الحق فى الدفاع عن مصر والتكلم باسمها وأن مصر لا وجود لها فى الحياة الدولية إلا كتابعة تحميها بريطانيا(٣٥٢).

ومضى هيكل فى طريق معارضة الوزارة دون توقف، فحينما قيل أثناء الأزمة الحبشية أن الوزارة ستقوم بإبرام معاهدة مع بريطانيا، رأى عدم إمكانية قيام الوزارة بذلك العمل، حيث إنها لا تمثل أى ماض سياسى لهيئة من الهيئات فيمكن أن تحاسب على الاتفاق الذى يعقد وعلى الأساس الذى يقوم عليه، كما أنها لا تمثل سياسية إيجابية معينة تبدو فى جانبها أغلبية الرأى العام، هذا فضلاً عن إنها لم تتمكن من إصدار دستور ١٩٢٣ بسبب وقوف بريطانيا فى سبيل إصداره على نحو ما أذاعت الوزارة، فكيف بها تستطيع أن تبرم اتفاقاً مع بريطانيا أجل خطراً من الدستور حيث يترتب عليه دخول مصر الحرب وإنفاق الملايين من الجنيهات وتعرض أبناءها للهلاك(٣٥٣). ولما أشارت صحيفة البلاغ فى ١٥ أكتوبر ١٩٣٥ إلى طلب رئيس الوزراء من لامبسون المندوب السامى البريطانى إعطاء وعد بعودة دستور ١٩٢٣ وباستئناف المفاوضة فى القضية المصرية بعد انتهاء الأزمة الحبشية(٣٥٤)، أعلن هيكل دهشته لهذا النبأ، وعده استخفافاً بالرأى العام، حيث إنه يعنى أن تظل مصر أثناء الأزمة المذكورة فى وضع الذليلة لبريطانيا دون أى مقابل، وذهب إلى أن بريطانيا إن صح وأعطت الوعد المطلوب، فلن يكون ذلك إلا مستحلاً يريد به رئيس الوزراء ومؤيدوه ستر خزى موقفهم ، وأن يظلوا متمتعين بنفوذ الحكم(٣٥٥).

هذا وقد تعرض هيكل لسياسة الوزارة بصفة عامة، فأشار إلى عودة نظام مستشارى الوزارات فى عهدها، وامتلاء الدواوين بالموظفين البريطانيين، وتقديم اللغة الإنجليزية على غيرها من اللغات فى المدارس، وذهب إلى أن الوزارة بهذه السياسة أعادت مصر إلى الوراء قروناً وأعواماً، ورجعت بها إلى عهد الحماية والاحتلال(٣٥٦). وظل على معارضته

---

(٣٥٢) السياسة، ١٩٣٥/٥/١٧ (الصراحة أولى أياً كانت نتائجها)، ١٩٣٥/٧/٣ (بقاء الوزارة فيه خير درس وخير عبرة)، ١٩٣٥/٧/١٠ (ممن نطلب الدستور وما نوع الجهاد فى سبيله)، ١٩٣٥/٩/٢٢ (موقف مصر الصحيح من النزاع العالمى الحاضر)، ١٩٣٥/٩/٢٤ (السياسة الإيجابية هى وحدها السياسة المنتجة). بعض التفاصيل عن النزاع الإيطالى – الحبشى وجذوره وموقف وزارة توفيق نسيم منه انظر : عادل إبراهيم الطويل، محمد توفيق نسيم باشا ودوره فى الحياة السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦٥ وما بعدها.

(٣٥٣) السياسة، ١٩٣٥/١٠/٣ (الوزارة الحاضرة وما يقال عن اتفاق بين مصر وانجلترا).

(٣٥٤) البلاغ، ١٩٣٥/١٠/١٥ (الدستور والمفاوضات).

(٣٥٥) السياسة، ١٩٣٥/١٠/١٦ (سياسة الوعود سياسة استخفاف برأى الأمة).

(٣٥٦) المصدر نفسه، ١٩٣٥/١١/٤ (يعبثون باستقلال أمة ويسخرون منها).

للوزارة حتى قدمت استقالتها فى ٢٢ يناير ١٩٣٦، فشيعها بألذع العبارات وأشدها قسوة[٣٥٧]. ومما سبق يتبين أن المصلحة الحزبية كانت وراء تأييد هيكل للوزارة حتى قبل الإعلان عن برنامجها، كما كانت فيما بعد فى مقدمة العوامل التى أدت إلى سحب هذا التأييد والتحول إلى المعارضة.

- **وزارة على ماهر الأولى (٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦) :**

تشكلت وزارة على ماهر الأولى فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ خلفاً لوزارة توفيق نسيم الثالثة وذلك لتشكيل وفد المفاوضات مع بريطانيا لعقد معاهدة بينها وبين مصر، وإجراء الانتخابات[٣٥٨]، وقد اتسمت علاقة هيكل مع تلك الوزارة بالتفاهم والاتفاق فى الرأى السياسى، يؤكد هذا خلو كتابات هيكل فى صحيفة السياسة من أية انتقادات لسياستها، وهو أمر لم يحدث من قبل مع أية وزارة أخرى، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى ما وقع على عاتق على ماهر من مهام قومية حرص هيكل على نهوض الوزارة بها فى جو هادئ، وبالتالى كان تجنبه توجيه النقد لها حتى لا يتعكر الصفو الذى تعمل فيه. هذا ولا يستبعد أيضا فضل على ماهر فى ذلك، وهو المعروف بصاحب الشخصية الذكية.

أيضاً مما يؤكد حسن العلاقة بين الطرفين إشادة هيكل بجهود الوزارة وعملها على سرعة الانتهاء من تشكيل وفد المفاوضات، وإرجاع الفضل فى ذلك إلى على ماهر ومثابرته "وحرصه الشديد على أن تصل مصر إلى غاية النجاح فى هذه المرحلة الدقيقة من مراحل حياتها السياسية"[٣٥٩].

كذلك يؤكده أيضاً لقاء هيكل برئيس الوزراء قبل سفر الأول إلى الحجاز فى أواخر فبراير ١٩٣٦ لأداء فريضة الحج وعرضه عليه القيام بمعاونة الوزارة فى إعادة العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية من خلال وجوده بالحجاز ومقابلته للمسئولين فيها، وقد وافق على ماهر على هذا العرض[٣٦٠]. وخلاصة القول، فإن العلاقة بين هيكل ووزارة

---

(٣٥٧) المصدر نفسه، ١٩٣٦/١/٢٣ (تشييع الوزارة بعد إقالة جلالة الملك إياها).

(٣٥٨)يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣، ص ص ٣٨١، ٣٨٢ .

(٣٥٩) السياسة، ١٩٣٦/٢/٣. (الامتيازات الأجنبية وشأنها فى المفاوضات المقبلة).

(٣٦٠) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٣٣٠ . عن أسباب توتر العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية وما قام به هيكل من جهود فى سبيل إزالة هذا التوتر وتعزيز العلاقات انظر : الفصل السابع، ص ص ٣٥٨ - ٣٦٠ .

على ماهر الأولى لم تشهد أى نوع من الخلاف أو عدم الوفاق بين الجانبين طيلة المائة يوم التى قضتها الوزارة فى الحكم.

• **وزارة حسين سرى الرابعة (٣ نوفمبر ١٩٤٩ - ١٢ يناير ١٩٥٠) :**

على أثر ما حدث من خلاف بين الأحزاب فى وزارة حسين سرى الائتلافية (٢٥ يوليو - ٣ نوفمبر ١٩٤٩) حول تقسيم الدوائر الانتخابية واحتدام ذلك الخلاف، قام حسين سرى بتقديم استقالة وزارته فى ٣ نوفمبر ١٩٤٩ . وقد عهد إليه الملك فى الوقت نفسه بتشكيل وزارة محايدة لا يدخلها أحد من الأحزاب، وتحددت مهمة تلك الوزارة فى إجراء الانتخابات وتشكيل وزارة جديدة تعبر عن الرأى الشعبى(٣٦١).

أما عن علاقة هيكل بهذه الوزارة، فنجد أنه لم يكن هناك توافق بينهما، وهو ما كشفت عنه مواقف كل طرف إزاء الآخر، فعلى أثر تشكيلها صرح هيكل حينما سئل عن رأيه فيها بأن الحكم عليها لا يكون صحيحاً إلا بعد أن تذيع برنامجها وتبين اتجاه سياستها، فلو كان هناك توافق بين الجانبين لجاءت إجابته على غير هذا النحو، كأن يرجو لها مثلاً التوفيق فى مهمتها ووضع برنامجها كما كان يحدث مع بعض الوزارات. وعندما قيل إن هناك اتجاهاً لدى الوزارة نحو حل مجلس النواب بسبب خشيتها من رفضه مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية عند عرضه عليه، رأى هيكل أن احتمال رفض مجلس النواب للمشروع المذكور لا ينبغى أن يكون سبباً لحل المجلس(٣٦٢)، ورغم ذلك قامت الوزارة بحل المجلس، ومع أن هيكل أحجم عن إبداء رأيه بشأن هذا التصرف، فقد أعلن أن الأحرار الدستوريين سيخوضون المعركة الانتخابية بجميع الأسلحة(٣٦٣). وظلت الأمور تسير على هذا النحو غير الودى بين الجانبين حتى كانت استقالة الوزارة بعد فوز الوفد فى الانتخابات التى جرت فى ٣ يناير ١٩٥٠ .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : ما السبب فى عدم الوفاق الذى ساد العلاقة بين هيكل والوزارة منذ اللحظة الأولى لتشكيل سرى لها؟ إن سبب ذلك يرجع إلى تشكيل رئيس

---

(٣٦١) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣، ص ص ٤٩٨ - ٥٠٠ .
(٣٦٢) الأهرام، ١٩٤٩/١١/٤ (الوضع الجديد لوزارة سرى باشا وآراء رؤساء الأحزاب فيه)، ١٩٤٩/١١/٥ (رأى هيكل باشا).
(٣٦٣) المصدر نفسه، ١٩٤٩/١١/٧ (آراء زعماء الأحزاب فى الموقف بعد قرار حل مجلس النواب).

الوزراء لها كوزارة محايدة، على عكس رغبة هيكل الذى كان يرى استمرار العهد القومى*، وكان سرى قد أكد له من قبل أثناء تشكيل وزارته الثالثة (٢٥ يوليو - ٣ نوفمبر ١٩٤٩) أنه لن يشكل وزارة محايدة[٣٦٤]، أما ولم يف بما سبق ووعد به وجاء بهذه الوزارة فقد كان طبيعيا أن يكون عدم الاتفاق هو طبيعة علاقة هيكل معها.

- **وزارات ما قبيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (٢٧ يناير - ٢٣ يوليو ١٩٥٢) :**

بعد إقالة وزارة الوفد الأخيرة فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ على أثر وقوع حريق القاهرة، تولت عدة وزارات مهدت للانتقال من عهد إلى عهد، وهى وزارات على ماهر الثالثة (٢٧ يناير - أول مارس ١٩٥٢)، ونجيب الهلالى الأولى (أول مارس - ٢ يوليو ١٩٥٢)، وحسين سرى الخامسة (٢ - ٢٢ يوليو ١٩٥٢)، وأخيراً نجيب الهلالى الثانية (٢٢-٢٤ يوليو ١٩٥٢)[٣٦٥].

أما عن وزارة على ماهر الثالثة وعلاقة هيكل بها، فقد قيل إن على ماهر لما كلف بتشكيل الوزارة أراد إشراك بعض الدستوريين معه فى الحكم بصفتهم الشخصية لا ممثلين عن الحزب، فتداول هيكل عندئذ الرأى مع دسوقى أباظة سكرتير عام الحزب، وكان من رأى الأخير رفض الاشتراك فى الوزارة لأن الملك لم يجب ما نصح به وما أشير عليه فى عريضة المعارضة، كما أن قبول الاشتراك فى الوزارة والأمور كما كانت يوم توقيع العريضة فيه معنى النكوص على الأعقاب فى غير مقابل إلا كرسى الوزارة[٣٦٦]، وانتهى الأمر برفض دعوة على ماهر[٣٦٧].

---

* كان هيكل يعمل خلال وزارة حسين سرى الثالثة التى اشتركت فيها جميع الأحزاب ماعدا حزب الكتلة على تضييق شقة الخلاف بين الأحزاب المؤتلفة أملاً فى استمرار الائتلاف قائماً، وبالتالى استمرار الأحرار الدستوريين فى السلطة. عن ذلك انظر: الفصل الثانى، ص ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٣٦٤) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٢٩٥ .

(٣٦٥) راجع: يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ص ص ٥١٤، ٥١٦، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٦ .

(٣٦٦) أحمد عبدالمجيد الغزالى، ذكرى دسوقى أباظة، من كلمة لهيكل بعنوان (صديق صدوق)، القاهرة، ١٩٥٥، ص ص ٦٦ ، ٦٧ .

(٣٦٧) المضبطة الرسمية لجلسات محكمة الثورة، الجلسة الحادية والأربعون، ١٢ ديسمبر ١٩٥٣، محاكمة السيد محمد فؤاد سراج الدين، ص٢٥؛ محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٣١٢ . يذكر عبدالرحمن الرافعى أن على ماهر لم يكن جاداً فى دعوته لأنه وضع العقبات فى سبيل الاستجابة لتلك الدعوة. عبدالرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، ص ص ١٣٩، ١٤٠ .

بيد أن رفض الاشتراك فى الوزارة لم يكن معناه انقطاع الصلة نهائياً بين هيكل وبينها، وإنما كان هناك اتصال بين الطرفين، ولعل أبرز ما يدل على ذلك وجود هيكل ضمن رؤساء الأحزاب فى الاجتماع الذى عقده معهم على ماهر فى ٢٧ فبراير ١٩٥٢ لإطلاعهم على برنامج عمله وهو مقبل على المفاوضات مع السفير البريطانى لحل القضية المصرية[٣٦٨].

على أية حال، فإن على ماهر لم يبق كثيراً فى الحكم، إذ قدم استقالته إلى الملك فى أول مارس ١٩٥٢ لتشكل من بعده وزارة نجيب الهلالى الأولى فى اليوم نفسه، تلك التى أيدها هيكل منذ اللحظة الأولى لتشكيلها، فأثنى على البيان الذى قدمه رئيسها إلى الملك بتشكيل الوزارة[٣٦٩]، كما قام بزيارة نجيب الهلالى وقدم التهنئة له، وأبدى استعداده لمعاونته بالرأى[٣٧٠]. وهذا التأييد المبكر للوزارة من جانب هيكل إنما يرجع - كما يستشف من مذكراته - إلى ما أبداه رئيس الوزراء فى برنامج الوزارة من طعن صريح على الوفد وسياسته وذهابه إلى ما يفيد حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة[٣٧١]، وذلك يتفق مع سياسة الأحرار الدستوريين، فضلاً عن هذا فإن الوزارة كما هو واضح فى برنامجها كان من الممكن أن تجرى الانتخابات على يديها، فأراد هيكل بناء على هذا اكتساب تأييدها للأحرار الدستوريين فتكون عوناً لهم فى الانتخابات، مما يساعد على وصولهم إلى الحكم مرة أخرى، ومن ثم كان إسراعه فى إعلان تأييده غير المتحفظ لها.

ومهما يكن من أمر، فإن نجيب الهلالى لم يتصل بهيكل بعد لقائه به ولا بغيره من رجال الأحزاب الأخرى، واستمر على ذلك فترة، عندئذ تخلى هيكل والأحرار الدستوريون عن تأييدهم لوزارته وانتقلوا إلى معارضتها، وإن كانت معارضة غير مكشوفة[٣٧٢]. وظل الحال على ذلك حتى كانت استقالة الوزارة وخروجها من الحكم.

أما عن الوزارتين الأخيرتين - حسين سرى الخامسة ونجيب الهلالى الثانية - فلا يوجد ما يدل على حدوث أية اتصالات بين هيكل وهاتين الوزارتين، وقد ساعد على ذلك قصر فترة وجودهما فى الحكم التى لم تتجاوز أربعة وعشرين يوما[٣٧٣].

---

(٣٦٨) الأساس ، ١٩٥٢/٢/٢٨ (اجتماع رفعة على ماهر بالزعماء أمس).
(٣٦٩) المصدر نفسه، ١٩٥٢/٣/٢ (الأحرار الدستوريون يؤيدون بيان الوزارة الحازم)؛ المصرى، ١٩٥٢/٣/٣ (السعديون والدستوريون يؤيدون الهلالى باشا).
(٣٧٠) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٣١٣ .
(٣٧١) المصدر نفسه.
(٣٧٢) المصدر نفسه.
(٣٧٣) يلاحظ أن هيكل لم يكن متواجداً بمصر منذ ٢٠ يوليو ١٩٥٢ حيث كان يصطاف بلبنان ولم يعد إلا بعد قيام الثورة. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ٣١٧، ٣١٨ .

تلك هى علاقات هيكل بالوزارات غير الحزبية، وقد اتسمت فى معظمها بسمتين رئيسيتين هما التأييد والمعارضة من جانب هيكل لتلك الوزارات، بغض النظر عما إذا كان التأييد أولاً أم المعارضة حيث اختلف ذلك من وزارة إلى أخرى، غير أن الأساس الأول الذى بنى عليه الموقف دائماً تأييداً أو معارضة كان المصلحة الحزبية كما اتضح لنا جلياً من الدراسة.

هكذا كانت علاقات هيكل مع قوى العمل السياسى فى مصر، وقد وضح من خلال دراستها أن العامل الحزبى ظل فى الغالب المتحكم الرئيسى فى توجيه تلك العلاقات وليس مصلحة الوطن وقضاياه كما كان يُدَّعى ويُتخذ مادة للمعارضة حينما يكون الخلاف فى ظل انعدام المصلحة المشتركة. وقد كان لذلك بلا شك آثاره السلبية الكثيرة التى لحقت بقضيتى الديمقراطية والاستقلال وعانت بسببها البلاد.

openkandil.com